بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامـــــــــعة شـــــــــــــندي

كلية الدراســــــــــات العليا

تمـــــويل الاستـــثمار
وأثـره علي التنـــــمية الاقتصادية
في الفترة من 1980 -2020م
(دراسة حالة ولاية نهر النيل)

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد

إعـداد الطالـب :

أشرف عمر علي عمر

إشـراف :

د.أمير سليمان مصطفى أبوقرون

أستاذ الاقتصاد المشارك

1445هـ - 2024م

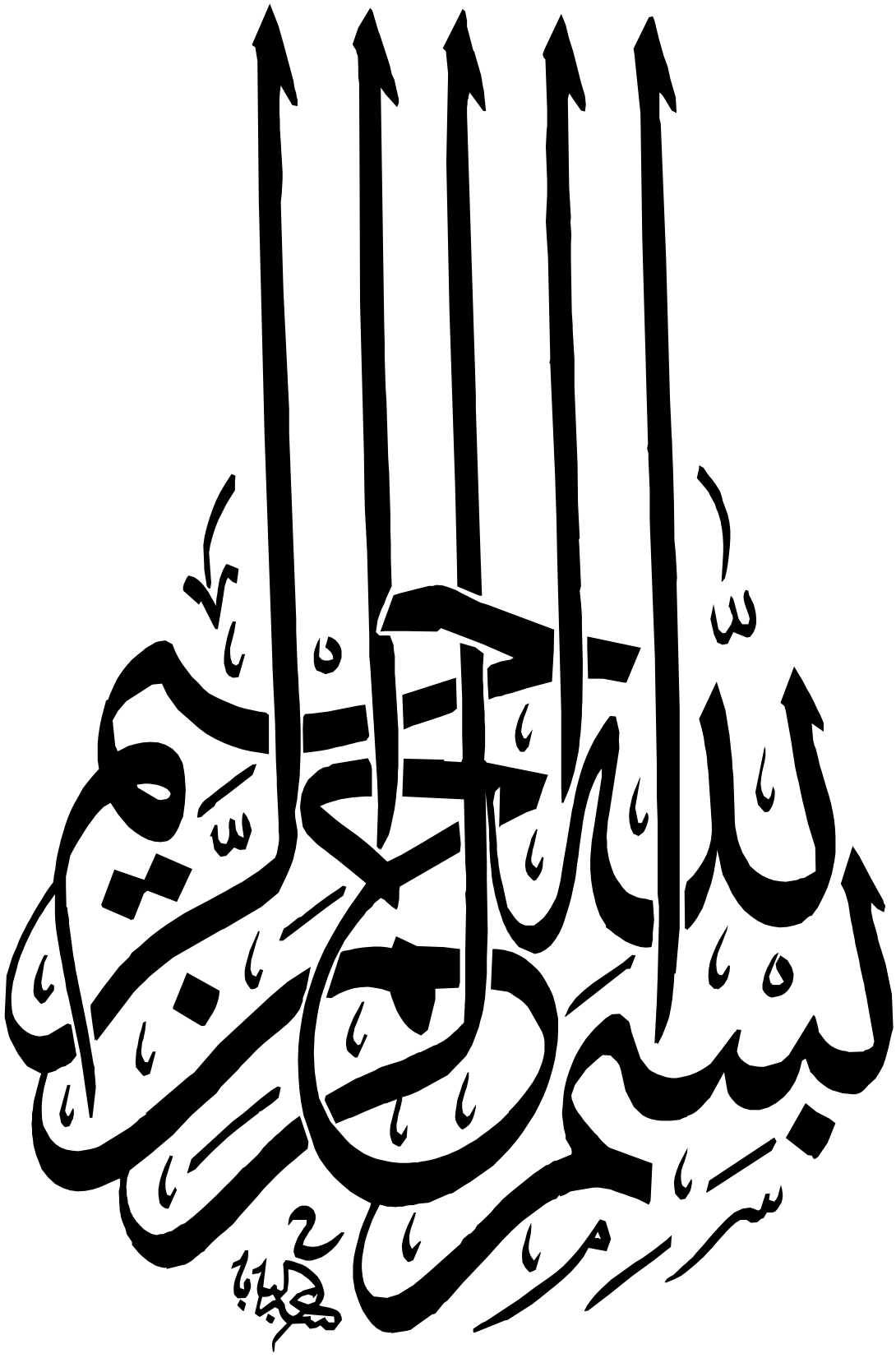
بسم الله الرحمن الرحيم

الاستهلال

قال الله تعالى :

﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾

صدق الله العظيم

سورة الأحزاب الآية:72

الإهداء

الي روح والدي رحمه الله

إلى من تحملت عني التعب والعناء

أمي العزيزة متعها الله بالصحة والعافية

إلى زوجتي وأبنائي

إلى الأعزاء أخي وأخواتي محبة صادقة

إلى رواد المعرفة أساتذتي الأجلاء

إلى كل زملائي وأصدقائي تقديراً وعرفاناً إليكم جميعاً أهدي ثمرة

جهدي

الباحث

الشكر والتقدير

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد – صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين .

الشكر أولاً وأخيراً لله عز وجل على نعمه التي لا تحصى ولا تعد ،والذي بنعمته تتم الصالحات، الشكر كل الشكر لجامعة شندي منارة العلم الشامخة كما أتقدم بجزيل شكري وتقديري إلي كلية الدراسات العليا التي أتاحت لي فرصة الدراسة،

والشكر الجزيل **للدكتور/ أمير سليمان مصطفى أبوقرون**

الذي كان نعم المشرف وخير معين، وكانت لتوجيهاته السديدة ومعاونته العلمية الصادقة أبلغ الأثر في إتمام هذه الدراسة فجزاه الله عني أفضل ما يجازي به عباده الصالحين ونفعنا الله وكل الباحثين بعلمه الغزير.

كما يمتد شكري للأساتذة الذين حكموا استمارة الاستبيان وأهدى عاطر الشكر والامتنان لكل من مد لي يد العون والمساعدة في هذه الدراسة أكاديمياً أو معنوياً. وأسال الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم.

الباحث

المستخلص

تناولت الدراسة تمويل الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية حيث هدفت الدراسة الى توضيح أثر تمويل الاستثمار على التنمية الاقتصادية ومعرفة علاقة التمويل الاستثماري بالتنمية الاقتصادية والمساهمة في فتح آفاق جديدة في مجال التنمية الاقتصادية نحو استثمارات تسهم في تحريك الاقتصاد ونهضته وتمثلت مشكلة الدراسة في ما هو أثر تمويل الاستثمار على التنمية الاقتصادية وقامت الدراسة باختبار عدة فروض منها هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل الاستثمار كمتغير مستقل ومؤشرات التنمية الاقتصادية (مؤشر الناتج المحلي الاجمالي ، مؤشر أسعار المستهلك ، مؤشر جودة الحيادة المادية والتنمية البشرية ، مؤشر الميزان التجاري)

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة والمنهج الاحصائي وذلك بإستخدام برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS حيث تم استخدام النسب المئوية واختبار كاي تربيع لمجتمع الدراسة وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها : أدت الزيادة في تمويل الاستثمار إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي و زيادة تمويل الاستثمار يعزز الميزان التجاري توصلت الدراسة الى توصيات أهمها : من الضروري المساهمة في تمويل الاستثمار حتى يزيد الانفاق الكلي في الدولة وأيضاً يجب زيادة حجم تمويل الاستثمار حتى يسهم في خفض معدل التضخم.

Abstract

The study addressed investment financing and its impact on economic development. The objective of the study was to clarify the effect of investment financing on economic development and to understand the relationship between investment financing and economic development, contributing to opening new horizons in the field of economic development towards investments that contribute to stimulating the economy and its revitalization. The problem of the study was: What is the impact of investment financing on economic development? The study tested several hypotheses, including the existence of a statistically significant relationship between investment financing as an independent variable and economic development indicators (GDP, consumer price index, quality of physical infrastructure and human development, and trade balance index).

The study adopted a descriptive analytical approach, a case study method, and a statistical method using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS). It utilized percentages and the Chi-square test for the study population. The study reached several important results: an increase in investment financing led to an increase in GDP, and increasing investment financing enhances the trade balance. The study concluded with recommendations, the most important of which are: it is essential to contribute to investment financing to increase total spending in the country, and it is also necessary to increase the volume of investment financing to help reduce the inflation rate.

فهرس الموضوعات

الموضـــــوع	الصفحة
الاستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
فهرس الموضوعات	و
فهرس الجداول	ح
فهرس الملاحق	ط
المقـــــدمة	
أولاً: الإطار المنهجي للدراسة	1
ثانياً :الدراسات السابقة	6
الفصل الاول : التنـــمية الاقتـــصادية	
المبحث الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية	22
المبحث الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية وتمويلها	42
المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية في السودان	61
الفصـــل الثاني: الاستثـــــمار	
المبحث الأول: الاستثمار تعريفه وأهميته وأهدافه	76
المبحث الثاني: أنواع الاستثمار وأهميته للتنمية الاقتصادية	89
المبحث الثالث: أدوات الاستثمار ومعوقاته	110

الفصل الثالث: تمويل الاستـــــثمار	
المبحث الأول: مفهوم التمويل	123
المبحث الثاني: أهمية وأهداف والدوافع للتمويل وقرارات الاستثمار	130
المبحث الثالث: العائد والمخاطر في التمويل والاستثمار	143
الفصل الرابع: الدراســـــة الميدانية	
المبحث الأول : إجراءات الدراسة الميدانية	165
المبحث الثاني : عرض وتحليل عبارات استبانة الدراسة الميدانية	173
المبحث الثالث: تحليل فرضيات الدراسة	187
الخـــــاتـــمة	
النتائج	195
التوصيات	196
المصادر والمراجع	197
الملاحق	212

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1/1/4)	قيمة معامل ألفا كرونباخ للاستبانة	167
(2/1/4)	قيمة معامل ألفا كرونباخ لاختبار الثبات والصدق لمحاور الدراسة	168
(3/1/4)	أوزان مقياس ليكارت الخماسي	179
(4/1/4)	المتوسط المرجح	170
(1/2/4)	تحليل البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة	171
(2/2/4)	الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الاولى	173
(3/2/4)	الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية	176
(4/2/4)	الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة	179
(5/2/4)	الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الرابعة	182
(1/3/4)	تحليل الفرضية الاولى	187
(2/3/4)	تحليل الفرضية الثانية	189
(3/3/4)	تحليل الفرضية الثالثة	191
(4/3/4)	تحليل الفرضية الرابعة	193

قـائمة الملاحق

الموضوع	الصفحة
الاستبيان	212
محكمو الاستبانة	216

المقـــــدمة

وتشتمل على :

أولاً : الإطار المنهجي

ثانياً : الدراسات السابقة

مقدمة : -

في ظل الاهتمام المتعاظم بالتنمية والسعي لإنجاحها في بلدان العالم الثالث كان من المستحيل إكمال تلك الغاية دون مشاريع استثمارية حقيقية تدفع بمقود عجلة التنمية نحو الطريق الصحيح حيث يتميز عالم اليوم بالتغيرات والتطورات والتنافسية في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن خلال كل تلك التطورات والصراعات نجد أن الصراعات الاقتصادية هي الأقوى فأصبحت العلاقات الاقتصادية الدولية تتميز بالتكتل لتصل إلى عولمة الاقتصاد بصفة عامة وعولمة المال بصفة خاصة .ولقد أوجبت التحولات الكبيرة التي حدثت في أعقاب انهيار النظام الاشتراكي والتوجه العام والعالمي نحو اقتصاد السوق، وجود آليات لنجاح هذا النظام، ومن بينها مؤسسات الوساطة المالية التي تعتبر من أهم الأدوات التي لها دور فعال في النهوض بالاقتصاد الوطني وتأثير ايجابي على التنمية الاقتصادية من خلال استغلال الموارد المتاحة استغلالا أمثلا وتوجيه المدخرات نحو تمويل الاستثمار من أجل تحقيق التوازن المالي وإنعاش النشاط الاقتصادي وتنويع السلع والخدمات في الأسواق الداخلية .

يعد بلوغ معدلات نمو اقتصادي ايجابية وتحقيق تنمية مستقرة ومستديمة هدفا ترغب معظم الاقتصاديات في تحققيه، ويعد ذلك من أبرز مؤشرات تقييم جهود التنمية الاقتصادية في البلد، لذا تأتي دراسة النمو الاقتصادي ومعرفة جميع المتغيرات المؤثرة فيه والمحددة له، والتي من بينها رؤوس الأموال الأجنبية في ظل عدم كفاية رؤوس الأموال المحلية من أهم المواضيع الحالية؛ حيث إن معرفة أشكال تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى بلد ما، يساهم بلا شك في معرفة الأثر الإجمالي الذي يمكن أن يتركه تدفق رؤوس الأموال الأجنبية تلك على النمو الاقتصادي، ومن ثم القدرة على صياغة سياسات اقتصادية من شأنها التأثير على هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الذي يساهم في تحسين المتغيرات الاقتصادية الكلية على رأسها النمو الاقتصادي.

وتعد عملية تمويل هذه المشاريع أصعب وأهم العمليات لأن المشروع الاستثماري يتوقف على فعالية هذا الأخير في التنمية من خلال تحقيق عوائد كبيرة بأقل التكاليف، وكذا دراسة وتحليل المخاطر التي يمكن إن تعرقل هذا المشروع مثل مخاطر عدم التسديد .والمشاريع الاستثمارية تلعب دوراً هاماً في تحقيق تنمية أفضل وأشمل وذلك باعتبارها أحسن وسيلة لاستغلال الطاقات البشرية والطبيعية والمالية، كما تعتبر الحل الأمثل للكثير من المشاكل والأزمات الاقتصادية التي واجهها الفرد والمؤسسة بل والدولة بشكل أشمل فالاستثمار يوفر الإنتاج ويحقق الاكتفاء الذاتي ويخلق نطاقات عمل جديدة ويؤدي إلى رفع مستوى المعيشة كما أنه يبعث على الاستقلال السياسي الذي يتجسد في حرية اتخاذ قرارات تحديد المصير.

مشكلة الدراسة: -

بالرغم مما تتمتع به جمهورية السودان من موارد وإمكانات زراعية كبيرة ومتنوعة تتيح لقطاع تمويل الاستثمار إمكانية أن يكون رائد لعملية التنمية الاقتصادية في السودان إلا أنها تعاني من ضعف في خطط التنمية الاقتصادية ونسبة لكثرة الفرص الاستثمارية والتمويل .

وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما أثر تمويل الاستثمار على التنمية الاقتصادية بولاية نهر النيل؟ وتتفرع من السؤال الرئيسي الاسئلة التالية:

- هل يؤثر تمويل الاستثمار على الناتج المحلي الإجمالي؟
- ما هو تأثير تمويل الاستثمار على الميزان التجاري؟
- ما مدى تأثير تمويل الاستثمار على مؤشر أسعار المستهلك؟
- كيف يؤثر تمويل الاستثمار على مؤشر جودة الحياة المادية والتنمية البشرية؟

أهمية الدراسة : -

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

1. الأهمية العلمية

يعتبر الموضوع من أهم ركائز ودعائم كل دولة تطمح للتقدم والرقي فلا يمكن تقدم دولة متطورة من كل النواحي دون مشاريع استثماريه تنهض باقتصادها وبالتالي دون نظام تمويلي محكم يشرف ويساهم في إنجاح تلك المشاريع ومعرفة الدور الذي يقوم به فرص تمويل الاستثمار في زيادة التنمية الاقتصادية على مستوى جمهورية السودان في الفترة الزمنية من 1980– 2020 م.

2. الأهمية العملية

تبرز أهمية الدراسة العملية من خلال النتائج والتوصيات التي سوف يتوصل إليها الباحث والتي يمكن لمتخذي القرار الاستفادة منها لزيادة فرص تمويل الاستثمار في المستقبل.

أهداف الدراسة : -

- توضيح أثر تمويل الاستثمار على التنمية الاقتصادية.
- لفت انتباه الباحثين والقائمين على أمر الاستثمار والتمويل والعلاقة الطردية بينهما وما تسهم به.
- التعرف على علاقة التمويل الاستثماري بالتنمية الاقتصادية.
- المساهمة في فتح أفاق جديدة للباحثين في مجال التنمية الاقتصادية نحو استثمارات تسهم في تحريك الاقتصاد ونهضته.
- التعرف على دور المؤسسات المالية في النشاط الاقتصادي.

فرضيات الدراسة : -

- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي.
- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل الاستثمار ومؤشر أسعار المستهلك.

- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل الاستثمار ومؤشر جودة الحياة المادية والتنمية البشرية .
- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل الاستثمار والميزان التجاري.

مناهج الدراسة : -

اعتمدت الدراسة علي مناهج متعددة:-

1. المنهج الاستقرائي لصياغة مشكلة البحث.
2. المنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث.
3. المنهج الاستنباطي لصياغة فروض البحث.
4. المنهج الوصفي التحليلي لتحليل بيانات الدراسة الميدانية.

مصادر جمع البيانات :

1. مصادر أولية: الاستبانة والمقابلة.
2. مصادر ثانوية : الكتب والمراجع والرسائل الجامعية والمجلات العلمية والتقارير الدورية و المواقع الالكترونية.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : جمهورية السودان – ولاية نهر النيل.

الحدود الزمانية : 1980–2020 م.

الهيكل التنظيمي للدراسة : -

يشتمل البحث على أربعة فصول الفصل التمهيدي يتحدث عن الإطار النظري للدراسة ويتناول خطة البحث والدراسات السابقة ، الفصل الاول يتحدث عن التنمية الاقتصادية بالمنظور الشامل ويتناول في مبحثه الاول مفهوم التنمية الاقتصادية ومبحثه الثاني أهداف التنمية الاقتصادية وتمويلها ومبحثه الثالث التنمية الاقتصادية في السودان أما الفصل الثاني يتحدث عن الاستثمار ويتناول في مبحثه الأول عن الاستثمار تعريفه وأهميته وأهدافه والمبحث الثاني أنواع الاستثمار وأهميته للتنمية الاقتصادية والمبحث الثالث أدوات الاستثمار ومعوقاته ، أما الفصل الثالث يتحدث عن تمويل الاستثمار ويتناول في مبحثه الأول مفهوم التمويل والمبحث الثاني أهمية وأهداف ودوافع التمويل وقرارات الاستثمار والمبحث الثالث العائد والمخاطر في التمويل والاستثمار أما الفصل الرابع يتحدث عن الدراسة الميدانية ويتناول في مبحثه الاول إجراءات الميدانية والمبحث الثاني عرض وتحليل عبارات استبانة الدراسة الميدانية والمبحث الثالث تحليل فرضيات الدراسة والخاتمة تحتوي على النتائج والتوصيات والمصادر والمراجع والملاحق .

الدراسات السابقة:

1 - دراسة المعتز 2022م [1]

تناولت الدراسة التخطيط الاقتصادي ودوره في التنمية الاقتصادية بولاية نهر النيل دراسة على القطاع الزراعي خلال الفترة من(2007- 2020م). تمثلت مشكلة الدراسة في أن ولاية نهر النيل تتمتع بموارد وإمكانيات زراعية كبيرة ومتنوعة تتيح للقطاع الزراعي إمكانية أن يكون القطاع القائد لعملية التنمية الاقتصادية في الولاية إلا أنها تعاني من ضعف في خطط التنمية الاقتصادية المنوط بها الاستفادة من هذه الموارد والإمكانات. هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل دور التخطيط الاقتصادي في تنمية القطاع الزراعي، قياس مدى فاعلية خطط التنمية الاقتصادي في تنمية القطاع الزراعي بالولاية، الوقوف على أوجه القصور في الخطط الاقتصادية الموضوعة لتنمية القطاع الزراعي بالولاية وسبل معالجتها.

انحصرت فرضيات الدراسة في أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قصور خطط القطاع الزراعي وتحقيق عملية التنمية الاقتصادية بالولاية، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضعف الموارد المالية اللازمة لتنفيذ خطط القطاع الزراعي وتحقيق عملية التنمية الاقتصادية بالولاية، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين غياب نظام المتابعة والتقييم لخطط القطاع الزراعي وتحقيق عملية التنمية الاقتصادية بالولاية. استخدمت الدراسة عدد من المناهج منها المنهج التاريخي، والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها: وجود قصور في التخطيط لأنظمة الري بالمشاريع الزراعية، عدم توفر مصادر الطاقة للمزارعين من الكهرباء والجازولين قلل من التوسع في الأراضي الزراعية، التمويل الذي يمنح للمزارعين غير كافي لتغطية نفقات العمليات الزراعية، عدم إشراك المزارعين في التخطيط للعمليات الزراعة. وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات منها: زيادة القيمة المضافة بتصنيع المواد الخام الزراعية والحيوانية

---

(1) المعتز مصطفى عثمان ، التخطيط الاقتصادي ودوره في التنمية الاقتصادية بولاية نهر النيل دراسة على القطاع الزراعي خلال الفترة من(2007- 2020م)، السودان :جامعة شندي ،كلية الدراسات العليا،2022م ، رسالة دكتوراه غير منشورة.

وتطوير الصناعات التحويلية والاهتمام بجودة وسلامة الغذاء، إدخال نظم الري الحديثة وتحديث مواعين الري وتبني تقانات حصاد المياه، تأهيل البنية التحتية للقطاع الزراعي من وسائل نقل وطرق ومخازن مبردة، ضرورة الاهتمام بالزراع والرعاة والمنتجين وبناء قدراتهم الذاتية والعمل على تنظيمهم في كيانات اقتصادية تمكنهم من الحصول على التمويل والعمل على تسويق منتجاتهم.

2 - **دراسة الزين 2020م** [1]

تناولت الدراسة دور مؤسسات الوساطة المالية في تمويل الاستثمار الحقيقي في السودان وتتمثل مشكلة الدراسة في معرفة الدور الذي تقوم به تلك المؤسسات في تمويل الاستثمار الحقيقي في القطاعات الاقتصادية المختلفة، هدفت الدراسة إلى أن السودان لديه امكانيات من الموارد الطبيعية (زراعية بشقيها النباتي والحيواني) والمعدنية لكن الدولة ومؤسساتها المالية العامة والخاصة لم تعطي لها اهتمام ولم تستغلها استغلال أمثل عبر التمويل الاستثمار الحقيقي للقطاعات الاقتصادية المختلفة. افترضت الدراسة أن مؤسسات الوساطة المالية تساهم في تمويل الاستثمارات الحقيقية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وانتهجت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي بجانب منهج التحليل الإحصائي باستخدام الحزم الإحصائية SPSS.توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها ضعف دور تلك المؤسسات في تمويل الاستثمارات الحقيقية في القطاعات الاقتصادية المختلفة وأتضح أن تلك المؤسسات لا تقدم أي تمويل للقطاع الزراعي والصناعي ويتركز تمويلها رغم ضعفه في القطاع الخدمي وذلك لما تعانيه تلك القطاعات من مشاكل وعقبات تعيق عملية الاستثمار فيها. وبناءً على ذلك أوصت الدراسة بالاهتمام بضرورة توفير التمويل للقطاعات الحقيقي خاصة الزراعة والصناعة وكذلك على الدولة معالجة

(1) الزين محمد مصطفى محمد نور ، دور مؤسسات الوساطة المالية في تمويل الاستثمار الحقيقي في السودان 2000 – 2017م، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، كلية الدراسات العليا،2020م، رسالة ماجستير غير منشورة.

المشاكل والمعوقات التي تواجه عمليات الاستثمار في القطاعات الحقيقية في الاقتصاد السوداني.

3/**دراسة : محمد موسى**(2016م)[1]

تناولت هذه الدراسة دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان في الفترة من 2005-2015م . تتمثل مشكلة الدراسة في حاجة مفهوم المجتمع المدني في السودان إلي وضعه في سياقه الملائم والصحيح والقيام بدوره كاملاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وكيفية توفير الآليات لمواجهة التحديات التي تواجه العمل التطوعي بالسودان . هدفت هذه الدراسة إلي التعريف دور منظمات المجتمع المدني في السودان في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأهميتها ووظائفها ونشأتها ، كما توفر دراسة أكاديمية تساعد في كشف دور هذه المنظمات . كما اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي. واهم فرضيات الدراسة تشمل العلاقات ذات الدلالات الإحصائية بين أداء منظمات المجتمع المدني والخدمات الاجتماعية والاقتصادية المقدمة لشرائح المجتمع في السودان . توصل الباحث إلي أهم النتائج بأن المجتمع المدني ليس سواء مجتمعات مدنية بالإضافة إلي ثقافة مدنية مجال عملها متمايز عن عمل الدولة أي مستقلة عن سلطه الدولة وان الشأن الاجتماعي مشترك بينهما . وأن منظمات المجتمع المدني هي تجمعات بشرية تضم متطوعين وتقدم سلاسل من الخدمات التطوعية والخيرية من المحتاجين والمنتفعين دون مقابل في ضوء مجموعة التشريعات . وأهم التوصيات لفت النظر بان الحكومة كطرف عليها تحديث قوانينها وتشريعاتها لتحفيز منظمات المجتمع المدني للقيام بدورها . دفع منظمات المجتمع المدني إلي البحث الجاد عن مصادر تمويل حتى تتمكن من تقديم خدمات أفضل . تأهيل وتدريب قيادات

---

(1) محمد موسى صديق ، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية دراسة تطبيقية علي منظمات المجتمع المدني في السودان في الفترة من 2005م- 2015، رسالة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد، جامعة شندي، 2016م.

منظمات المجتمع المدني لتمكينهم من تطبيق أساليب القيادة وتطوير آليات العمل لتنفيذ الخطط والأهداف المرسومة لتلك المنظمات، ولكي تصبح أداة لتطوير أعضائها من خلال ما تنظمه من ندوات ودورات في ثقافة التنمية ومتطلباتها .

4/**دراسة: وجدان** (2013م)[1]

تناولت الدراسة أثر المنظمات العالمية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بولاية نهر النيل – السودان ، تمثلت مشكلة الدراسة فيما يعاني منه الريف السوداني من مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي مما أدى إلى تفاقم مشكلة الفقر والأمية والجهل خاصة في المناطق الريفية وعدم وجود الرؤى السليمة للتخطيط ، كما هدفت الدراسة لمعرفة آثر منظمة الأغذية والزراعة العالمية في تطوير تنمية منطقة أدنى نهر عطبرة . لتحقيق ذلك الهدف جمع الباحث معلومات من (220) أسرة من مجتمع العينة يمثلون عينة الدراسة والبالغ عددهم (4803) أسرة من منطقة الدراسة. تم دعم المعلومات الأولية بمعلومات ثانوية من مصادر ذات الصلة بموضوع البحث وتم تحليل هذه البيانات من خلال المنهج التاريخي والوصفي ومنهج دراسة الحالة . بنيت الدراسة على بعض الفروض أهمها مشاركة المنظمات العالمية في التنمية الريفية المتكاملة يؤدي إلى تطوير المنطقة. وتنفيذ المشاريع الريفية الاقتصادية في الريف من قبل المنظمات العالمية يؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة ورفاهية الفرد ، توصلت نتائج الدراسة إلى وجود بعض العوامل التي تقود إلى الفقر والتخلف مثل انخفاض مستوى الدخل وضعف البنية التحتية كالتعليم ، الصحة ، الثقافة ، الماء النقي وتدهور البيئة ، أضف إلى ذلك أن المشاريع والبرامج التي قدمتها المنظمات العالمية ساهمت من ناحية في تنمية قدرات المواطنين ولكن هنالك آثار سالبة علمت المواطنين على الاستهلاك وليس الإنتاج . أوصت الدراسة بتوصيات أهمها التنسيق

---

(1) وجدان بلة عوض السيد محمد سعد ، أثر المنظمات العالمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بولاية نهر النيل – السودان (دراسة حالة منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في منطقة أدنى نهر عطبرة ، رسالة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد، جامعة شندي، 2013م.

بين الإدارة الحكومية والمنظمات العالمية لتحديد أكثر المناطق حاجة للمشاريع والاستفادة من التمويل المقدم وأيضاً تضافر جهود المجتمع والمنظمات لتجنب الآثار السالبة المتمثلة في الاستهلاك وليس الإنتاج.

5/ دراسة: محمد عبد الله محمد(2011م) [1]

تناولت الدراسة دور التخطيط الإقليمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتركيز على مشاريع السكر بولاية النيل الأبيض خلال الفترة(1980- 2009م). تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على الأسئلة الآتية: هل هذه المشاريع(مشاريع السكر) انعكاس لواقع وإمكانيات الولاية الاقتصادية؟ وإلى أي مدى اعتمدت في تأسيسها على أسس التخطيط التنموي؟ وما مدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالولاية؟ هدفت الدراسة إلى إعطاء الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المحلية. وافترضت الدراسة أن خطط وبرامج التخطيط التنموي في الولاية لم تأخذ في اعتبارها قضايا واحتياجات المجتمع لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مواطنو الولاية والمجتمع المحلي لهم مشاركة فاعلة في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية الإقليمية والمحلية، الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المشاريع التنموية(مشاريع السكر) لا تلبى رغبات وطموحات المواطنين بالمنطقة. اتبعت الدراسة عدة مناهم منها التاريخي والوصفي والتحليلي والاحصائي لاستقراء الواقع توصلت الدراسة لعدد من النتائج منها غياب الهياكل المؤسسية والمتخصصة المعنية بعملية التخطيط التنموي على المستوى المحلي والإقليمي في الولاية، خطط وبرامج التخطيط التنموي بالولاية تتنزل من أعلى إلى أسفل ولم تأخذ في اعتبارها احتياجات وقضايا المجتمعات المحلية المستهدفة بالتنمية، قيام مشاريع السكر بالولاية ساعد في زيادة دخول المواطنين حيث نجد أن أعداد كبيرة من أبناء الولاية استفاد من فرص العمل والتوظيف بهذه المشاريع.

---

(1) محمد عبد الله محمد، دور التخطيط الإقليمي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (دراسة حالة مشاريع السكر بولاية النيل الأبيض 1980- 2009م)، رسالة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2011م.

أوصت الدراسة بإجراء دراسات علمية متعمقة لكل ولايات السودان تقوم بحصر موارد الولاية والإلمام بظروفها الطبيعية والاجتماعية حتى يمكن وضع خطط وبرامج للتنمية تعكس الإمكانيات والاحتياجات الحقيقية لكل ولايات السودان،قيام مجالس ولائية متخصصة معنية بالتخطيط التنموي في الولايات تقوم بإعداد وتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية في مناطق الولايات المختلفة، إشراك المجتمع المحلي والمواطنين بالولاية في تنفيذ المشروعات التي تقوم في مناطقهم وان لا يتم إنزال الخطط والبرامج التي تعنى بالتنمية المحلية أو الإقليمية من أعلي إلى أسفل دون اعتبار لاحتياجات وقضايا سكان المنطقة المراد تنميتها.

6/ دراسة: عبد الكريم احمد صالح(2011م)[1]

تناولت الدراسة اتجاهات التنمية الاقتصادية على المستوى المركزي والمحلي في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (1995- 2005م). تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية: هل اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل توجهاتها المركزية والمحلية سارت بصورة متوازنة؟ وماهي اتجاهات التنمية في ظل السلطة المحلية؟ وهل معوقات التنمية تمويلية أم اجتماعية وتمويلية. هدفت الدراسة إلى معرفة السمات الأساسية للتنمية في اليمن، التعرف على طبيعة التنمية في ظل الإصلاحات الاقتصادية، الكشف عن طبيعة المعوقات والتحديات التي تواجه عملية التنمية في ظل نظام السلطة المحلية. وافترضت الدراسة عدد من الفرضيات من أهمها هل خطط التنمية حققت أهدافها في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادية؟ وهل يوجد تباين في اتجاهات التنمية الاقتصادية بين مختلف المحافظات في ظل توجهاتها المركزية والمحلية؟ وماهي المعوقات التي تواجه السلطة المحلية واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها: التنمية منظومة متكاملة من المحددات تشتمل على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الاقتصاد اليمني يعاني من قصور في البنية الأساسية ويتمتع بالموارد الزراعية والطبيعية والسمكية والسياحية، خطط وأهداف التنمية مبالغ فيها ولا تتسم بالواقعية

(1)عبد الكريم احمد صالح، تحليل اتجاهات التنمية الاقتصادية على المستوى المركزي والمحلي في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 1995- 2005م، رسالة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد، جامعة النيلين، 2011م.

كونها متجاوزة للموارد المالية المتاحة بل وتتناقض مع سياسة الإصلاح الاقتصادي الانكماشية، تباين اتجاهات مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات في ظل توجهاتها المركزية والمحلية نتيجة لأسباب عديدة أهمها وضع وتنفيذ خطط التنمية في ظل غياب قاعدة البيانات والمعلومات حول إمكانية كل محافظة.أوصت الدراسة بتحديد أهداف خطط التنمية تحديداً دقيقا وتحديد الأهداف الفرعية المتفرعة منها التي تهدف إلى تحقيقا وتحديد السياسات والإجراءات التي يجب إتباعها لتحقيق تلك الأهداف، إنشاء مراكز معلومات تحتوى على قاعدة بيانات خاصة بمؤشرات التنمية في الجوانب الخدمية والبنية الأساسية وما يرتبط بها من مؤشرات التربية والصحة والبطالة والفقر وغيرها.

7/ دراسة: خالد احمد جمعة(2010م)[1]

تناولت الدراسة اثر التخطيط الاستراتيجي على التنمية الاقتصادية في التجربتين الأسيوية والعربية. تمثلت مشكلة الدراسة في أن التنمية الاقتصادية في مناطق عدة من العالم العربي تعاني من مشاكل متعددة تمت صياغتها في سؤال محوري هو: لماذا لم تحقق التنمية الاقتصادية بدرجة واضحة الأثر وفق معدلات متنامية في مناطق العالم العربي مع توفر الموارد والإمكانيات المادية؟ وقد تبنت كثير من الدول الأخذ بأسلوب التخطيط الزمني بإشكاله المتعددة ورفعوا شعار التنمية الاقتصادية والنمو والعدل الاجتماعي .هدفت الدراسة إلى بيان مدى الاستفادة من السجل التاريخي لعملية نجاح تجارب التنمية الاقتصادية في بعض الدول النامية من خلال التخطيط الاستراتيجي ، ومعرفة تأثير العولمة على عمليات التخطيط والتنمية الاقتصادية وسبل إزالة صعوبات التنمية الاقتصادية في ظل المنافسة والتبعية وسيطرة المنظمات الدولية. وافترضت الدراسة أن ضعف الاستقلال الأمثل للموارد الاقتصادية في الدول النامية يرجع إلى غياب التخطيط الاستراتيجي، تعثر التنمية في بعض الدول العربية التي طبقت التخطيط الاستراتيجي ناتج عن القصور في تطبيق منهج التخطيط الاستراتيجي بصورة فعالة وعلمية وانتهجت الدراسة المنهج الوصفي

(1) خالد احمد جمعة، اثر التخطيط الاستراتيجي على التنمية الاقتصادية في التجربتين الأسيوية والعربية، رسالة دكتوراه غير منشورة في التنمية الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي، جامعة الزعيم الأزهري، 2010م.

التحليلي والتاريخي.توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:إخفاق كثير من الدول العربية في تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية القريبة والبعيدة المدى، كثير من الدول حاولت اقتباس خطط وسياسات التنمية الاقتصادية من دول أخرى دون مراعاة الظروف الداخلية والبيئية والمجتمعة مما أفضى بها إلى عدم تحقيق أهدافها الإستراتيجية، ضعف التخطيط ووسائله وفقدان المخططين في بعض الدول العربية وهجرتها للخارج مما يعيق عملية التخطيط والتنمية معا حتى مع استقدام المخططين الأجانب نظرا لفقدان الولاء والوطنية لدى البعض منهم.وخرجت الدراسة بعدة توصيات منها:بناء نموذج هيكلي للمتابعة والتقييم على مستوى الدولة يؤدى إلى تطوير الأداء وتعزيز الخدمات الأساسية والإسراع في انجاز عمليات التنمية الاقتصادية، مراجعة كافة التشريعات الإدارية المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي وتحديثها وتطويرها أو تعديلها لتساير كافة المستجدات والمتغيرات المعاصرة، عدم تدخل المؤسسات السياسية في التفاصيل الفنية للخطط والبرامج التنموية.

8 -**دراسة إياس 2008م** [1]

تناولت الدراسة قدرة المصارف على تمويل الاستثمار في السودان في الفترة 1980-2006 م تمثلت غالبا ما تتولى خمسة جهات تمويل عمليات الاستثمار في أي بلد من البلدان: الشركات الخاصة من مصادرهم الذاتية و الشركات المساهمة من الأرباح غير الموزعة ، الحكومة من حصيلة الضرائب وأرباح مشاريعها وعوائد عقودها مع الشركات الأجنبية ، الشركات الأجنبية من مواردها الخاصة وأخيرا المصارف المتخصصة .

جرت الدراسة من خلال نموذج اقتصادي قياسي في هيئة معادلات التتابع ضمن إطار نموذج تصحيح الأخطاء. فترة الدراسة تشمل المدة من 1980 لغاية 2006 . نظرا لكون البيانات المتحصل عليها من مصادرها الثانوية مرتبطة بالزمن فقد أخضعت لتحليلات السلاسل الزمنية للتحقق من استقرارها.

---

(1) إياس جعفر عبدالرحيم ، قدرة المصارف على تمويل الاستثمار في السودان في الفترة 1980 – 2006م/ الخرطوم:جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا،كلية الدراسات التجارية،2008م، رسالة دكتوراه غير منشورة.

النتائج – كما هو متوقع – جاءت مؤكدة لأهمية دور المصارف في تمويل الاستثمار. قدرة المصارف على توفير السيولة اللازمة لعملية التمويل تعتمد على تدفق المدخرات وسياسة البنك المركزي حول الاحتياطيات النقدية . متوسط حجم الفجوة بين الطلب على الاستثمار و التمويل المقدم من البنوك التجارية 30%. متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى . معاملات تصحيح الأخطاء بالنسبة للودائع، الاستثمار والتمويل جاءت سالبة عدا التمويل أعطى إشارة موجبة. وهي على التوالي 0.62 ، 0.27 ، 0.66 . ودلالة الإشارة السالبة تعني تذبذب نحو التوازن.

9 -**دراسة إبراهيم الشيخ** (2008م) [1]

تناول الدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي التنمية الاقتصادية في السودان في الفترة من 1990– 2003م، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم العوامل الاقتصادية التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لأنه يوفر التمويل لإنشاء وقيام المشروعات التنموية .وتأتي أهمية الدراسة لأنها تبحث في قضية كبيرة من قضايا التنمية التي تحتاج إلي رؤوس أموال كبيرة في ظل واقع للاقتصادي السوداني والذي يعاني من شح في الفوائض المالية . وضعف التكوين الرأسمالي وضعف الادخار الوطني. ويهدف البحث لمعرفة حجم الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة الزمنية (1990–2003 م) ، ومعرفة أثر السياسات والقوانين علي الاستثمار الأجنبي ودورها في جذب أو طرد الاستثمارات الأجنبية ، واستندت الدراسة علي عدد من الفرضيات : هل ساهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة التدفق النقدي في السودان ، وهل ساهمت في تمويل المشاريع التنموية ، وهل ساهمت في توفير فرص عمل جديدة في الاقتصاد السوداني وللإجابة علي التساؤلات

(1) ابراهيم الشيخ إدريس الحاج ، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة علي التنمية الاقتصادية في السودان ، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوره في الاقتصاد (منشور) ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2008م .

انتهج البحث المنهج الوصفي التحليلي .وتوصل البحث إلي عدد من النتائج اهمها : أن السودان أستفاد من دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في زيادة التدفق النقدي وزيادة قطاع الصادرات وتقليل الواردات ودورها في توفير فرص عمل جديدة .واصى البحث بعدد من التوصيات اهمها : توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاع الزراعي ، وفتح الباب لتشجيع الدخول المزيد من هذه الاستثمارات ، تسريع الإجراءات المتعلقة بمنح التصاديق ، معرفة الإمكانات المادية والفنية للمستثمر الأجنبي .

10 -**دراسة أزهري 2007م** [1]

تناولت الدراسة الصكوك الاسلامية وتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان كدراسة حاله لشركة السودان للخدمات المالية المحدودة في الفترة من عام 1998م وحتى 2010 م والتي بدأت بإصدار أول صك إسلامي باسم شهادة مشاركة البنك المركزى فى 1998م وتوالت الاصدارات بإصدار شهادة مشاركة الحكومة بغرض ادارة السيولة وتغطية عجز الموازنة ، ومن ثم تنوعت الاصدارات وظهرت صكوك الاستثمار الحكوميه بدأ من عام 2003 م بهدف الاسهام فى تمويل مشروعات التنميه الاقتصاديه والاجتماعية وتمويل العجز من خلال استقطاب موارد الجمهور بما يحقق لهم ربحيه مشروعة ومعقوله دون اللجوء للتمويل بالعجز بالاستدانة من الجهاز المصرفى.

ناقشت الدراسة الفرضيات وخلص البحث الى عدة نتائج أهمها صلاحية الصكوك الاسلامية لاستخدامها كبديل شرعى لأدوات الدين العام التقليديه في مجال سد العجز في الموازنة العامة او لأغراض السياسة النقدية، كما أن الصكوك مازالت تتمتع بثقة عاليه بين الجمهور بالرغم من انخفاض معدل الارباح ، ولذا فقد أسهمت فى توفير تمويل مقدر لبعض مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

---

(1) أزهرى الطيب الفكى أحمد سليمان ، دور الصكوك الاسلامية فى تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان : شركة السودان للخدمات المالية المحدوده ، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، 2012م، رسالة دكتوراه غير منشورة.

أما توصيات البحث فقد تركزت حول تهيئة المناخ العام للاستثمار فى الصكوك وتشجيع البحث العلمى فى هذا المجال مع الاهتمام بنشر الوعي بأهمية الصكوك، وضرورتها الاقتصادية والاجتماعية مع الالتزام بالضوابط والإرشادات التى وضعت لاستغلال حصيلة مواردها، والاهتمام بإصدار صكوك التبرع والصكوك الوقفية للإسهام في تمويل مشروعات تنمويه عامة مع استصدار صكوك قوميه بالعملات الصعبة تستند على تصكيك موارد قابلة للتصدير كالذهب والمعادن النفيسة الاخرى ، مع العمل لإصدار صكوك لتمويل مشروعات استراتيجية كإصدار صكوك تمويل القطن وصكوك تمويل الصمغ وصكوك الثروة الحيوانية وغيرها.

11 -**دراسة الحافظ 2007م** [1]

تناولت الدراسة دور التمويل الاجنبي في التنمية الاقتصادية في السودان دراسة حالة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1996- 2004 م، باعتباره أحد أهم المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية في العقود الثلاثة الماضية. والهدف الرئيس من تناول هذه التجربة هو تقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية وانحصرت فرضيات الدراسة في الاجابة على السؤالين ما أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الاجنبي في التنمية الاقتصادية في السودان مقارنة بالقروض والمنح والمعونات الاجنبية وأيضاً إلى أي مدى استطاع الاقتصاد السوداني ان يستفيد من الاستثمار الاجنبي المباشر في إحداث تغيرات هيكلية وفي تحسين معدلات أدائه .

واعتمدت الدراسة علي العديد من المناهج العلمية شملت المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث تم في الإطار النظري للبحث إجراء عرضاً شاملاً للأدبيات المتعلقة بمصادر التمويل الأجنبي. ثم أعقب ذلك العرض وصف وتتبع الكيفية التي تم بها تمويل التنمية الاقتصادية في السودان. وأخيراً تطرق البحث لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في السودان في محاولة لإبراز هذا الدور من خلال معرفة مدي التغير الذي طرأ علي المتغيرات الاقتصادية

(1) الحافظ هارون حامد ، دور التمويل الأجنبى فى التنمية الاقتصادية في السودان : دراسة حالة الاستثمار الأجنبى المباشر خلال الفترة 1996 – 2004 ،الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، 2007م، رسالة ماجستير غير منشورة.

الكلية مثل الاستثمار والادخار والناتج المحلي الإجمالي. من أهم النتائج التي توصل إليها انه ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان مساهمة فاعلة في تمويل مشروعات التنمية ، وانخفضت بذلك نسبة السحب على المنح والقروض الأجنبية إلى 12.4% في عام 2004 م مقارنة بنسبة 98.2% عام 1996م من إجمالي حجم التمويل الأجنبي. وأيضاً ساهم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في تجسير الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي حيث ارتفعت نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تجسير تلك الفجوة من 38% عام 1997م إلى نسبة 185.2% عام 2003م كأعلى معدل. وارتفعت نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي من 0.004% عام 1996م إلى 7.8% عام 2004م وكذلك ارتفعت نسبة الصادرات من 0% عام 1996م إلى 82% عام 2004م.

12/ **دراسة: عادل عبدالعزيز الفكي**(2004م)[1]

تناولت الدراسة مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في السودان. تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية: ماهي الأسباب الحقيقية التي أدت لفشل مخططات التنمية الاقتصادية في السودان منذ الاستقلال؟ وهل كان الفشل في توفير التمويل أو ضمان انسيابه هو العنصر الأساسي في ذلك؟ وماهي المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية التي تحتم إعادة النظر في وسائل التمويل التقليدية؟ وماهو المخطط الاستراتيجي الأمثل الذي يضمن توفير وانسياب التمويل للتنمية في السودان؟ هدفت الدراسة إلى تتبع الجهود والخطط السابقة التي رمت لتحقيق التنمية الاقتصادية في السودان وإبراز المعوقات والمشكلات التي واجهتها ووضع الحلول واقتراح المخطط الذي يساعد على توفير التمويل الداخلي والخارجي لخطط التنمية الاقتصادية في السودان. افترضت الدراسة إن عدم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية في السودان بالصورة المطلوبة مرده في الأساس لعدم انسياب التمويل اللازم للتنفيذ أو قصوره عن المستوى المطلوب، انسياب التمويل لعمليات التنمية الاقتصادية يستلزم تحريك القطاعات الإنتاجية الأخرى باستقلال عائدات البترول وتشجيع انسياب العون

(1)عادل عبد العزيز الفكي، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في السودان، رسالة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد، جامعة الزعيم الأزهري، 2004م.

الرسمي والاستثمار الأجنبي المباشر، وانتهجت الدراسة المنهج التحليل الوصفي الإحصائي وتحليل البيانات الكمية والنوعية وتم استخدام الاستبانة وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها قصور التمويل هو السبب الأساسي في عدم تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية التي خطط لها في مختلف مراحل تطور الاقتصاد السوداني، تعددت أسباب قصور التمويل منها: وضع خطط طموحة لا تتناسب مع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، والعجز عن حشد الموارد الداخلية لعدم تطبيق الحوافز المشجعة على الادخار وضعف جهاز الضرائب والتشوهات الناتجة عن دعم السلع الاستهلاكية والخدمات خلال فترة طويلة من عمر الاقتصاد. وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها إنشاء جهاز قومي يضطلع بمهمة التخطيط التأشيري في الدولة، تقوية بنك الادخار بهدف تقديم التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة وللنساء الفقيرات بشروط ميسرة عن طريق ابتداع ضمانات غير تقليدية ، توجيه عائد البترول لزيادة الطاقة الاستيعابية والإنتاجية في المجالين الزراعي والصناعي.

13 - **دراسة: زكريا الأمين محمد احمد(2003م)**[1]

تناولت الدراسة أزمة الحكم والتنمية في السودان خلال الفترة(1956-2000م). تمثلت مشكلة الدراسة في أن هنالك تأثيرات متبادلة بين نظم الحكم وظاهرة التنمية فهل هذا يعني أن الاستقرار السياسي وثبات نظام الحكم والحكومات لأي بلد من البلدان هو السبب المؤثر تأثيرا تبادلياً تجاه تحقيق التنمية من عدمها؟ وهل أزمة الحكم تمثل بعداً عائقا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؟ وهل طبيعة الحكم تحدد مستوى النمو والتنمية؟ هدفت الدراسة إلى الكشف عن أصول وعوامل أزمة الحكم في السودان وعلاقتها بالتنمية مع دراسة أنظمة الحكم المتعددة التي شهدها السودان والتركيز على فترات الحكم المختلفة التي مرت بالبلاد، وافترضت الدراسة كلما كانت الحكومات مستقرة بالبلاد صاحب ذلك نمواً في مجال التنمية الشاملة في السودان، كلما كان هنالك تعقيد وأزمة في الحكم كلما أدى إلى أزمة في تحقيق التنمية الشاملة في البلاد، كلما كان هنالك أزمة في الحكم كلما أدى ذلك إلى انخفاض درجة

(1) زكريا الأمين محمد احمد، أزمة الحكم والتنمية في السودان(1956- 2000م)، رسالة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد، جامعة النيلين، 2003م.

الاهتمام بالخطط والبرامج التنموية بالبلاد. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها يذخر السودان بالموارد الطبيعية الوافرة غير المستقلة بسبب عدم وجود رؤوس الأموال والاستثمارات ونقص الطاقات البشرية المدربة والتكنولوجيا، سوء توزيع برامج التنمية فهنالك أقاليم تحظى بمشروعات التنمية دون غيرها وهنالك فئات قليلة من الشعب جمعت ثروة طائلة على حساب الفئات الأخرى، عدم كفاءة الأنظمة الإدارية وعمالة متضخمة وجهاز إداري متشعب وإنفاق كبير على الأجهزة الحكومية كما أن الاقتصاد السوداني في كثير من فترات الحكم كان يعتمد على المعونات والقروض والمنح. وأوصت الدراسة بوضع خطط تنموية شاملة طويلة الأجل يراعى فيها التنبؤ بما سيطرأ على كل الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلى المستويات الإقليمية والدولية حتى تتمكن الخطط من تجاوز العقبات التي تواجهها، إتباع سياسة اقتصادية نقدية تسيطر بموجبها على سعر الصرف ومعدلات التضخم مع مراعاة الظروف المعيشية للمواطنين، ضرورة تعدد وتنوع مجالات الاقتصاد السوداني وعدم توقفه على قطاع واحد، توظيف الموارد المتاحة بما يخدم النشاط الإنتاجي سواء كانت موارد مادية أو بشرية.

14 -**دراسة هيثم محمد فتحي متولي** (2000)[1]

تناولت الدراسة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية واثرها علي التنمية الاقتصادية .دراسة حالة الاستثمارات العربية في السودان وهدف البحث إلي التعرف علي دور الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وسبل جذب هذه الاستثمارات وافترض البحث علي الرغم من المناخ الاستثماري الملائم بالسودان وأن الاستثمارات الأجنبية تبحث عن عناصر الأمان والأرباح والمخاطرة لو لم تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية واهم نتائج البحث عدم التدريب الكافي للعمالة كما أن الاستثمار الزراعي العربي لم يدعم السوق المحلي بما يحقق الاكتفاء الذاتي .

وان الاستثمار العربي لم ينجح السلع المكملة للسلع المنتجة محلياً ولم يتوسع في إنتاج السلع التصديرية التي تدعم البلاد بالعملات الصعبة .

---

(1) هيثم محمد فتحي متولي – الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية واثرها علي التنمية الاقتصادية ،دراسة حالة الاستثمارات العربية في السودان ،بحث ماجستير غير منشور ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2000م .

15 -دراسة (Daly,S.Frikha,M,2015) (2000)[1]

تناولت الدراسة التمويل الاسلامي دعم التنمية والنمو الاقتصادي : مبدأ الزكاة نموذجاً وهدفت الدراسة إلى تقديم ملخص موجز عن التمويل الإسلامي والمصارف كما تسعى إلى عرض مجموعة من المرتكزات ذات العلاقة بالزكاة من خصائص أساسية وأهداف وآثار مختلفة وقد أكدت الدراسة على مركزية الزكاة في الاقتصاد الاسلامي وعلى أهميتها لما تضمنته من أدوار اقتصادية واجتماعية ومن إسهام في تنقية المال وتحقيق نمائه.

ومن أهم توصيات الدراسة عناية متخذي القرار إلى ضرورة تبني رأي فقهي بشأن مسألة أخذ الزكاة من العمال وأصحاب المهن الحرة ، بالإضافة إلى ضرورة ضمان صرف أموال الجباية الزكوية إلى الفئات المستهدفة بشكل صحيح ، بمرتجى الحد من حالات الفقر وتحقيق مجموعة من أهداف الاقتصاد الاسلامي المتمثلة في إعادة توزيع الثروة والعدالة في توزيعها.

(1) Daly , S.& Frikha,M.2015, Islamic Finance A Support to Development and Economic Growth : the Principle of Zakat as an Example journal of Behavioural Economics , Finance , Entrepreneurship, Accounting and Transport, 3(1). 1-11.

مقارنة موضوع الدراسة مع الدراسات السابقة :

حاول الباحث التعرف على الدراسات السابقة في هذا المجال ووجد أن معظم الدراسات السابقة ركزت على التنمية الاقتصادية وعلى الاستثمارات ، وكذلك مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية ، أما الدراسة الحالية فقد ركزت على تمويل الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية في جمهورية السودان وذلك من خلال الوقوف على خطط التنمية الاقتصادية الموضوعة وتحديد مدى فاعليتها في تنمية الاستثمار.

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استخدامها المنهج الوصفي ، وكذلك تتفق في بعض الجوانب النظرية وفي اختيار المفاهيم المتعلقة بالدراسة .

استفاد الباحث من الرسائل العلمية السابقة في التعرف على الأطر النظرية التي يمكن مناقشتها ، إضافة إلى التزود بعدد من المراجع والكتب التي تخص الدراسة .

الفصل الأول

التنمية الاقتصادية

المبحث الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني : . أهداف التنمية الاقتصادية وتمويلها

المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية في السودان

المبحث الاول : مفهوم التنمية الاقتصادية

أولاً: الإطار التاريخي لمفهوم التنمية:

بدأ الاهتمام بعمليات النمو والتنمية الاقتصادية في العالم مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين كانت التنمية مرادفة للنمو وكلاهما كان يتم بالاعتماد على استراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة، وقد تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت استراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب الذي يمكن أن يساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ومن هذه الاستراتيجيات، استراتيجية المعونات الخارجية، والتجارة من خلال زيادة الصادرات. ويعتبر نموذج والت روستو W.Rostow المعروف باسم مراحل النمو الاقتصادي أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم وعملية التنمية ومحتواها في هذه المرحلة. ومع نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، بدأ مفهوم التنمية يشمل أبعاداً اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فقط، فقد أخذت التنمية بالتركيز على معالجة مشاكل الفقر والبطالة وعدم العدالة في التوزيع وظهر الفرق بين مصطلحي النمو والتنمية الاقتصادية. وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج سيرزSeers الشهير، الذي يُعرَف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة وعدم العدالة في التوزيع، وكذلك تتجسد في نموذج تودارو Todaro، الذي يُحدد عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسية هي: إشباع الحاجات الأساسية، واحترام الذات وحرية الاختيار[1].

ومنذ منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين ظهر مفهوم التنمية الشاملة، وهي التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو

---

(1) أسامة احمد محمد وسحر عبدالرؤوف القفاش، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها،(الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2015م)، ص ص 83- 84.

الاقتصادي فقط، بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان. ولكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى ووضعت الحلول لكل مشكلة على انفراد، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات، ودفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تُعنى بمختلف جوانب التنمية ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني. ومنذ بداية ثمانينات القرن العشرين بدأ العالم يعاني من كثير من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود المبذولة عن مفهوم جديد للتنمية عُرف باسم التنمية المستدامة، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك ونشر لأول مرة عام 1987م[1].

التنمية لغة: من النماء وهي الزيادة والكثرة. والتنمية هي العمل على إحداث إنماء. اصطلاح التنمية عادة بمعنى الزيادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها حيث للعملية التنموية أو العمارة في الإسلام مفهوماً ذا طابع ديناميكي[2]. وثيق الصلة بالاقتصاد الإسلامي فالتنمية عملية عقائدية تتسم بالشمول والتوازن وتهدف إلي توفير حد الكفاية لجميع أفراد المجتمع فإنه جوهر التنمية تنمية الإنسان نفسه وليس مجرد تنمية الموارد الاقتصادية المتاحة لإشباع حاجاته. فهي تنمية أخلاقية تهدف إلي تكوين الإنسان السوي الذي يشكل نواة مجتمع المتقين، والذي

---

(1) عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1،(عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010م)، ص21.

(2) الشاطبي أبو إسحاق، الموافقات في أصول الشريعة ط 1 (بيروت، ، دار المعرفة للطباعة والنشر، 2010م) ص104.

ينظر إلي التقدم المادي من منطق الخلافة في الأرض والتي سيحاسب عليها أمام المولى عز وجل[1].

هناك اختلاف بين مفهوم النمو والتنمية فالنمو يشير إلي التقدم التلقائي والطبيعي والعفوي دون تدخل متعمد من قبل الفرد والمجتمع أما التنمية فهي العمليات المقصورة التي تسعى إلي إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة وفي حدود فترة زمنية معينة فالنمو عملية نضج تلقائي ومستمر وزيادة في النوع والكم في سلسلة من مراحل الطبيعة أما التنمية فهي تخضع للإدارة البشرية وتحتاج إلي دفعة قوية تحركها قدرات إنسانية تخرج المجتمع من حالة الركود إلي الحركة والتقدم وكذلك يوجد اختلاف بين مفهوم التغير Change والتنمية فالتغير هو التحول الذي يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في أنظمته أو في أنماط علاقاته أو في قيمه ومعاييره التي تؤثر في سلوك أفراده. والتغير لا يؤدى بالضرورة الحتمية إلى التقدم والازدهار، ولا يفترض فيه الأحسن على طول الخط، وإنما قد يكون تغيراً للأسوأ، بينما نجد أن غرض التنمية هو الانطلاق نحو الأفضل بخطى مستقيمة صاعدة، ويفترض مسيرها في خط واضح يتجه نحو الأمام ويميزها عما كانت عليه[2].

إن التنمية التي نقصدها هي التي تهتم بجميع متطلبات الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية، والتي تعمل على إشباع حاجاته الأساسية والثانوية، وتوفر متطلباته المادية والروحية، والتي يمكن تقسيمها إلى خمسة أقسام هي:

- **التنمية الاقتصادية:** هي الارتفاع المنتظم بإنتاجية العمل من خلال تغيرات هيكلية تتناول ظروف الإنتاج الاجتماعي، وإحلال تكنيك أرقى، واستخدام

(1) البشير توفيق الطيب، مقال: التنمية الاقتصادية في الإسلام شمولية وتوازن، 2008/10/29م.

(2) إبراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الإسلامي: مفاهيم عطاءات معوقات أساليب، ط1(بيروت، دار مجد للطباعة والنشر، 2006م) ص ص 23-24.

وسائل إنتاج أحدث وأكثر كفاءة، مع تحقيق إشباع متزايد للحاجات الفردية والاجتماعية[1]. فهي عملية بموجبها تستخدم الدولة مواردها المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي يؤدي إلى زيادة مطردة في دخلها القومي وفي نصيب الفرد من السلع والخدمات، وتتطلب هذه التنمية التغلب تدريجياً على المعوقات الاقتصادية وتوفر رؤوس الأموال والخبرة الفنية والتكنولوجيا. كما أنها تربي الإنسان على حب العمل والإنتاج لنفسه وللمجتمع من حوله، وتظهر قيمة العمل وتضعه في مكانه الصحيح.

- **التنمية الاجتماعية:** إنها مفهوم معنوي لعملية ديناميكية موجهة أصلا إلى الإنسان، باعتباره الطاقة البشرية أو العنصر الإنساني الذي يساهم في عملية تنمية المجتمع[2]. فهي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن؛ لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي، وبالتالي تجعل الإنسان يحس بالمجتمع كله من حوله وكأنه أسرة واحدة بل كأنه جسد واحد.
- **التنمية السياسية:** هي دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المركزية والمحلية، ودراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم والإجراءات؛ بغية تحقيق التكامل بين القضايا الصفية والتقويمية، وتوجيه الإنسان إلى كيفية إقامة الحكومات وسياسة شؤون الناس، وخلق نظم لإدارة الدولة والإشراف على مرافقها، وإرساء قواعد لمحاسبة المسئولين.[3]

---

(1) مرسي فؤاد، التخلف والتنمية (بيروت، دار الوحدة للطباعة والنشر، 1982م) ص91.

(2) عيد حسن، دراسات في التنمية والتخطيط(الإسكندرية ، دار المعارف الجامعية، 1977م) ص 71.

(3) غلام الدين عثمان ادم، قضايا الإسكان والتنمية في السودان(الخرطوم ، دار جامعة امدرمان الإسلامية للطباعة والنشر، 2017م) ص125.

- **التنمية الثقافية:** هي التغير الذي يحدث في الجوانب المادية وغير المادية للثقافة، بما في ذلك العلوم والفنون والفلسفة والتكنولوجيا والأذواق الخاصة بالمأكل والمشرب واللغة، بالإضافة إلى التغيرات التي تحدث في بنيان المجتمع ووظائفه بحيث تجعل الفرد يقرأ ويطلع ويتابع ما يجري في مجتمعه وفي غيره من المجتمعات من إنتاج فكري وحوادث وأخبار.[1]
- **التنمية البيئية أو المستدامة:** تتعدد تعريفات التنمية المستديمة ومنها ما جاء في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1978، عرفت التنمية في هذا التقرير" تلك التنمية التي تلبي حاجات الحضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم"[2]. وتعني أيضا التفاعل المستمر مع ما يحيط بالإنسان من طبيعة ومجتمعات بشرية ونظم اجتماعية وعلاقات شخصية، ومواجهة الأضرار الناتجة عن تقديم الصناعة الحديثة وحماية المصادر الطبيعية والهواء من التلوث بالتحكم في الأنشطة الضارة بالبيئة[3].

إن قضية التنمية بأنواعها المختلفة تمثل أحد القضايا الرئيسية التي تحتل مكانة خاصة على المستوى القومي والعالمي، وأحد علامات تلك الدراسات والندوات والبحوث والمقالات التي تنشر في مختلف أنحاء العالم بهدف فهم مشكلة تخلف العالم الثالث ومواجهتها مواجهة علمية حقيقية. في البداية كان ثمة جيل خاص يرى التنمية في الإطار الاقتصادي وبالتالي اعتبار النمو الاقتصادي المؤشر الأوحد لقياس مستوى التنمية بل ووجودها الطبيعي، ولكن مع تطور الحياة وزيادة الوعي الاقتصادي أصبح هناك عدة جوانب للتنمية حتى تحقق نتائجها المرجوة وبالتالي لا

---

(1) عبد القادر محمد عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية،(الإسكندرية:الدار الجامعية،2003/2002م)، ص16.

(2) غنيم عثمان محمد، أبو زنط، ماجدة احمد، التنمية المستديمة(عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2007م، ص 25.

(3) إبراهيم حسين العسل، مرجع سبق ذكره، ص31.

تستطيع حصرها في جانب واحد من هذه الجوانب، وإنما جميع جوانبها مرتبطة بشكل ما معاً ومتكاملة حتى تحقق التنمية أهدافها.

قد تبين من خلال التعاريف المختلف بأن مفهوم التنمية ثابتاً مستقراً ومتفقاً عليه من قبل المختصين فكل يتناوله من زاوية وينظر إليه انطلاقاً من الأيديولوجية الحاكمة لفكره أو اختصاصه ومن هذا المنطلق تم توجيه الجهود التنموية وفقاً للمفهوم الذي تؤمن به الجماعة البشرية التي تضطلع به.

ثانياً: تعريف التنمية الاقتصادية: -

نجد أن تعريفات التنمية لهاً عدة محددات يجب مراعاتهاً عند تحديد سياسات التنمية تعرض كماً يلي لمفهوم التنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الانتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة الى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء[1].

فالتنمية الاقتصادية هي عبارة عن عملية واعية تشارك في صياغتهاً القوى المختلفة وفق رؤية واضحة لطبيعة الحياة الحاضرة في المجتمع؛ لتحديد الأهداف التي ينبغي للمجتمع الوصول إليها والسياسات الكفيلة بذلك[2].

و التعريف الأفضل للتنمية بالمفهوم الشامل هو أنها تمثل ذلك التطور البياني أو التغير ألبنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من اجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع [3]، وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية

---

(1)محمد عبدالعزيز عجيمة ، التنمية الاقتصادية والدراسات النظرية التطبيقية ، (مصر ، جامعة الاسكندرية، 2008م) ص ص 55-56

(2) أجير الدمايسس؛ روبرت يولدون؛ التنمية الاقتصادية؛ الجزء الأول، ترجمة: يوسف صياغ؛ (بيروت مكتبة لبنان، 2007م) ص18.

(3) مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى(الأردن ، دار وائل للنشر ،2007م) ص ص 122-123.

تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن إجراء العديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى تحقيق عدالة اكبر في توزيع الدخل القومي أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.[1]

وهكذا نجد أن التنمية ليست إلا مجموعة من الحلقات المتشابكة والتي تؤثر كل منهاً الأخرى ويمكن تقديم أهم هذه العناصر في الأتي:

1. التنمية الاقتصادية ما هي إلا ركيزة أساسية لنهضة حضارية يسعى لها المجتمع وفق الخصوصية والعقائدية لذلك لابد من وجود تصوير واضح للتنمية الشاملة في المجتمع (سياسياً واجتماعياً واقتصادياً).
2. أساس التنمية الشاملة هي التنمية الاقتصادية المستقبلية التي تهدف إلى تطوير الهيكل الاقتصادي من اتجاه والتنويع والتشابك للقضاء على التبعية للسوق العملي له أسس مالية.
3. تطوير علاقة الإنتاج بما يقدم عدالة توزيع الدخل القومي.
4. توفير الحاجات والخدمات الأساسية للمواطنين.
5. كماً أن أساس التنمية الاقتصادية هو التصنيع باعتباره محركاً أساسياً للنمو في المجتمع.

في دراسة أمبرال قال أنه على الاقتصاديين في الدول المتخلفة دراسة مشكلات بلادهم ألا يلتفتوا إلى النظريات الأجنبية التي كثيراً ما تكون فارغة المعنى ومضللة لأفكارهم[2].

(1) محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية(مصر، دار الجامعة، الإسكندرية، 2007م) ص ص77-78.

(2) أجير الدمايسس؛ روبرت يولدون، مرجع سابق؛ ص18.

يعرف جيرالد مايسس لتنمية الاقتصادية بأنها عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي حلال فترة من الزمن. إذن كان معدل دخل التنمية أكثر ارتفاعاً من معدل النمو السكاني الصافي ارتفع الدخل الحقيقي للفرد[1].

ويري s. Wagel (س. واجل) الاقتصادي الأمريكي أن التنمية تتضمن معنى الموازنة بين أحوال المعيشة الحالية والأحوال المرغوب والتي يمكن تحقيقها ،وأن هنالك علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية وتكوين رأس المال ،حيث أن رأس المال يمثل عملية بناء الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد بينما تتطلب التنمية استغلال هذه الطاقة من اجل رفع مستوي المعيشة في المجتمع[2].

كما عرف seiso Furado (تشيسلو فورتادو) التنمية بأنها زيادة في تدفقات الدخول الحقيقية، أي زيادة في كميات السلع والخدمات ، وذلك في فترة زمنية محددة . كما تحقق التنمية الاقتصادية من خلال ادخال وسائل جديدة للإنتاج تؤدي إلي زيادة الأجور الناتجة عن ارتفاع الدخول الحقيقية تبعث عن المستهلكين ردود فعل تميل إلي تعديل بنية الطلب ، وهكذا من خلال سلسلة أفعال متداخلة تؤدي زيادة الإنتاجية إلي زيادة الدخل الحقيقي مما يؤدي إلي تغير بنية الطلب وبالتالي تغير بنية الإنتاج[3] .

ثالثاً: التنمية الاقتصادية بالمفهوم التقليدي:

كانت عملية التنمية على مدى العقدين الماضيين تعني مدى قدرة الاقتصاد القومي الذي يعاني من الركود لفتره ما علي تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي بمعدل يتراوح من (5-7%) أو أكثر.

---

(1) جيرالد ماير – روبرت بولدون،التنمية الاقتصادية (بيروت، مكتبة لبنان ، الجز الأول ، 1989) ،ص 18.

(2) محمد صفوت قابل ، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية (الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع ، 2008 م) ، ص 73.

(3) تشلسوفورتادو؛ ترجمة د. أنوغ الصائغ؛ النمو والتخلف؛ منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1972؛ ص72.

ومنذ منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين ظهر مفهوم التنمية الشاملة، وهي التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان. ولكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى ووضعت الحلول لكل مشكلة على إنفراد، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات، ودفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تُعنى بمختلف جوانب التنمية ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني. ومنذ بداية ثمانينات القرن العشرين بدأ العالم يعاني من كثير من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود المبذولة عن مفهوم جديد للتنمية عُرف باسم التنمية المستدامة، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك ونشر لأول مرة عام 1987م[1].

رابعاً: المفهوم الاقتصادي الحديث للتنمية:

أسفرت نتائج تجارب التنمية أن معظم بلدان العالم الثالث التي حققت بالفعل هدف الأمم المتحدة للتنمية علي مدى الخمسينات والستينات عن الزيادة الفعلية في معدلات النمو الاقتصادي وأيضاً للأسف الشديد عن الزيادة المخفية في عدد الفقراء في كل دولة علي حده، وقد دل هذا علي وقوع خطأ فادح في سياسات التنمية التي أتبعت والتي بنيت جميعها علي مفهوم تقليدي "ضيق" للعملية التنمية ولقد أعيد تعريف التنمية الاقتصادية في السبعينات لتصبح عملية خفض أو القضاء علي الفقر ، وسوء

(1) عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1،(عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010م)، ص21.

توزيع الدخل البطالة ذلك من خلال الرفع المستمر لمعدلات النمو الاقتصادي باختصار أصبحت التنمية كدالة توزيع من خلال النمو الاقتصادي.[1]

خامساً: المحتوى الاقتصادي للتنمية:

أن عملية التنمية تستهدف الإنتقال بالمجتمعات المعنية من مستوى التخلف لتتخطى بها حاجز الفقر والجهل والمرض ومن ثم فالتنمية هي تلك العملية الابعاد والتي تتضمن إجراء تغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم والسياسات الإدارية جنباً إلي جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي واستئصال الفقر المطلق في مجتمع ما.[2]

1/ هنالك ثلاثة أركان لفهم معنى التنمية الاقتصادية:

أ. أشباع الحاجات الأساسية للفرد.

ب. تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالإنسانية.

ج. إتاحة الحرية والقدرة علي الاختيار.

أ/ إشباع الحاجات الأساسية للفرد: للفرد احتياجات أساسية والتي بدونها يصعب الحياة كالمأكل والمسكن والملبس والحماية "الأمن الداخلي والدفاع الخارجي".

ب/ تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالإنسانية: أن يشعر الإنسان أنه إنسان وأنه ليس مجرد أداء لخدمة الأخرين أن يشعر أن له كيان محترم ، كرامة تؤخذ في الحسبان عند التعامل معه من جانب الدولة أو المجتمع.

ج/ إتاحة الحرية والقدرة على الاختيار: تعني الحرية بالمفهوم الاقتصادي التحرر من استبعاد الظروف المادية العوز والتحرر من القهر لظروف البيئة والوضع الثقافي للإنسان.

---

(1) نبيل رمزي أسكندر ، عدلي علي أبو الطاحون، التنمية من المفهوم وآليات وقضايا النظرية وبحوث الميزانية"، ط 2 (مصر، الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي ، 2004م) ، ص ص (10-11).

(2) نبيل رمزي أسكندر ، عدلي علي أبو الطاحون، مرجع سبق ذكره ، ص ص (10-11).

التنمية الاقتصادية تعريفات مختلفة منها :

1- أنها عملية تتضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط دخل الفرد الحقيقي من خلال فترة محتواه من الزمن ثلاثة عقود مثلاً علي ألا يصاحب ذلك تدهور في توزيع الدخل في المجتمع[1].

2- لما يعرف أيضاً أنه الزيادة في أهمية السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد المعين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية هي (الأرض ، العمل ، رأس المال ، التنظيم).

3- تعرف التنمية الاقتصادية أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة تخلف إلي حالة تقدم وذلك يقتضي أحداث وتغيرات في الهياكل الاقتصادية وأيضاً أحداث زيادة في الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية لما تعتبر التنمية الاقتصادية علي انها عملية رفع مستويات الدخل القومي بحيث يترتب عليه ارتفاع في متوسط نصيب الدخل للفرد ما يترتب عليه ارتفاع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة وخاصة دول العالم الثالث.

4- التنمية الاقتصادية في الإسلام شاملة ومتوازنه تجمع بين تنمية الإنسان وإعداده أعداداً صحيحاً.

5- نجد أن هنالك ثلاثة مرتكزات أساسية للتنمية وهي:

الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية والبيئة الطبيعية التي وهبها الله تعالى للإنسان، الالتزام بأولويات الإنتاج التي تقوم على توفيق الاحتياجات الضرورية لأقراد المجتمع دون إسراف وتنمية ثروة المجتمع وسيلة لتحقيق طاعة الله ورفاهية المجتمع وعدالة التوزيع بين أفراد المجتمع[2].

---

(1) المرجع السابق ، ص (14)

(2) كاظم حبيب، مفهوم التنمية الاقتصادية ، ط2 (السعودية ، دار المريخ للنشر ، ط2، 2003م) ، ص9.

وجهة نظر الباحث:

إن التنمية الاقتصادية تستهدف الفرد بالدرجة الأولى وتقتضي تغيير في هيكل الإنتاج وإسنادها بالدرجة الأولى على القوى الذاتية للمجتمع من أجل تحقيق نمو متواصل من خلال موارد المجتمع بدلا من استنزافها والعمل على تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية الأساسية للمجتمع كما ينبغي أن تلبي عملية التنمية الاقتصادية حاجات الغالبية العظمى لأفراد المجتمع من أجل تحقيق أكبر قدر من العدالة بينهم.

سادساً: النظريات الاقتصادية : -

نظريات التنمية :

خلال التطورات التي عرفتها إشكالية التنمية خاصة في مطلع القرن العشرين ظهرت مجموعة من النظريات والتوجهات الفكرية التي حاولت أن تعالج قضايا التنمية والتخلف من نواحي مختلفة، وذلك بإبراز أهم الأسباب التي أدت إلي تخلف العديد من الدول والعمليات والمناهج التي يجب إتباعها لتحقيق التنمية.

ورغم الانتقادات التي وجهت لهذه النظريات، بحكم أنها لا تعتبر كنماذج قدوة صالحة لكل زمان ومكان، بل أنها تعبر عن الوضعية والمجتمع الذي ظهرت فيه إلا أنها ساهمت في اغناء الحقل النظري للتنمية، وفسحت المجال أما المفكرين والفاعلين الجدد لبلورة مفاهيم ومناهج جيدة تسابق التطورات التي تعرفها البشرية سواء على المستوي التقني أو على مستوي العلاقات الدولية.

ولذلك ذاب العديد الباحثين إلي تقسيم هذه النظريات إلي كلاسيكية وحديثة وغالباً ما يراد بالنظريات الكلاسيكية تلك التي تعتمد على مبدأ التطور الطبيعي للأمم والتي مثلها كل من فريدريك لست، رستو وبوشير من خلال وضعها لمجموعة من المراحل التي تمر منها كرامة حتى تصل إلي مرحلة النمو ثم هنالك نوركس في نظريتها لمعرفة الحلقة المفرغة للفقر[1].

(1) عدنان وديع، مفهوم التنمية(الكويت ، مجلة المعهد العربي للتخطيط، ، يناير 2002م) ص ص: 3-13.

النظريات الكلاسيكية:

1 - نظرية النمو الكلاسيكية:

يعتبر الكلاسيك مؤسسي الاقتصاد السياسي وعلي رأسهم أدم سميث ودافيد ريكاردو و روبرت مالتوس وقد نظروا إلي النمو الاقتصادي أساساً علي أنه "نتاج عملية التراكم الرأسمالي ". وقد كانت الرأسمالية الحرة هي أهم أساس بنيت عليه فكرة التنمية عندهم. كما اعتمد الكلاسيك علي مبدأ تقسيم العمل ، الذي في رأيهم في الإنتاج وبالتالي في التطور والتنمية .وسوف نتناول أفكار الرواد الكلاسيك كل علي حدة.

أ. نظرية ادم سميث:

يأتي آدم سميث في طليعة الاقتصاديين الكلاسيكيين وكل كتابة عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم معنياً بمشكلة التنمية الاقتصادية وقد ساهمة مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخل في كتابة الشهير ثروة الأمم والذي نشر عام 1776م. يرى سميث أن التخصص وتقسم العمل لابد أن يُسبق بتراكم رأسمالي والذي يتأتى أساسا من الادخار، وعليه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادي. ويرى ادم سميث بوجود التراكم الرأسمالي، تصبح عملية النمو متجددة ذاتياً، حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول والأرباح، فتخصص أجزاء إضافية أكبر منها للادخار والاستثمار، فمزيد من تقسم العمل مع تكنولوجيا أحدث ليزيد الإنتاج ومزيد من الأرباح وهكذا. ولكنه في الوقت نفسه يُشير ادم سميث إلى أن هذه العملية التراكمية للنمو لها حدود، حيث يؤدي وصول الاقتصاد إلى مرحلة حدة التراكم الرأسمالي إلى هبوط الأرباح وتقل المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالي، لينتهي الأمر بحالة ركود[1].

(1) مصطفى يوسف كافي، التخطيط والتنمية من منظور(اقتصادي، بيئي، إعلامي)، ط1، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017م)، ص61.

ب. تحليل ديفيد ريكاردو

جعل ريكاردو من الزراعة القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي نظراً للدور الهام الذي تلعبه الزراعة في مد السكان بالغذاء. وقد بنى ريكاردو أفكاره على دعامتين رئيسيتين هما، نظرية مالتس للسكان وقانون تناقص الغلة.

يرى ريكاردو أن عنصر السكان يكون صغيراً بمقارنته بالمواد الطبيعية المتاحة، وهذا يجعل الفرص المربحة متوفرة فيقوم الرأسماليون باستثمار أموالهم فتزداد أرباحهم وبالتالي معدلات تراكم رأس المال، كما ترتفع الأجور، وتؤدي زيادة تركم رأس المال إلى زيادة الإنتاج والريع ويتزايد الطلب على عنصر العمل فترتفع الأجور، وهذا من شأنه زيادة النمو السكاني. وتشتد المنافسة على استغلال الأراضي المرتفعة الخصوبة، ولما كان عرض الأراضي محدودا نسبيا فأنه باستمرار النمو السكاني يتم استغلالها جميعاً بما فيهم الأراضي الأقل خصوبة، وهذا من شأنه ظهور تناقص الغلة وارتفاع أسعار المواد الغذائية مما يؤدي لمطالبة العمال برفع أجورهم، فتقل الأرباح وبالتالي نقص التراكم الرأسمالي ومن ثم تأخذ الأرباح في التضاؤل، ويقل الحافز على الاستثمارات الجديدة، وبالتالي انخفاض الطلب على الأيدي العاملة فتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل حد الكفاف مما يعمل على ثبات حجم السكان وظهور حالة من الركود يصبح النمو بعدها عملية عسيرة[1]

2 - النظرية النيوكلاسيكية

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر وبمساهمات ابرز اقتصاديها أمثال الفريد مارشال، فيكسل، كلارك. قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية. لعل أهم أفكار النظرية النيوكلاسيكية تتخلص في الأتي:

أ. أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال المعروفة بالوفورات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

(1) رمزي علي إبراهيم، اقتصاديات التنمية(الإسكندرية: منشاة المعارف، 1991م)، ص ص 326 – 327.

ب. أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح في المجتمع من عناصر الإنتاج الأربعة: العمل، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، ويضاف إليها عنصر التقدم التكنولوجي. بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية. و فيما يخص عنصر رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو الاقتصادي محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية. فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات ويزيد الإنتاج ويتحقق النمو الاقتصادي. أما عنصر التنظيم، فيرى النيوكلاسيك أن المنظم يستغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.

ج. أن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي كما وصفة مارشال. لا يتحقق فجأة إنما تدرجياً. وقد استعان النيوكلاسيك بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن حيث أن كل مشروع صغير هو جزء من كل، ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

د. أكد النيوكلاسيك أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة الخارجية، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة، وحرية التجارة تكفل انطباق التخصص وتقسيم على النطاق الدولي.

وُجهت للنظرية النيوكلاسيكية عدة انتقادات من أهمها، تركيزها على النواحي الاقتصادية في تحقيق النمو والتنمية متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية كالنواحي الاجتماعية والسياسية والثقافية، كما اعتقد النيوكلاسيك بأن التنمية تتم تدرجيا بخلاف ماهو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية، وركزت النظرية اهتمامها بالمشكلات في المدى القصير دون الإشارة إلى ما قد يحدث في المدى الطويل[1].

(1) رمزي إبراهيم سلامة، مرجع سابق، ص ص 333- 338.

3 -نظرية شومبيتر:

تأثر شومبيتر بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتباره أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضا بأفكار مالتس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي ، فهو يمقت الشيوعية ومع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية ولا ينحاز إليها، إنما تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي وليس الشيوعي. وقد ظهرت أفكار شومبيتر في كتابه نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911م، وكملها في كتاب له عن الدورات في عام 1939م، لترتكز أهم أفكاره في الآتي:

1. أن التطور في النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة، وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو.
2. يتوقف النمو على عاملين أساسيين الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار.
3. إعطاء المنظم أهمية خاصة ووصفة بأنه مفتاح التنمية أو الدينامو المحرك لعجلة التنمية.
4. التطورات التي يحدثها المُنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين، والتي تتمثل في استغلال موارد جديدة،استحداث سلع جديدة، استحداث أساليب إنتاج جديدة، فتح أسواق جديدة، إعادة تنظيم بعض الصناعات.
5. أن انهيار النظام الرأسمالي قد يحدث لعدة أسباب منها:بوار وظيفة المنظم نتيجة روتينية الابتكار والتجديد وقيام الخبراء والباحثين بها، زوال الإطار التنظيمي للمجتمع الرأسمالي، وانحلال الطبقة السياسية التي كانت تحميها، العداء النشط المستحكم ضد الرأسمالية من جانب المثقفين والعمال.

4 -**نظرية الدفعة القوية:**

تتمثل فكرة النظرية في أن هناك حاجة إلي دفعة قوية أو برنامجاً كبيراً ومكثفاً في شكل حد أدنى من الاستثمارات بغرض التغلب على عقاب التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي، يفرق ورز نشتين بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية التجزئيه والوفورات الخارجية.

الأول: عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة، الثاني: عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة وأخيراً عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة.

الحلول الممكنة:

1. تبادل الخبرات فيما بينهم.
2. إتباع سياسة اقتصادية محكمة.
3. تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب.
4. إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية.
5. اكتساب تكنولوجيا محليا.

يمكن القول بان استقرار النظام الاقتصادي العلمي وتوسعه خلال المرحلة الأولى (1945-1970م) قد اعتمد على تكامل وتوازن ثلاثة مشاريع مجتمعة شكلت مرجعية للنظم السياسية والاقتصادية السائدة في تلك المرحلة هي:

1. مشروع دولة الرفاهية الديمقراطية الوطنية في الغرب، وقد تبنت هذا المشروع دول أوربا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان[1].
2. مشروع مؤتمر (باندونغ) لسنة 1955م الذي استهدف بناء دولة وطنية في البلدان المستقلة حديثاً وهو مشروعاً تنموي وطني استفادت ضم المشروع مختلف الدول التي انخرطت في حركة عدم الانحياز.

(1) محمد كمال التابعى، التنمية البشرية المستدامة ، المفهوم والمكونات، المركز الدولى للدراسات الاستراتيجية، 2006م، ص93.

نموذج هارد دومار:

جاء نموذج هار دومار ليؤكد على أهمية ودور التكوين الرأسمالي حيث ركز على أهمية رأس المال في التكوين الرأسمالي الذي يتوقف على أحداث زيادة صافية في معدلات الدخل وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي ومشيراً إلى أن العوامل الأساسية التي يتوقف عليهاً نمو الدخل القومي هي في الميل الحدي للادخار وإنتاجية رأس المال أو معامل الإنتاج لرأس المال.

مراحل النمو لوالت روستو:

قدم رستو نموزجا تاريخيا لعملية الاقتصادية عبارة عن مجموعة من المراحل الاقتصادية المستنبطة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة .حيث حاول في هذه النظرية أن يضع الخطوات التي يجب علي الدول النامية وقسمها إلي خمسة مراحل وهم :[1]

مرحلة المجتمع التقليدي :

تكوين الدولة في هذه المرحلة شديدة التخلف ، وسماتها نفس العصر التاريخي الأول، أي ما قبل التاريخ ومن مظاهرها .سيادة الطابع الزراعي والتقليدي والصيد ذات الاكتفاء الذاتي ،وتمسك المجتمع بالتقاليد والخرافات ، تفشي الاقطاع ،انخفاض الإنتاجية ، وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي .

وقد ضرب رستو أمثلة لدول اجتازت هذه المرحلة مثل :الصين دول الشرق الأسط وحوض البحر الأبيض المتوسط .....الخ .

(1) عصام عمر مندور ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية ،(الاسكندرية ، دار التعليم الجامعي ، 2011م) ، ص63.

مرحلة التهيؤ للانطلاق :

وتمثل هذه المرحلة الثانية حقبة تقليدية تبدأ منها الشرط اللازمة لبدء النمو المستمر ولقد نشأت هذه الظروف في بريطانيا و أوربا الغربية ببطء منذ نهاية القران الخامس عشر حتي بدايات القران السادس عشر أي خلال فترة انتهاء العصور الوسطي وظهور الحقبة الحديثة .وفقاً لأفكار روستو تتطلب تغيرات جذرية في القطاعات الأخرى وهي :

1- إحداث ثورة تكنولوجية في الزراعة لرفع الإنتاجية في مواجهة الزيادة في عدد السكان .

2- توسيع نطاق الواردات بما فيها الواردات الرأسمالية التي تمويلها من خلال الإنتاج الكفء والتسويق الجيد للموارد الطبيعية بغرض التصدير .

مرحلة الانطلاق:

هي المرحلة الثالثة من مرحلة النمو عند روستو ومن مظاهرها حدوث تغيرات علي المستوي الاقتصادي فعلي المستوي غير الاقتصادي نجد :

- ❖ بروز نخبة تدعو إلي التغيير وتؤمن به
- ❖ بروز ظاهرة القومية كقوة دافعة في هذه المرحلة .

أما علي المستوي الاقتصادي فنجد .

- ❖ زيادة معدل التكوين الرأسمالي(بروز نخبه ترغب في تعبئة الادخار وتقوم بالاستثمار)
- ❖ بداية ظهور القطاع الصناعي إلي جانب القطاع الزراعي .
- ❖ ظهور الاستثمارات الاجتماعية (بناء الطرق ، والمواصلات .....)[1].

(1) عصام عمر مندور ، ، مرجع سابق ، ص 65.

مرحلة النضج:

وفي هذه المرحلة تعتبر الدولة متقدمة اقتصادياً حيث يتراوح الدخل الفردي فيها بين 400 و 600 دولار ومن مظاهرها .

- استكمال نمو جميع القطاعات الاقتصادية (الزراعية ، والصناعة ، والخدمات) بشكل متوازي .
- انتشار وتطور التكنولوجيا عي شكل واسع .
- ازدهار التجارة وزيادة الصادرات .

مرحلة الاستهلاك الوفير:

وهي آخر مراحل النمو كما تصورها روستو وتكون الدولة فيها قد بلغت شوطا كبير في التقدم ،ومن مظاهرها :

- يعيش سكانها في سعة من العيش .
- الدخول الفردية مرتفعة جدا
- لا تشكل في ظلها الضروريات الأهداف الرئيسية للفرد .

النقد :

رغم الصدى الكبير الذي لاقته هذه النظرية إلا أنها قوبلت من جهة أخري بالنقد الشديد وذلك من عدة جوانب :

- مشكلة صعوبة التفريق بين المراحل خصوصا بين المرحلة الثانية والثالثة .
- إمكانية تضليل واضعي السياسات
- الواقع أثبت أن بعض الدول تجاوزت وتخطت بعض المراحل في مسيرتها التنموية مثل جنوب شرق أسيا.
- عدم القدرة علي الجزم بإعادة تطبيق مراحلها علي الدول النامية حالياً.[1]

(1) عصام عمر مندور ، مرجع سابق ، ص 66

المبحث الثاني : أهداف التنمية الاقتصادية وتمويلها

أولاً: أهداف التنمية الاقتصادية:

تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيق العديد من الأهداف، وهي كما يأتي:

- **زيادة الدخل القومي:** هذا هو الهدف الرئيسي والأول من الأهداف الخاصة بالتنمية الاقتصادية، حيث تساهم في تطوير مستوى معيشة الأفراد، وتعزز التركيبة الهيكلية للتجارة والصناعة، مما يساعد على علاج المشكلات الناتجة عن ضعف الاقتصاد المحلي[1].
- **استثمار الموارد الطبيعية:** يسعى هذا الهدف إلى تعزيز وجود الاستثمارات المحلية والدولية للموارد الطبيعية الموجودة على أراضي الدول؛ عن طريق دعم البنية التحتية العامة، وتوفير الوسائل المناسبة التي تقدم الدعم للإنتاج، والخدمات العامة.
- **دعم رؤوس الأموال:** يهتم هذا الهدف بتوفير الدعم الكافي لرؤوس الأموال العامة، التي تعاني ضعفاً وعجزاً؛ بسبب قلة الادخار المرتبط بالاحتياطات المالية في البنك المركزي، والبنوك التجارية المشتملة على المال بصفته العادية، أو الأوراق المالية المتنوعة، مثل: السندات[2].
- **الاهتمام بالتبادل التجاري:** هذا الهدف خاص بتنمية التجارة، ويهتم بمتابعة الصادرات، والواردات التجارية المعتمدة على تعزيز التجارة بين الدول النامية، والدول الأخرى؛ وخصوصاً تلك التي تشتري الصادرات بأسعار مقبولة، تساعد على توفير الدعم للحاجات الأساسية للسكان.

---

(1) طه محمد بامكار، التخطيط والتنمية الاقتصادية في السودان، ط1، (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، 2012م)، ص ص91- 92.

(2) احمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، ط1، (القاهرة: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، 2014م)، ص18.

- **معالجة الفساد الإداري:** وذلك بالاهتمام بوضع قوانين وتشريعات، تحد من انتشار الفساد الإداري الذي يؤثرعلى استقرار القطاع الاقتصادي، ويستغل موارده، وتساهم هذه المعالجة في تطوير الاقتصاد المحلي، وتعزيز نموه وازدهاره في المجالات كافة.
- **إدارة الديون الخارجية:** يرتبط هذا الهدف بضرورة متابعة المبالغ المالية المدينة على حكومات الدول النامية، والحرص على إيجاد الوسائل والطرق المناسبة لسداد هذه الديون، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وزيادة النفقات الخاصة بالإنتاج.

ثانياً: مستلزمات التنمية الاقتصادية :

تتطلب التنمية الاقتصادية توفير عدد من المستلزمات من أبرزها ما يأتي :

1 -**تجمع رأس المال :**

شير معظم الاقتصاديين إلي أهمية عملية التجميع الرأسمالي في تحقيق التنمية، وهذه العملية يتطلب وجودها توفير حجم مناسب من الادخار الحقيقية بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلاً من توجهها نحو مجالات الاستهلاك [1].

2 - **الموارد الطبيعية :**

اختلف الكتاب حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية فهنالك من يري بأن الموارد الطبيعية تلعب دوراً أساسياً وحاسماً في عملية التنمية ،وفي حين يري آخرون أن الموارد الطبيعية لا تلعب دوراً حاسماً في تحقيق عملية التنمية رغم أنها يمكن أن تساعد علي ذلك وتيسره، ويدللون علي ذلك أن هنالك بعض الأقطار استطاعت أن تحقق حالة التقدم رغم افتقارها النسبي للموارد الطبيعية في الوقت الذي تمتلك فيه العديد من الدول المتخلفة موارد طبيعية وفيرة ، إلا أنها لم تستطيع أن

(1) فليح حسن خلف ،التنمية والتخطيط الاقتصادي ط 1(الأردن، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، 2006م) ص 185.

تحقيق التنمية حتى الوقت الحاضر، أو أن خطوتها في سعيها لتحقيق التنمية لازالت دون المستوى المطلوب [1].

3 - **الموارد البشرية :**

أن الموارد البشرية تلعب دوراً هام في عملية التنمية ، ويأتي ذلك من أن الإنسان غاية التنمية ووسيلتها ، وكون الإنسان غاية التنمية ، فإنه يأتي من الهدف النهائي لعملية التنمية ويتمثل في رفع مستوى معيشية الإنسان عن طريق الارتفاع بمستوى دخله الحقيقي ، ورفع مستوى نواحي حياته الأخرى وذلك من خلال زيادة الإنتاج وتطويره ،وضمان توزيعه بصورة عادلة ، أما كون الإنسان وسيلة التنمية فيأتي من أن عملية التنمية توضح وتنفذ وتعطي ثمارها من خلال النشاط الإنساني ،وأنه من المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد علي الإنسان كمصمم ومنفذ لها ، وبالتالي كمنتفع منها [2] .

4 - **التكنولوجيا:**

يجري تعريف التكنولوجيا علي أساس أنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعني الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية وذلك بهدف التواصل إلي أساليب جديدة يفترض فيها أنها أجدي للمجتمع .

ويمكن أن تتضمن التكنولوجيا العديد من العناصر من بينها :

- براءات الاختراع وعلامات التجارية .
- المهارات التي لا تنفصل عن أشخاص العاملين .
- المعرفة غير المسجلة أو غير القابلة للتسجيل وفقاً للقوانين التي تنظم براءات الاختراع والعلاقات التجارية[3] .

---

(1) المرجع السابق ، ص ص 192، 196.

(2) محمد قيلي عبد الرزاق، السودان سلة غذاء العالم(دمشق، دار سوريا للنشر، 2006م) ص54.

(3) فليح حسن خلف ،التنمية والتخطيط الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص 189.

رابعاً: تمويل التنمية الاقتصادية: -

ماهية تمويل التنمية

اقترنت الخطط التنموية لمعظم الدول النامية بالحاجة لتوفير التمويل اللازم لتحقيق معدلات النمو الذي من شأنه دعم القطاعات الإنتاجية المختلفة في الاقتصاد. ونتيجة لتدنى معدلات الادخار المحلية وانخفاض حصيلة الصادرات من جهة وارتفاع معدلات الاستهلاك والاستيراد من جهة أخرى مما انعكس على قلة الاستثمارات المحلية، الأمر الذي جعل الدول النامية تجد نفسها أمام مشكلة توفير التمويل اللازم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

يُعرَّف تمويل التنمية بأنه توفير الأموال(السيولة النقدية) من اجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك[1] .

كذلك يُعرف بأنه البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال والاختيار وتقسيم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المنشاة.

وأيضا يُعرف بأنه تلك التدفقات المالية المحلية والأجنبية الموجهة لإنجاز وإحقاق برامج ومشروعات التنمية الضرورية لهيكل الاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع[2].

خامساً: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

يعتمد الكثير من الاقتصاديين السياسيين إن أهم عقبة تواجه التنمية الاقتصادية تتمثل في شكل تمويل الاستثمار، ومن هذا الجانب فان المجتمع الدولي قد اخذ بعين الاعتبار ضرورة توفير الغطاء المالي للبرامج التنموية والبحث عن مصادر التمويل سواء كانت ذلك على المستوي المحلى بالموارد الداخلية أو على المستوى الدولي.

---

(1) مالكولم جيلسس واخرون، اقتصاديات التنمية، دط، (الرياض، دار المريخ، د س،) ص ص: 51-63.

(3) وسام درويش مصطفى، استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ط1، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2016م)، ص213- 214.

تنقسم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية عادة إلى مصدرين أساسيين هما مصادر التمويل الداخلية ومصادر التمويل الخارجية.

سادساً: المصادر الداخلية لتمويل التنمية

يقصد بها جميع أنواع الموارد الحقيقية المتوفرة داخل الاقتصاد المحلي، سواء كانت مستغلة أم غير مستغلة أو مستغلة جزئياً. وتنقسم مصادر التمويل الداخلية إلى نوعين من الادخارات هما، الادخارات الاختيارية والادخارات الإجبارية[1].

1. **الادخارات الاختيارية:** وهي تلك الادخارات التي يقبلها الأفراد والمشروعات طواعية واختياراً، وتشمل مدخرات القطاع العائلي، ومدخرات قطاع الأعمال، والتمويل المصرفي[2].

أ. **مدخرات القطاع العائلي:** تُمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح وبين الإنفاق على الاستهلاك. وتعتبر هذه المدخرات أهم مصادر الادخار في الدول النامية. وتتمثل مصادر الادخار العائلي في المدخرات التعاقدية كأقساط التأمين وحصيلة الصناديق التي تنشئها الهيئات والمؤسسات وتتفق هذه الأوعية في طبيعتها الإلزامية وتتصف بقدر من الاستقرار، كما تشمل الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد والذين يحتفظون بها في صورة نقود أو أصول أخرى كالحلي والمجوهرات أو تأخذ شكل الودائع في صناديق التوفير أو المصارف، كذلك تشمل الاستثمار في اقتناء الأراضي والمزارع والمتاجر والمساكن والتي تنتشر في البيئات الريفية.

يتحدد حجم ادخار القطاع العائلي بعدد من العوامل منها: مستوى الدخل وكيفية توزيعه ومدى الانتظام في الحصول عليه، مقدار الأصول السائلة التي في حوزة الأفراد، التقلبات المنتظرة في أسعار السلع والخدمات، السلوك الاجتماعي والقيم التي يتمتع بها الأفراد. ويلاحظ أن حجم المدخرات العائلية تتسم بالانخفاض في معظم

---

(1) عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، (عمان: دار مجدلاوي للنشر، 1999م)، ص41.

(2) وسام درويش مصطفى، مرجع سابق، ص 214.

الدول النامية ومن ثم تنخفض فاعليتها في أحداث تمويل حقيقي لعملية التنمية، وترجع أسباب انخفاض حجم المدخرات العائلية إلى عدة عوامل من أهمها انخفاض حجم الدخول معظم أفراد القطاع العائلي بالإضافة إلى انتشار ظاهرة التقليد والمحاكاة بين أفراد هذا القطاع مما يجعلهم يزيدون من استهلاكهم بدرجة كبيرة، مما يترتب عليه انخفاض حجم المدخرات الحقيقية الموجهة لتمويل برامج التنمية[1].

ب. **مدخرات قطاع الأعمال:** يقصد بقطاع الأعمال كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها، التي تشكل بدورها مصدراً للادخارات. وتنقسم هذه الادخارات إلى نوعين هما ادخارات قطاع الأعمال الخاص وادخارات قطاع الأعمال العام. فمدخرات قطاع الأعمال الخاص تتمثل في الأرباح غير الموزعة التي تحتفظ بها الشركات المساهمة فقط وبالتالي فإنه تزداد ادخاراتها كلما ازدادت أرباحها. وفي الدول النامية، لا تقوم هذه الادخارات بدور مهم في عملية التنمية لأسباب تتعلق بسلوكيات أصحاب هذه الشركات مثل نمط الاستهلاك البذخي، وقلة الحافز على توسيع مشروعاتهم نظراً لعدم ملائمة البيئة الاقتصادية والسياسة مثل مخاطر التأميم والاضطرابات السياسية التي غالباً ما تحدث في مناطق عدة من العالم النامي.

أما مدخرات قطاع الأعمال العام فتتمثل في أرباح المشروعات التي يملكها القطاع العام، وهي عبارة عن الفرق بين قيمة السلع النهائية المنتجة وتكاليف إنتاجها. بيد أن هذه الادخارات تعاني من تضاءل في مقاديرها بسبب فشل استراتيجيات التصنيع التي تبنتها بعض الدول النامية، وأهمها استراتيجية إحلال الواردات وبالذات في الصناعات التجميعية، وهي صناعات تعتمد برامج إنتاجها وتشغلها بقدر كبير على استيراد المستلزمات من الخارج، يضاف إلى ذلك حالات الإسراف في الاستثمارات

(1)هشام محمود الاقداحي، مرجع سابق، ص115.

العامة وانخفاض الإنتاجية وسوء الإدارة وغيرها من العوامل التي أدت بالتبعية إلى إنخفاض في أرباح هذه المشروعات[1].

ج. **التمويل المصرفي:** يُعرَّف التمويل المصرفي بأنه التمويل الذي يقدم بواسطة البنوك بأنواعها المختلفة(بنوك تجارية، بنوك استثمار، بنوك متخصصة، بنوك ادخار، وبنوك تعاونية)، بالإضافة إلى التمويل المقدم من البنوك الدولية، والمؤسسات الدولية الأخرى[2]. ويأخذ التمويل المصرفي صوراً متعددة أكثرها انتشاراً القروض المصرفية قصيرة الأجل ومدتها لا تزيد عن سنة، تليها القروض متوسطة وطويلة الأجل بالإضافة إلى المساهمة المباشرة في تأسيس وملكية بعض المشروعات وشراء السندات والأسهم التي تصدر عن المشاريع بغرض التملك أو المتاجرة، والبنوك التجارية بمثابة مؤسسات مالية وسيطة بين المدخرين الذين لديهم فائض أموال ولا يرغبون في المخاطرة بتوظيفها، وبين المقترضين الذين هم في حاجة لأموال، والبنك التجاري ضامن لأموال المودع يقوم بردها إليه وبزيادة الفائدة الثابتة التي يحصل عليها المقترض، وفي المقابل يحصل البنك التجاري على فائدة أعلى من المقترض والفرق بين الفائدة المدينة التي يدفعها البنك والفائدة الدائنة التي يحصل عليها تمثل عائد البنك نظير وساطته بين المودع والمقترض. ومخاطر عدم السداد قائمة لذلك تقوم البنوك بتكوين مخصصات تحصل على أرباحها لمواجهة مخاطر إعسار المقترضين أو إفلاسهم وعدم تحصيل القروض طرفهم.

يحكم التمويل المصرفي اعتبارات تحقيق الربحية وتنظيم إيراداته بالتوسع في عملية الإقراض، ويحد من ذلك توفير السيولة بالقدرة على تحويل قيمة الأصل إلى نقدية حاضرة في اقصر وقت ممكن وبأقل خسارة وذلك لمقابلة صرف الشيكات المقدمة من العملاء أو لمواجهة أي نفقات عاجلة أو تلبية طلبات أصحاب الودائع

---

(1) عرفان تقى الحسيني، مرجع سابق، ص44.

(2) يونس احمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة (مصر، جامعة الإسكندرية، 2000م) ص 66.

تحت الطلب التي تمثل الجزء الأكبر من مصادر تمويل البنك وكلما زادت نسبة السيولة المحتفظ بها قلت الربحية.

يحكم ضوابط تقديم التمويل للمشاريع عدة اعتبارات منها الأولوية الاقتصادية باختيار المشروعات ذات الأهمية وفق الخطة الاقتصادية للدولة، واعتبار الربحية التجارية المتوقعة كمقياس للكفاءة ودراسة الجدوى الاقتصادية لتقليل المخاطر والحصول على اكبر عائد[1].

2. **الإدخارات الإجبارية:** وهي ادخارات تقتطع من الدخول المتحققة لدى الأفراد بطريقة إلزامية وتتمثل في الادخار الحكومي ،الادخار الجماعي، والتمويل التضخمي.

أ. **الادخار الحكومي:** يتكون الادخار الحكومي من مجموعة الوحدات العامة الإدارية مركزية كانت أو محلية والتي ينصرف نشاطها أساساً إلى تقديم الخدمات التي لا تكون في العادة موضوعا للتبادل أو التعامل في الأسواق. واهم ما يميز نشاط هذه الوحدات هو انه لا يستهدف تحقيق الربح، لذلك يستبعد النشاط الذي يقوم به الجهاز الحكومي والذي يراعى في تقويم إنتاجه تغطية نفقات الإنتاج أو بمعني إمكانية تغطيتها، ويتمثل ادخار القطاع الحكومي في الفرق بين إيرادات الحكومة من الضرائب ومصروفات الحكومة الجارية أو بمعنى أخر الاستهلاك الحكومي[2].

تفرض الضرائب بواسطة الدولة، وهي إما أن تكون في صورة ضرائب مباشرة على الدخل والثروة، أو ضرائب غير مباشرة تفرض على المعاملات في السلع والخدمات. وتعتبر الضرائب أهم الوسائل المتاحة للمجتمع لزيادة مدخراته عن طريق تحديد استهلاكه، فعن طريق زيادة معدلات الضرائب السارية، وإحكام تطبيقها، أو فرض ضرائب جديدة تستطيع الحكومة أن تزيد المدخرات، وأن تخفض من الدخل الممكن التصرف فيه، ولكن من ناحية أخرى قد ينجم عن زيادة معدلات الضرائب إضعاف الباعث على الاستثمار. وتقل أهمية الإيرادات الضريبية في الاقتصاديات

---

(1)عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2011م)، ص ص 380- 381.

(2) العشري حسين درويش، مرجع سابق، ص132.

النامية كمصدر للتمويل يعوض النقص الواضح في قيمة المدخرات المحلية، حيث تتميز الطاقة الضريبية بالانخفاض، مما يؤدي إلى الحد من القدرة على فرض مزيد من الضرائب الجديدة لمقابلة الاحتياجات الاستثمارية المتزايدة ويرجع السبب في ذلك لمجموعة عوامل أهمها: عدم التوصل إلى حجم الفائض الاقتصادي الفعلي، وعدم تحديده وقياسه حتى يمكن على ضوئه رفع معدلات الضرائب، كذلك وجود ظاهرة الأمية المميزة للغالية من الحرفيين وصغار التجار والتي يتعذر معها إمساك الدفاتر اللازمة للمحاسبة الضريبية، واتساع نطاق التهرب الضريبي.

أما الاستهلاك الحكومي العام فترتفع مستوياته في كثير من الدول النامية إلى درجة تعجز عن الوفاء بها الإيرادات العامة الجارية للحكومة، مما يضطر اغلب الحكومات إلى اللجوء إلى المدخرات المتولدة في قطاع الأعمال العام لسد هذا العجز من الإيرادات الجارية. وتتطلب عملية تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن تخفيض معدلات الاستهلاك العام عن طريق ترشيده، وهنالك مجالات عديدة لتحقيق مثل هذا الترشيد، مثل خفض الإنفاق الحكومي غير الضروري[1].

ب. **الادخارات الجماعية:** هي ادخارات تقتطع من دخل بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقا لقوانين معينة منها أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة ويحتل هذا النوع مكانة هامة في الدول النامية لأنه يقلل من حدة الاتجاهات التضخمية المتمثلة في ارتفاع الأسعار، كما يتميز هذا النوع من الادخار بمزايا مباشرة مثل خدمات الصحة والتعويضات والمعاشات[2].

ج. **التمويل التضخمي:** وهو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة من تمويل النفقات العامة ويتلخص هذا الأسلوب بالاعتماد على إصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية.

---

(1) محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص ص 175- 176

(2) وسام درويش مصطفى، مرجع سابق، ص222.

وهنالك اتجاه أخر لمؤيدي التضخم يقوم على أساس أن التضخم يعيد توزيع الدخل لصالح الطبقات التي تقوم بالادخار والاستثمار، أي أن التضخم على هذا النحو يسهم في عملية تكوين رأس المال ومن ثم يعتبر وسيلة هامة للإسراع بعملية التنمية الاقتصادية. ويتضح من هذا الاتجاه مدى تأثره بالفكر التقليدي الذي يؤمن بقوة الطبقة الغنية كمحرك للنمو، كما أنه يتخذ من التفاوت في توزيع الدخل لصالحها سبيلا للتنمية. ولاشك أن الوقت الحالي غير مناسب لتقبل هذه الأفكار التي بدأت تتراجع أمام الثورات القومية وانتشار المبادئ الديمقراطية، واعتناق كثير من البلاد الأخذة في النمو للمبادئ الاشتراكية لتحقيق الكفاية والعدل وإزالة فوارق الطبقات. ولذلك أصبح الاستناد إلى مبدأ التفاوت الطبقي لتحقيق مدخرات قولاً مستهلكاً لا يكاد يجد له أنصاراً. أيضاً هناك اتجاه ثالث لمؤيدي التضخم يقوم على أساس ظاهرة الوهم النقدي التي تنتشر بين الطبقات العمالية التي تهتم بالأجر النقدي اكبر من اهتمامها بالأجر الحقيقي. ويتضح مضمون هذا الاتجاه في أن الدولة بإمكانها زيادة حجم الائتمان المصرفي، وزيادة أوراق البنكنوت ثم تعمد إلى إطلاق هذه الكميات في التداول، وتستعين بها في شراء وتأجير عوامل الإنتاج، وتوظيفها في بناء رأس المال وسائر عمليات التنمية الاقتصادية[1].

أما الاتجاه المعارض للتمويل التضخمي فيرى أن التضخم لن ينجح في زيادة التراكم الرأسمالي المطلوب للتنمية وإنما يؤدي إلى فشل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأنه يترتب عليه العديد من الآثار الضارة على التنمية وهذه الآثار تتمثل في أن التضخم يؤدي إلى توجيه الاستثمارات في غير صالح الاقتصاد الوطني حيث يتجه المستثمرون إلى اختيار نوعية الاستثمارات التي تتميز بسرعة دوران رأس المال وارتفاع كبير في معدل الربح والعمل على تكوين المخزونات السلعية وإعادة بيعها بسعر أعلى وجني أرباح قدرية كبيرة لذلك نجد أن التضخم مسؤول عن إساءة

(1)حمدية زهران، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة، رسالة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1970م، ص ص341- 345.

تخصيص الموارد الاقتصادية المادية والبشرية وفي المقابل تحظى الاستثمارات طويلة الأجل باهتمام اقل مما يضعف فرص النمو الاقتصادي للمجتمع.

كذلك يؤدي التضخم إلى صعوبات في التصدير وفي ذات الوقت يشجع على زيادة الاستيراد مما يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات ويعرض سعر الصرف للتدهور، كما يعمل على إعادة توزيع الدخول لصالح أصحاب الدخول المرتفعة على حساب أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة وينال من الضعفاء اقتصادياً ليميز الأقوياء اقتصادياً. كما أنه في ظل التضخم تتلاشى الرغبة في العمل الجاد ويزيد التفاوت الاجتماعي ويبحث المجتمع عن الكسب السريع وتضعف القيم الاجتماعية بعد ما تتشوه المفاهيم الاقتصادية. وتتآكل ثروة الطبقة المتوسطة وتتفشى ظاهرة الفساد الإداري والرشوة وتظهر معاملات السوق السوداء في محاولة يائسة لتصحيح العلاقات التي تتم في إطار التوزيع غير العادل للدخل القومي[1].

سابعاً: المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية: -

أن المصادر الداخلية بشقيها الاختياري والإجباري لا تكفي للوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية لعدة عوامل منها حجم الدخل، وتوزيعه، ومدى انتشار الوعي الادخاري، ووجود الأوعية الادخارية، والعادات الاستهلاكية، وحجم السكان والتركيبة السكانية، مما ينتج عن هذا الوضع وجود فجوة في الادخار مما يجعل الدول مضطرة للبحث عن مصادر خارجية للحصول على التمويل المطلوب. ويعتبر التمويل الخارجي عنصراً مكملاً إذ أن المدخرات الداخلية قد مولت معظم الاستثمارات في الدول النامية بحوالي 90% في المتوسط عن طريق توسعة اكبر للموارد الداخلية عن طريق سياسات تستهدف تعزيز المدخرات المحلية والاحتفاظ بها داخل البلد[2].

تنقسم المصادر الخارجية لتمويل التنمية إلى حصيلة الصادرات، والمساعدات الخارجية، القروض الخارجية، الاستثمارات الأجنبية.

---

(1) طارق فاروق الحصري، التحليل الاقتصادي الكلي، نظرة معاصرة، (المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2007م)، ص ص 154 – 156.

(2) فتح العليم إبراهيم احمد، مرجع سابق، ص104– 105.

1. حصيلة الصادرات

تُعد حصيلة الصادرات المصدر الرئيسي للموارد المالية المتدفقة إلى القطر، حيث تؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي، وهذا يؤدي بدورة إلى زيادة الإنفاق العام، ويزداد معه الطلب على السلع والخدمات، مما يشكل حافزا للمستثمرين على زيادة استثماراتهم وبالتالي يتحقق انتعاش الاقتصاد الوطني من خلال تولد الإنتاج والاستخدام والدخول. بيد أن هذا المصدر يشكل معضلة أساسية للعديد من الأقطار النامية وذلك للأسباب التالية:

أ. انخفاض قيمة الصادرات السلعية ويعود ذلك لأسباب عدة منها، ضعف الإنتاج المحلي بسبب قصور الطاقات الإنتاجية المحلية وضعف الإنتاجية وعدم تنوع المنتجات وقلة العمالة الماهرة، وزيادة الطلب المحلي على المنتجات المحلية لمقابلة متطلبات مشاريع التنمية الاقتصادية في توفير قدر واف من المواد الأولية، إضافة إلى طلب الأفراد على السلع المختلفة مما يؤثر على مقدار المنتجات المحلية المعدة للتصدير، وتدهور أسعار السلع الأولية المصدرة التي عادة ما تتعرض إلى أزمات دورية تؤدي إلى تدهور في أسعارها وانخفاض قوتها الشرائية[1]، وكذلك سياسات الحماية المتمثلة بالرسوم والقيود التجارية التي تتبعها الأقطار الصناعية وخاصة تلك الموجهة بصورة مباشرة أو غير مباشرة للحد من الحصص النسبية لمنتجات الأقطار النامية في الأسواق الدولية وقد ساهمت التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية في زيادة فاعلية هذه السياسات[2].

ب. ضعف الصادرات غير المنظورة وتشمل هذه الصادرات خدمات النقل والصيرفة والسياحة والتامين ودخول الاستثمارات الأجنبية وغيرها حيث تعاني من ضعف واضح إزاء الخدمات المقدمة في الأقطار الصناعية المتقدمة، في الوقت الذي كان

---

(1)عرفان تقي الحسيني، مرجع سابق، ص ص 48- 49.

(2) هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، ط1، (عمان: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2005م)، ص41.

بمقدور مثل هذه الخدمات أن تدخل كعنصر مؤثر في حصيلة الأقطار النامية من النقد الأجنبي[1].

2. المساعدات الخارجية

تُعرَف المساعدات الخارجية بأنها مجمل انسياب رؤوس الأموال من الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية والدول النفطية وفقاً لشروط وقواعد ميسرة بعيداً عن القواعد والأسس التجارية والمالية السائدة في الأسواق المالية الدولية، مما يقلل من أعباء خدمة هذه التدفقات المالية على الدولة المستقبلة لها. ويمكن التمييز بين ثلاثة أشكال من المساعدات هي: القروض الميسرة، الهبات أو المنح، المساعدات الغذائية والفنية. فالقروض الميسرة تمتاز عن القروض التجارية بما يسمى بعنصر الهبة، والمتمثل بالشروط المالية التي تمنحها الدول المانحة للدول المستقبلة فيما يتعلق بانخفاض سعر الفائدة أو عدم وجودها نهائياً، وطول مدة السداد، ووجود فترة سماح، بالإضافة لإمكانية تسديد القروض كلياً أو جزئياً بعملة الدول المستقبلة للقرض.

أما الهبات فهي التي تقدم لتمويل مشاريع صغيرة ومحدودة مثل مشاريع القطاع الخاص، والمشاريع الاجتماعية، أو من اجل تشجيع الصناعة، والهدف من تقديم هذه المساعدات هو تحسين الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للدولة المستلمة لها.

أما المساعدات الغذائية والفنية فتشمل الاستشارات والدراسات ووضع برامج التدريب وكذلك تقديم المعدات والآلات والمنح الدراسية بالإضافة إلى تقديم الغذاء والدواء وغير ذلك من متطلبات الحياة والعيش الكريم[2]. وقد تكون المساعدات الخارجية ثنائية أو متعددة الأطراف، فالمساعدات الثنائية هي التي تقدمها دولة متقدمة بما في ذلك مؤسساتها الرسمية وشبه الرسمية مباشرة إلى دولة نامية. أما المساعدات متعددة الأطراف فتلعب فيها المؤسسات الدولية دور الوسيط بين الدول التي تقدم المساعدات

---

(1) عرفان تقي الحسيني، مرجع سابق، ص 52.

(2) سامر على عبد الهادي، التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية، (عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2016م)، ص ص 60- 61.

والدول النامية التي تتلقاها. تأخذ المساعدات الثنائية النصيب الأكبر من مجمل المساعدات الخارجية للدول النامية، بالرغم من حدوث تحسن ملحوظ في الأهمية النسبية للمساعدات متعددة الأطراف خلال السنوات الأخيرة. وارتفاع نصيب المساعدات الثنائية يحمل بداخله الكثير من المساوئ والإخطار بالنسبة لهذه الدول منها، أنها تتيح للدولة التي تقدم المساعدة التدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية التي تتلقى المساعدة. أما المساعدات التي تقدمها المؤسسات الدولية فتكون عادة اقل ميلا للتدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية. كذلك من مساوئ المساعدات الثنائية كونها تأتي من عدة دول بشكل منفرد لا تساهم في رسم خطة من قبل الدول النامية التي تعتمد على مثل هذه المساعدات.

أما المساعدات متعددة الأطراف فتأتي من خلال مؤسسات دولية متخصصة وتابعة في الغالب للأمم المتحدة. واهم هذه المؤسسات على الإطلاق البنك الدولي الذي أنشئ في إطار نظام بريتون وودز في العام 1994م ليشكل توأما مع صندوق النقد الدولي. وفي حين أن دور هذا الأخير كان قد خصص لمساعدات البلدان التي تشكو من عجز طارئ في موازين مدفوعاتها فان البنك الدولي أنشئ بهدف مساعدة إعادة تعمير أوربا الغربية واليابان اللذين خلفتهما الحرب العالمية الثانية، ولمساعدة الدول النامية في مشاريعها التنموية[1].

3. **القروض الخارجية:** تستحوذ القروض الخارجية على النصيب الأعظم من إجمالي التدفقات الأجنبية الموجهة للأقطار النامية، ويقصد بها تلك المقادير النقدية والأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها منظمة أو حكومة قطر لقطر أخر ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان. تُمثل القروض الخارجية التزامات خارجية على القطر المستفيد منها، وتتجسد هذه الإلتزامات بحتمية سدادها أو ما يسمى بخدمة الدين والتي تتضمن مدفوعات أصل الدين ومدفوعات سعر الفائدة المستحقة ضمن أجال يحددها الطرفان المتعاقدان على القرض[2].

---

(1) انطونيوس كرم، مرجع سابق ص ص 285- 290.

(2) عرفان تقى الحسينى، مرجع سابق، ص ص 68- 69.

يترتب على استخدام القروض الخارجية في تمويل التنمية بالدول النامية عدة مشاكل من أهمها مشكلة التزايد السريع في المديونية الخارجية لتلك الدول ويمكن إرجاعها إلى نوعين من العوامل، عوامل خارجة عن سيطرة الدول النامية ، وعوامل داخلية خاصة بالدول النامية. بالنسبة للعوامل الخارجة عن سيطرة الدول النامية المدينة نجد أنها تتعلق بطبيعة وشروط القروض الممنوحة للدول النامية من قبل الدول المتقدمة، كما تتعلق أيضا بظروف الطلب العالمي على منتجات الدول النامية. بالنسبة لطبيعة وشروط القروض يلاحظ ارتفاع نسبة القروض الصعبة إلى إجمالي القروض مما يؤدي إلى ازدياد حدة مشكلة الديون الخارجية التي تعاني منها الدول النامية، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الصعبة وقصر أجال استحقاقات القروض، مما يؤدي في النهاية إلى ازدياد المدفوعات عن كل من الفائدة وأقساط الاستهلاك. أما بالنسبة لظروف الطلب العالمي على منتجات الدول النامية يلاحظ أن الزيادة في حجم صادرات الدول النامية تواجهه مشاكل عديدة من أهمها اتجاه معدلات التبادل الدولي في غير صالح تلك الدول.

أما العوامل الداخلية الخاصة بالدول النامية فهي تتعلق بكيفية استخدام تلك القروض التي تحصل عليها، فالدول النامية لم ترسم سياسة لنفسها سياسة واضحة وسليمة للاقتراض الخارجي، وقد أدى غياب تلك السياسة إلى المساهمة في ازدياد حدة مشاكل خدمة الديون الخارجية ويمكن تفسير ذلك بالعوامل الآتية[1]:

أ. استخدام الدول النامية للقروض التجارية قصيرة الأجل ذات التكلفة العالية في تمويل مشروعات استثمارية طويلة الأجل، مما أدى إلى حلول أجال سداد هذه القروض في أوقات غير ملائمة.

ب. يتطلب الاقتراض الخارجي تخصيص مبالغ لخدمة أعباء هذا الاقتراض، وهو ما يتطلب العمل على تنمية مصادر العملات الأجنبية وعلى الأخص الصادرات، ولكن

(1) هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، د ط (عمان، دار الفكر، الأردن، 2006م) ص77

لوحظ أن السياسات الاقتصادية بالدول النامية لم تعط الأهمية المطلوبة لتنمية قطاع الصادرات، ومن ثم فإن أعباء خدمة الديون الخارجية تنمو بمعدلات تزيد عن معدلات نمو الصادرات في الكثير من الدول النامية.

ج. قد تضطر الدول النامية إلى استخدام القروض الأجنبية في إنشاء مشروعات تنتج سلعاً وخدمات استهلاكية فقط بمعنى أنها غير قابلة للتصدير أو للإحلال محل الواردات، وتستلزم هذه المشروعات استيراد بعض المستلزمات الإنتاجية من الخارج، لذلك نجد أن مثل هذه المشروعات سوف يكون لها تأثير سلبي على الميزان التجاري للدول النامية حيث لا يترتب عليها أي زيادة في الصادرات في حين يترتب عليها زيادة في الواردات[1].

4 الاستثمارات الأجنبية: هي إحدى مصادر التمويل التي تلجا أليها الدول النامية وذلك لسد فجوة الموارد المحلية التي تعاني منها. وتاريخياً ساعد رأس المال الأجنبي على تنمية حركة التصنيع لغالبية الدول الصناعية كالأقطار الأوروبية، وأمريكا الشمالية، علاوة على بعض الدول النامية وخاصة المصنعة حديثاً التي استضافت تلك الاستثمارات الأجنبية من زاوية تخفيف حدة مشكلة القروض الخارجية التي تنوء بها الأقطار النامية، لما تتمتع به هذه الاستثمارات من جانبين مهمين أولهما الجانب المالي، حيث تُعد هذه الاستثمارات بمثابة تدفقات مالية تنتقل من الدول الرأسمالية المتقدمة(دول الفائض) إلى الأقطار النامية(دول العجز) يمكن استخدامها لتمويل الاستيرادات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية. وثانيهما الجانب التنموي أي إنها وسيلة لانتقال الموارد الإنتاجية المادية والتكنولوجية إلى الأقطار النامية كالآلات والمعدات والطاقة والمعرفة التكنولوجية ،وقدرة الوصول إلى الأسواق الخارجية، وهي جميعها تُعد متغيرات حاسمة في عملية التنمية الاقتصادية[2].

---

(1) محمد فوزي ابوالسعود، مرجع سابق، ص ص 362- 365.

(2) عرفان تقي الحسيني، مرجع سابق، ص ص52- 53.

وتأخذ الاستثمارات الأجنبية إلى شكلين رئيسيين هما:

أ. الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

وهي تلك الاستثمارات التي يمتلكها المستثمر الأجنبي ويديرها إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو بالاشتراك مع رأس المال الوطني بنسبة تجعل له حق الإدارة(لا تقل عن 10%) ويستوي في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فرد أو فرعا لشركة أجنبية أو مؤسسة عامة، وإن كانت تأخذ غالبا في الوقت الحاضر شكل فروع لشركات أجنبية كبرى تعرف باسم الشركات متعددة الجنسيات وأصبحت هذه الشركات تسيطر على الجانب الأكبر من الاستثمارات المباشرة على مستوى العالم.

والصورة التقليدية للاستثمارات الأجنبية المباشرة هو الاستثمار الذي يتوجه إلى الدول النامية ذات الموارد الطبيعية مثل النفط للاستثمار في هذه الموارد التي تحتاجها الدول المتقدمة.

كذلك من أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة مشروعات أو عمليات التجميع. وهي تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الوطني بمكونات منتج معين(سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائياً[1].

ب. الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة:

وهي تلك الاستثمارات التي تتدفق إلى الدولة في صورة قروض مقدمة من أفراد أو مؤسسات أجنبية خاصة، أو تكون في صورة اكتتاب في الصكوك الصادرة من إحدى الدول أو في المشروعات التي تقام بها، سواء تم الاكتتاب عن طريق السندات التي تحصل على فائدة ثابتة أو عن طريق الأسهم للمشروعات القائمة بها على ألا يخول للأجانب حاملي الأسهم حق الإدارة[2].

---

(1) محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص188

(2) المرجع السابق ، ص185.

وتتخذ الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة عدة أشكال منها، عقود التصنيع وهي اتفاقيات مبرمة بين الشركة متعددة الجنسيات وإحدى الشركات الوطنية بالدول المستقلة يتم بمقتضاها قيام الطرف الثاني نيابة عن الطرف الأول بتصنيع وإنتاج سلعة معينة أي أنها اتفاقيات إنتاج بالوكالة أما الإدارة فهي عبارة عن مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية يتم بمقتضاها قيام الشركة متعددة الجنسيات بإدارة كل أو جزء من العمليات أو الأنشطة الوظيفية الخاصة بالمشروع الاستثماري لقاء عائد مادي معين أو لقاء المشاركة في الأرباح. كما توجد عقود التصدير وفيها تضمن المؤسسة الأجنبية تصدير مؤسسة محلية إذا تضمنت أحكام هذا العقد أجال معينة للعمليات يتم بعدها تحويل عمليات التصدير إلى الشركاء المحليين. وهنالك أيضا عقود التراخيص وهي اتفاق تقوم بمقتضاه الشركات الأجنبية بالتصريح للمستثمر المحلي باستعمال التكنولوجيا وبراءة الاختراع والخبرات الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية والهندسية مقابل عائد معين. وهنالك أيضاً عقود المفتاح في اليد وهي عبارة اتفاق يتم بين طرفين الطرف الأجنبي والوطني حيث يقوم الأول بإقامة المشروع الاستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل وما إن يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسليمه إلى الطرف الثاني وعادة ما تكون مثل هذه العقود في مجال الصناعات التحويلية والمرافق العامة[1].

هنالك وجهات نظر متباينة حول الدور الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية في دعم عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية، فأنصار التيار الحديث يؤكدون الدور الايجابي الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو والتنمية للدول المستقبلة له وذلك من خلال تزويدها بالخبرات الفنية الكفؤة والمدربة على احدث الوسائل الفنية وبالكفاءات الإدارية التي من شانها العمل على رفع مستوى المهارة والكفاءة لدى العمال المحليين نتيجة للاحتكاك والاستفادة منها، وكذلك تحسين جودة أداء المنتجات المحلية في اقتصاديات الدول النامية مما يعمل على زيادة المنتجات المحلية وبالتالي زيادة قدرة تلك الاقتصاديات على الانفتاح على الأسواق العالمية

(1) خالد احمد فرحان المشهداني ، التمويل الدولي، (عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2012م)، ص171.

الأمر الذي يعمل على تحسين حجم الصادرات والحد من الاعتماد على الواردات، مما يؤدي إلى تحسن الحساب الجاري بشكل خاص وميزان المدفوعات بشكل عام في المدى القصير والطويل على حد سواء. كما أن المنافع المتحققة من الاستثمارات الأجنبية تنعكس على ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية للدول المستقبلة والمانحة على حد سواء والمتمثل بارتفاع معدل دخل الفرد، وتحقيق معدلات نمو جيدة، تخفيض حجم المديونية الخارجية، تخفيض عجز الموازنة وغير ذلك من مظاهر التصحيح للاختلالات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية، كما أن بعض الدول المستقبلة للاستثمارات الأجنبية تقوم بالاتفاق مع الشركات الأجنبية على توظيف عدد معين من العمالة المحلية مما يؤدي إلى زيادة حجم التوظيف والعمل على الحد من مشكلة البطالة في تلك الدول.

أما أصحاب المدرسة التقليدية فيرون أن المستفيد الوحيد من الاستثمار الأجنبي المباشر هو المستثمر الأجنبي فقط وليس الدول المستقبلة، وهنالك عدة أسباب تقف وراء ذلك التصور منها، قيام الشركات الأجنبية بعملية استنزاف للموارد والطاقات في الدول النامية حيث تعتبر هذه الدول مصدراً أساسياً للمواد الخام، حيث تقوم الشركات الأجنبية بالحصول عليها وإرسالها للشركة الأم بهدف تصنيعها وإعادة تصديرها وبيعها للدول النامية وبأسعار مرتفعة جداً، كما أنها غالباً ما تعتمد على إنتاج السلع كثيفة رأس المال والتي تحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة وغير متوفرة في الدول المستقبلة، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة، وتعميق مبدأ عدم المساواة في توزيع الدخل، وتوسيع الفجوة الرقمية، بالإضافة إلى قيام الشركات الأجنبية بالاقتراض الداخلي من الدول المستقبلة مما يؤدي إلى امتصاص الادخارات المحلية من جهة، وانخفاض حجم القروض المتاحة للشركات المحلية من جهة أخرى مما يترتب عليه أثار سلبية على الاقتصاد الوطني ككل[1].

(1) سامر علي عبد الهادي، مرجع سابق، ص ص 70- 75.

المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية في السودان

مقدمة:

السودان يتمتع بموارد متعددة ومتجددة غير ناضبة وهذه الموارد المتعددة والمتنوعة كفيلة بأن توفر كل معطيات التطور والاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة. لقد ظلت الهموم المتعلقة بالتنمية المستدامة قائمة لسنوات عديدة ومع ذلك لم تحظ بالشهرة والاهتمام باعتبارها فلسفة ومبدأ هاماً من المبادئ التي تسترشد بها في توجيه التنمية الاقتصادية والإدارية. إلا أن مشكلة الاقتصاد السوداني هي سوء إدارة موارده الطبيعية والبشرية بجانب ضعف التخطيط وتنفيذ التخطيط بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي.

أولاً: بعض جهود التنمية في السودان:

منذ بداية الستينيات في القرن العشرين بدأت سياسة جديدة للتنمية وفقاً لمستويات التنمية المكانية المتاحة في السودان. للسودان موارد عديدة من الأراضي الزراعية واسعة مياه الشرب العذبة والبحار والمياه الجوفية والأمطار تغطي مساحات واسعة مما تتوفر لها من الموارد والإمكانيات ما تجعله سلة غذاء العالم.

في عام 1975م أنشأت الإدارة العامة للموارد الطبيعية خاصة في مجالات الغابات والمراعي والحيوانات وإدارة صيانة التربة ولاستثمار الأراضي بدرجة المياه وصاحب قيام هذه المشروعات مشروعات تنموية كثيرة في الستينيات والسبعينيات وبالذات مصانع السكر والزيوت والصابون والنسيج وبعض المشروعات الأخرى مثل جبل مرة وساق النعام جنوب كردفان مصنع الألبان بابنوسة ومشروع تنمية النيل الأزرق وجنوب الروصيرص تمكن السودان منذ تلك الفترة تفعيل وتنفيذ مشاريع البنية الأساسية وتهيئة المناخ للقطاع الخاص والأجنبي والمحلي للاستثمار

في السودان في شتى مجالات هذا يتركز برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي اتبعه السودان على عدة مراحل أهمها[1]:

1. تنمية الموارد الداخلية والخارجية وجذب الاستثمار والتنسيق مع المؤسسات التمويلية الدولية والإقليمية والمحلية وخاصة الدول العربية بغرض المساهمة في دفع عملية التنمية في السودان.
2. دعم المناشط الاستراتيجية التي تنشط حركة الاقتصاد وأهمها الصادرات الزراعية والصناعية والكهرباء والطرق والسدود وإدخال الشفافية والمرونة على القوانين التي تحكم العمل الاقتصادي.
3. التركيز على مناشط الزراعة والمياه لمعالجة قضايا ورفع القيود التي تؤثر على الإنتاج والصادر من رسوم جمركية أو ضريبية أو غيرها.
4. تشجيع قطاعات التنقيب والتعدين والبترول وصناعات المحرقات بها تحقق الاكتفاء الذاتي ويزيد الصادر.
5. إصدار قانون الاستثمار لعام 1999م المعدل 2000م ثم عدل أخيراً 2007م بهدف تشجيع الاستثمار في المشاريع التي تحقق التنمية.
6. المساهمة بهذه الموارد في تحقيق الأمن الغذائي والتجارة البينية مع الدول المجاورة.
7. توسيع وتوزيع الفرص الاستثمارية التجارية في السودان وتقوية البنيات التحتية خاصة في مجالات الاقتصاد والسياسات التمويلية وخدمات البنوك والعمالة الفنية المؤهلة.

من كل ذلك فإن الغرض من السياسات الاقتصادية والاجتماعية هو تحقيق الرفاهية للشعب والتكامل الاقتصادي الاجتماعي مع الدول لتحقيق أهداف التنمية وقاد كل ذلك إلى قيام العديد من المشروعات الحديثة في بعض مناطق السودان منها

---

(1) ذو النون بابكر، تخطيط التنمية في السودان، السودان، 1995م، ص60.

مشروع سد مروي والذي يعتبر من أهم المشاريع التنموية على مستوى البلاد وهنالك بعض المشروعات التي لا تزال غير مكتملة لأسباب كثيرة والعمل على توسيع الطاقة الإنتاجية والاستيعابية لكل القطاعات والمناشط الاقتصادية.[1]

هنالك الكثير من العوائق الاقتصادية التي تحول دون تحقيق مستويات متقدمة من التنمية في البلدان النامية عموماً يرى كثير من الاقتصاديين أن أهم عقبتين تواجه عملية التنمية في البلدان النامية هما دائرة الفقر المفرغة وضعف حجم السوق. ولعدم وضوح السياسات البرامج التي تقود إلى إصلاح الشامل واجتذاب توازن الاقتصاد الكلي والخلل في التوازن الداخلي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وتدهور نظام سعر الصرف وقيمة العملة الوطنية.

أدى اختلال الحساب الخارجي نتيجة للتدهور الاقتصادي إلى اتساع الفجوة بين الميزان التجاري وميزان المدفوعات والتدفقات الخارجية الجديدة. قد لازم ذلك التدهور في الإنتاج وحجم الصادر مما أدى إلى توسيع هائل في الطلب الكلي تمت مقابلته بزيادة الكتلة النقدية نتيجة للتمويل وعجز الموازنة بالاستدانة من النظام المصرفي "أو صافي الأرصدة الخارجية وزيادة الأعباء على كاهل المواطنين بزيادة الضرائب وقد انعكس آثار ذلك على أداء الاقتصاد السوداني بالرغم من كل الموارد التي يجملها السودان من التداول الطبيعي والمادية والبشرية الهائلة[2].

إن عدم التوازن بين الطلب والعرض الكلي أدى إلى زيادة الضغوط التضخمية مما أطرت الحكومة لمواجهة هذا الموقف بمزيد من القيود على الحركة الاقتصادية خاصة مستويات الأسعار والسلع والخدمات انعكس ذلك على ميزان المدفوعات والخلل في توظيف الموارد بين القطاعات المختلفة لتمويل النشاط الهامشي على حسب النشاط الإنتاجي أيضاً عدم استقرار خطط وبرامج الاستثمار

---

(1) مالكم جليز وآخرون، اقتصاديات التنمية(الرياض، دار المريخ ، 1995م) ص50.

(2) المرجع السابق ، ص 52.

نتيجة لقصور التنفيذ والمعوقات الأساسية للإنتاج مثل المحددات الهيكلية التي أدت إلى الجهود التي لازمت الحركة الاقتصادية بالبلاد وعدم المنهج الشمولي الذي يعتمد عليه التوازن بين الحسابين الخارجي والداخلي هذا إلى جانب الصدمات الخارجية[1].

كانت مساهمة القطاع الصناعي متدنية في الإنتاج الإجمالي لعدد من الأسباب أهمها تدهور الأداء الاقتصادي طيلة الفترات السابقة مما أفرز مناخاً فقير مهتز للاستثمار في المجالات الإنتاجية خاصة في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي والتشوهات في الهياكل الاقتصادية والتي أدت إلى تغير حركة الاقتصاد بالقيود الإدارية التي أشرنا إليها، انحسار ثقة القطاع الخاص في سياسات الدولة الاقتصادية واستخداماتها نتيجة للقيود التي اتسمت بها الإدارة الاقتصادية ترتب على ذلك تخفيض الطاقة الإنتاجية إلى المستوى الأقل وجراء كل ذلك توقف عدد كبير من المصانع عن العمل.[2]

إن غياب المنهجية في إدارة الاقتصاد بالسودان وقلة الصرف على التنمية وزيادة الصرف على الأمن على حساب الخدمة والتنمية والتركيز على بعض المناطق كان هو السبب في الأزمات الاقتصادية التي عانتها البلاد كما أن الحروب الداخلية التي شهدتها البلاد أثرت بصورة كبيرة على البلاد خاصة في المجالات التنمية مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة وانتشار الأمراض وتدهور الخدمات وتكدس سكان المدن.

وترتبت عليها أيضاً زيادة الضغوطات السياسية الاحتمالات التي ظلت دون وضع سياسات اقتصادية ناجحة لمحاصرة الخلل ومحاصرة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية[3].

---

(1) ذو النون بابكر، مرجع سابق ، ص64.

(2)محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع(الإسكندرية، مؤسسة شهاب للنشر، 1997م) ص200.

(3) ذو النون بابكر ، مرجع السابق، ص65.

ثانياً: مصادر تمويل التنمية في السودان: -

التمويل سواء كان محلياً أو خارجياً له آثار على أداء الاقتصاد الكلي وعلى وضع ميزانية الدولة وعلى موقف الحساب الجاري في ميزان المدفوعات ولاشك أن معظم الخطط الاقتصادية تعترضها بعض المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وتتأثر معظم الدول النامية بعوامل داخلية وخارجية مما يقلل من سيطرتها على السياسات الاقتصادية وبالتالي تراجعها عن تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي. وتتمثل العوامل الداخلية في الموارد الاقتصادية المتاحة، والهيكل الاقتصادي للدولة المعنية، والتنظيم، بالإضافة إلى درجة أداء السياسات الاقتصادية وإدارة تخطيط الاقتصاد في الدول النامية بينما تشمل العوامل الخارجية معدلات التبادل التجاري ومعدلات التعاون التجاري والتدفقات الرأسمالية الخارجية والكوارث الطبيعية.

أولاً: التمويل الداخلي:

يقول البروفسور كينكروس المستشار الاقتصادي لحكومة بريطانيا لفترة سابقة: أن رأس المال يتواجد نتيجة التنمية الاقتصادية وليس السبب لها وأنه مع نمو الداخل القومي يتسع المجال للاستثمار) [1].

وأساس تمويل التنمية الاقتصادي هو إيجاد أو بالأحرى تفعيل مصادر الادخار وبحث الوسائل المناسبة للاستفادة من تعبئة المدخرات لأغراض التنمية والمعروف أن الادخار يعني الامتناع عن سياسة الاستهلاك، وكلما كان هنالك زيادة في مقدار الامتناع عن الاستهلاك كان هنالك زيادة في المدخرات، مما يؤدي ذلك إلى زيادة الاستثمار (التراكم الرأسمالي) طالما استطاعت الدولة توجيه هذه المدخرات لأغراض الاستثمار.

(1) طه محمد بامكار، التخطيط والتنمية الاقتصادية في السودان(السودان، دار عزة للنشر، 2012م) ص56.

ثانياً: التمويل الخارجي:

معنى التمويل الخارجي لعملية التنمية الاقتصادية هو تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للدولة النامية ذلك لعجز أغلب الدول النامية تحقيق معدلات مرتفعة من التنمية لضعف المستوى الاستثماري اللازم وهدف التمويل الخارجي هو التغلب على صعوبة العجز المحلي للمدخرات ومن ثم تسهيل مهمة القيام بعمليات التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: مخاطر التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية:

يسبب انسياب رؤوس الأموال الأجنبية مشاكل منها أعباء سداد تلك الديون في المستقبل تكون خصماً على الموارد المحلية في المستقبل. إن عملية سداد الديون تمثل تحويل جزء من مواردها المحلية إلى الخارج ومن ثم يقع ذلك العبئ على حجم الموارد المحلية المتاحة للاستخدام هذه حقيقة يجب أن تنتبه إليها الدول المتلقية لهذه الديون، ويجب أن تبته سياسات إنمائية هدفها الانخفاض المستمر – عبر الزمن – في اعتمادها لرؤوس الأموال الأجنبية[1].

ويجب التركيز على الزيادة المستمرة لمعدل الادخار حتى ينخفض باستمرار معدل الاعتماد على الاستثمارات الخارجية، كما يجب العمل باستمرار على زيادة الصادرات عن الواردات حتى تزيد قدرة الدولة على سداد التزاماتها دون أن يؤثر ذلك على حجم الموارد الموجهة لأغراض الإنماء الاقتصادي.

رابعاً: تحقيق التنمية المستدامة في السودان: -

إن التنمية المستدامة على حسب اتفاق علماء التنمية الاقتصادية والبيئية هي تلك التنمية التي تحقق رغبات المواطنين الحاليين بدون أن تؤثر على حقوق أو متطلبات الأجيال القادمة وتقوم التنمية المتكاملة المتوازنة على ثلاثة قواعد أساسية (الاقتصاد، الاجتماع، البيئة).

---

(1) المرجع السابق، ص60.

عليه قد بدأ علماء الاقتصاد والتنمية الاجتماعية استخدام هذا التعريف عالمياً ويقصد به أي تنمية اقتصادية كانت أم اجتماعية يجب أن تقوم على حفظ حقوق الأجيال القادمة وجاء تعريف التنمية من لجنة بورتلاند عرفتها في تقريرها التنمية المستدامة هي التنمية التي تحقق احتياجاتنا في الوقت الحاضر بدون أن تؤثر على احتياجات الأجيال القادمة ولقد استمر الحوار والنقاش والحوار حول هذه التنمية المستدامة ومعوقاتها الأمر الذي تم حسمه في مؤتمر التنمية في الدنمارك في عام 2002م حيث ربط بين البيئة والاقتصاد والاجتماع[1].

لتحقيق التنمية المستدامة في السودان لابد من مراعاة بعض الجوانب التي تساهم في عملية التنمية المستدامة ودراستها وتطبيقها على أعلى مستوى ولتصبح هذه المتطلبات أكثر واقعية يتم تحديد أولويات إستراتيجية للأهداف الكلية وذلك على ضوء الإمكانيات المالية والقدرات التنفيذية المتاحة كما يلي:

أولاً: متطلبات تحقيق التنمية المستدامة:

1. تحقيق السلام والأمن.
2. تطبيق الديمقراطية والحكم الرشيد.
3. الالتزام بتحسين الإدارة الاقتصادية والحكم المؤسسي.
4. إتباع منهج توزيع الجهود التعاونية بين الأقاليم والمركز.

ثانياً: الأوليات القطاعية:

1/ تحسين البنيات الأساسية:

يشمل الأولويات في مجال البنيات الأساسية كالطرق والمطارات والموانئ البحرية والسكك الحديدية والمجاري المائية ويركز في مجال البنيات الأساسية على مشروعات الإقليمية والقارية التي تدعم الترابط وتساعد في الإسراع في تحقيق التنمية في الوطن.

---

(1) محمد قيلي عبد الرزاق، السودان سلة غذاء العالم(دمشق، سوريا، 2006م) ص54.

2/ الاستثمار في الطاقة:

الاستثمار في قطاع الطاقة يهدف لتطوير واستغلال الإمكانيات في البلد في مجالات توليد الكهرباء في مساقط المياه في الأنهار والمساقط الأخرى.

3/ قطاع المياه والمرافق العامة:

تهدف إلى ضمان الحصول على إمدادات مائية نقية وتخطيط إدارة الموارد لكي تصبح أساس للتنمية فيما يختص بالاستفادة من مياه الأنهار ومساقط المياه المشتركة بين الدول والإقليم إلى جانب التعاون والاستفادة من مصادر الري التكميلية.

ثالثاً: تنمية الموارد البشرية:

1/ تخفيف حدة الفقر:

هذا المشروع يندرج تحت كل برامج أولويات التنمية بالسودان بالإضافة إلى الاتصال بالسياسات الاقتصادية الكلية والجزئية والقطاعية لذلك لابد من محاربة أو تخفيف حدة الفقر بالسودان بكل الطرق التي يصل إليها من أجل تنمية مستدامة.

2/ تحسين برامج التعليم:

الهدف منها توفير التعليم الأساسي الشامل ووضع المناهج التعليمية والتحسينات النوعية وسبل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتعزيز ربط مراكز الأبحاث المتخصصة.

3/ هجرة العقول إلى الخارج:

لابد من وضع حد لهجرة العقول من أجل بناء القدرات البشرية ووضع استراتيجيات للاستفادة من المهارات العلمية والتكنولوجية الفنية في المهجر في مجال التنمية وتوفير مناخ سياسي واجتماعي واقتصادي وخلق مناخ بيئي جاذب للعقول للاستثمار.

4/ الصحة:

دعم البرامج الخاصة بالصحة والحصول على نظام يلبي احتياجات المجتمع الحقيقية ودعم مكافحة الأمراض وتوفير الأدوية.

5/ الزراعة والبيئة:

رفع الكفاءة في القطاع الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية وتوفير الظروف المؤاتية للإنتاج وتوفير البيئة السليمة والبرامج الخاصة لمواجهة الجفاف والتصحر والمحافظة على الأراضي ومكافحة الآثار المناخية.

رابعاً: تعبئة الموارد:

1. تشجيع تدفقات رؤوس الأموال.
   - زيادة تحريك الموارد المحلية.
   - تخفيف عبء الديون الخارجية.
   - إصلاحات في المساعدات الائتمانية الرسمية.
   - تشجيع تدفقات الاستثمارات في القطاع الخاص.
2. مبادرة طرق الوصول إلى الأسواق: من أجل تحسين طرق الوصول إلى الأسواق وفتح مجالات جديدة لابد من الاهتمام بالمجالات التالية:
   - تنويع الإنتاج.
   - الزراعة والتعدين.
   - السياحة والخدمات.
   - التصنيع والترويج للصادرات.
   - إزالة الحواجز غير التعريفية.

بالرغم من كل ذلك لابد من إحداث التحول الاقتصادي والاجتماعي المستهدف والحد من ظاهرة الفقر عن طريق الجهد الإنمائي المشترك وتنسيق العمل بين الأقاليم عن طريق سلسلة من أجهزة المتابعة متسقة من مفاهيم ومبادئ وأساس

تنموية محدودة. وانتهاج استراتيجية جديدة في العلاقة بين الولايات والمركز في إطار مفهوم يهدف إلى تحقيق التنمية وإزالة الفوارق بين الولايات والمركز ودعم القطاع الخاص يلعب دوراً مركز في عملية التنمية الاقتصادية وذلك في إطار شراكة ذكية من خلال توزيع الأدوار بين القطاع الخاص والعام وتحديد دور كل من القطاعين مع مراعاة دور الدولة في تبني سياسات اقتصادية واجتماعية ذات كفاءة عالية وبناء البنيات الأساسية الداعمة لعملية الإنتاج من أجل طفرة تنموية والمحافظة عليها والتقدم إلى الأمام لتحقيق مزيداً من التنمية الاقتصادية المستدامة في السودان[1].

خامساً: مصادر التنمية الاقتصادية في السودان: -

يعتبر السودان من الاقطار الشاسعة والغنية بالموارد الطبيعية متمثلة في الاراضي الزراعية الخصبة والثروة الحيوانية والثروة السمكية والمياه الوفيرة والغابات والاحتياطي النفطي وغيرها ويعتمد السودان اعتماداً رئيسياً على الزراعة حيث تمثل حوالي 80% من نشاط السكان اضافة الى الصناعات التحويلية في المنتجات الزراعية.

القطاع الزراعي:

يعتبر القطاع الزراعي الرائد في الاقتصاد السوداني حيث تساهم الزراعة 31.6% من الناتج القومي وتسهم بحوالي 9% من صادرات البلاد غير البترولية وتستوعب 80% من السكان كعمالة وتبلغ من المساحات الكلية في الاراضي الزراعية في السودان حوالي 600 مليون فدان وتبلغ المساحة الصالحة للزراعة من المساحة الكلية حوالي 200 مليون فدان من المستغل فعلياً.

ينقسم القطاع الزراعي في السودان الى ثلاثة أقسام وهي:

أ.الزراعة (القطاع المروي والقطاع المطري).

---

(1) المرجع السابق، ص57.

ب.الثروة الحيوانية.

ج.الثروة الغابية.

الزراعة:

المواد الخام للصناعات المحلية وانتاج محاصيل الصادر ومحاصيل الامن الغذائي تعتمد على هذا القطاع المروي وتبلغ المساحة التي تزرع 4.6 مليون فدان.

يعتبر القطاع المطري التقليدي من أقدم الصناعات الزراعية في السودان ولهذا القطاع أهمية لمساهمته بنحو 95% من انتاج محاصيل الدخن 48% من انتاج الفول السوداني.

الثروة الغابية:

تعتبر الغابات مورد طبيعي ومتجدد وتغطي أكثر من 120 مليون فدان وتلعب دوراً متعاظماً في حماية الاراضي الزراعية في مناطق الزراعة التقليدية الهامشية خاصة في دارفور كردفان ، كما تلعب الغابات دوراً أيضاً في حماية مناطق النيل الأزرق والقضارف وجنوب النيل الأبيض.

وتسهم الغابات بحوالي 3% في ناتج الاجمالي المحلي وتوفر فرص عمل حوالي 14% من جملة السكان ولذلك فأن معظم صادرات السودان تتكون من المنتجات الزراعية مثل القطن ، تساهم الزراعة بحوالي 34% من إجمالي الناتج المحلي على الرغم من القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني يعاني الكثير من المشاكل طيلة السنوات الماضية والمعوقات التي يعاني منها لازالت تلعب دوراً كبير في الاقتصاد السوداني.

الصناعة:

يشكل النشاط الصناعي مقوماُ أخر من مقومات الاقتصاد السوداني ، غير ان اثره ظل محدوداً على مستوى البناء الهيكلي للاقتصاد القومي وعلى مستوى استيعاب القوة العاملة وعلى مستوى المساهمة في هيكل الصادرات فمنذ الاستقلال عام

1956م وحتى النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي لم تتجاوز نسبة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي 9% في أحسن الأحوال حيث لا تزال الصناعة في السودان في بداية السلم وهنالك الكثير من التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في السودان خاصة التمويل حيث ان توفر التمويل يعني توفر التكنولوجيا الحديثة والتدريب والقدرة على توفير المواد الخام حتى يتمكن القطاع الصناعي من المساهمة بصورة أكبر في الاقتصاد وأن اغلب البلدان التي تقدمه اهتمت بالصناعة وهي تمثل عصب التنمية .[1]

كما ان نسبة القوة العاملة في هذا القطاع تبقى ضئيلة جداً مقارنة بما هو الحال في القطاع الزراعي فضلاً عن ان هيكل الصادرات السودانية قبل البترول خلا من صادرات صناعية .

تتركز الصناعة في السودان في الصناعات التحويلية والتي تعتمد على المنتجات الزراعية حيث تزدهر كل من صناعة النسيج والسكر والزيوت والصناعات الغذائية في السودان بالإضافة الى الصناعات التحويلية الاخرى.

الاسمنت:

صناعة الاسمنت من الصناعات الاستراتيجية الهامة التي ترتبط ارتباطا مباشرا بمشروعات التنمية والاعمال ، ويعتبر اسمنت مكوار من أوائل مصانع الاسمنت في البلاد ، ثم أنشئ مصنع اسمنت عطبرة في العام 1947م ، ثم مصنع اسمنت ربك 1970م.

وفي ظل تنامي الطلب على سلعة الاسمنت والزيادة الكبيرة في الاستهلاك المحلي وعدم استطاعة المصنعين في مواكبة ذلك.

(1) السر سالم عبدالله أحمد ، التنمية الاقتصادية في الدول النامية المعوقات دراسة حالة السودان 2011–2015م رسالة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2017م ص 39

جاء قرار الخصخصة الكامل لمصنع اسمنت عطبرة ولأسهم الحكومة التي تتجاوز 80% من مصنع اسمنت ربك وذلك لإتاحة الفرصة للقطاع الخاص.

قامت بعد ذلك عدة مصانع أخرى بداية بمصنع السلام للإسمنت عام 2003م ثم تلاه مصنع اسمنت بربر في العام 2005م ثم مصنع التكامل للإسمنت عام 2006م ثم مصنع الشمال للإسمنت ايضا عام 2006م ثم مصنع اسلان للإسمنت عام 2007م وتتركز جل مصانع الاسمنت بولاية نهر النيل عدا مصنع واحد بولاية الجزيرة والنيل الأبيض .

البترول:

ظل السودان يسعى لاستخلاص واستغلال مخزونه النفطي منذ نحو قصف قرن من الزمان ما بين حكم المستعمر والحكم الوطني بمراحله المختلفة وذلك بالتعاون مع بعض الشركات النفطية الاجنبية وقد شكل استيراد المواد البترولية عبئاً ثقيلاً على ميزان المدفوعات السوداني الذي استمر طويلاً.

هنالك اسباب رئيسية جعلت الاهتمام بتشجيع الاستثمار في مجال النفط يبلغ ذروته خلال السنوات العشر الأخيرة وتكمن في وضع الحكومة للنفط ضمن المرتكزات الاساسية في استراتيجيتها الاقتصادية ، وفتح المجال للاستثمار مع عدد من الشركات الدولية العاملة في هذا المجال.

بلغت معدلات مساهمة قطاع البترول في الناتج المحلي الاجمالي للأعوام 2011–2012–2013م تقديرات العامة على التوالي 2.4% ، 2%، 1.5% بمتوسط مساهمة قدره 2% للأعوام الثلاث.[1]

قطاع السياحة:

يمتلك السودان امكانات سياحية كبيرة تتوزع بين غربه (جبل مره) شماله (البجراوية والمناطق الآثرية) ووسطه (حظيرة الدندر) وشرقه (قرية عروس

(1) المرجع السابق ، ص 40.

والحدائق وسواحل البحر الأحمر) هذه جميعها وغيرها تشكل مناطق جذب سياحي كبير حيث يلعب دور كبير وتمثل رمساهمة السسياحة في الاقتصاد القومي نسبة مقدرة.

قطاع التعدين:

ان قطاع التعدين من القطاعات الوليدة التي يدور حولها حديث كثير ، باعتبار الامكانيات الكبيرة التي يزجر بها السودان ، حيث تشير الدراسات والابحاث الاولية التي في هذا المجال الى وجود انواع عديدة من المعادن في باطن الاراضي السودانية ابرزها الذهب واليورانيوم.

بالنسبة للذهب على وجه الخصوص بدأ النشاط التعديني الخاص به بصورة جادة وواسعة منذ تسعينات القرن الماضي في شرق السودان بواسطة شركة ارياب الفرنسية ثم تبع ذلك خلال السنوات الاخيرة الماضية انتشر نشاط التعدين الاهلي في مناطق مختلفة من السودان شملت ولايات نهر النيل والشمالية وكردفان وبعض ولايات دارفور وتشير بعض التقارير الرسمية الى ان صادرات السودان من الذهب أخذة في التصاعد بشكل ملموس ، ويتوقع ان تساهم عائداته من العملة الصعبة في بناء احتياطي من النقد الاجنبي في مرحلته المقلة.

أما اليورانيوم فان احاديث كثيره تدور حول توفره بكميات اقتصادية في اراضي دارفور الواسعة ، وتزعم بعض الاوساط التي تناولت أزمة دارفور الاخيرة ان الاهتمام الدولي بتلك الازمة ، وما شهدته من تدخلات المعادن الأخرى التي يزخر بها اقليم دارفور.

قطاع الخدمات الاقتصادية:

القطاع الثالث للناتج المحلي الاجمالي هو قطاع الخدمات الاقتصادية كالنقل والاتصالات والمصارف وهو القطاع الوحيد من بين قطاعات الاقتصاد السوداني الذي حدثت فيه تطورات نوعية خلال العقدين الماضيين مقارنة بما حدث في

القطاعات الاخرى ففي قطاع النقل مثل يلاحظ انه على الرغم من التردي الواضح في مجلات السكك الحديدة والبحرية إلى حد ما الا ان تحسناً واضحاً حدث في مجال النقل البري حيث تم انشاء بعض الطرق القومية واستقطاب مواعين حديثة لنقل الركاب والبضائع الولائية (دنقلا ، الفاشر ، نيالا، بورتسودان) ومن خلال السماح لبعض الشركات الخاصة بالعمل في مجال النقل الجوي الخارجي.

قطاع الاتصالات:

اما قطاع الاتصالات فهو الاستثناء الاكثر وضوحاً من حيث التطور الذي حدث فيه وذلك بفضل الاستثمارات الكبيرة التي قام بها القطاع الخاص الاجنبي والمحلي منذ منصف التسعينات ، حيث اصبحت خدمات الاتصالات تغطي أجزاء واسعة من مناطق السودان المختلفة ، تعد الخدمات التي تقدمها الشركات العاملة في هذا المجال هي الافضل والاكثر تطوراً مقارنة بعدد من الدول العربية والافريقية.

قطاع الخدمات المالية:

أما بالنسبة لقطاع الخدمات المالية فأن تطوراً ملحوظاً حدث فيه منذ ان عرف السودان النشاط المصرفي فقد ازداد عدد المصارف العاملة في السودان خلال العقود الثلاثة الماضية ، كما اتسع نطاق الانتشار المصرفي عبر الفروع الكثيرة الي أنشأتها تلك المصارف ، لتغطي بخدماتها المصرفية مدن وأقاليم السودان المختلفة [1].

(1) عمران عباس يوسف ، أثر النمو الاقتصادي في التنمية البشرية في السودان (1991 – 2007 ، (مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ، العدد الثاني مارس 2011 ص ص – 78 108 ، شركة مطابع السودان للعملة

الفصـــل الثـــاني
الاســتـــثـــــمار

المبحث الأول: الاستثمار تعريفه وأهميته وأهدافه

المبحث الثاني: أنواع الاستثمار وأهميته للتنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: أدوات الاستثمار ومعوقاته

المبحث الأول: الاستثمار تعريفه وأهميته وأهدافه

مفهوم الاستثمار : -

إن للاستثمار أهمية كبيرة وحيوية لكل من الاقتصاد القومي والمنشآت الاقتصادية ولا سيما البنوك والمؤسسات المالية المشابهة، حيث أنه يمثل السبيل الرئيسي لتعظيم قيمة المنشأة من خلال التدفقات النقدية الداخلة وانعكاس ذلك على معدلات النمو والقيمة السوقية لأسهم تلك المنشأة. وبالتالي تأثير ذلك على نظرة المستثمرين وتوقعاتهم المستقبلية.

فالمفهوم العام والشامل للاستثمار هو: (إرجاء أو تأجيل الاستهلاك لفترة قادمة، ثم توجيه هذه الأموال إلى الاستثمار وليس الاكتناز).[1]

إذاً فالاستثمار investment هو عملية توجيه لرؤوس الأموال نحو مجالات معينة وذلك بهدف استخدام هذه الأموال في فترة زمنية محددة لإنتاج سلعة أو خدمة في فترة زمنية لاحقة.[2] ونعني بذلك أنها تستخدم لإنتاج خدمة أو سلعة تعود على المستثمر بفوائد في المستقبل وليس الهدف الرئيس منها هو الاستهلاك النهائي.

وقد عُرف أيضاً بأنه توظيف الأموال المتاحة (مؤكدة Certain) في أصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية في المستقبل (غير مؤكدة Possibly Uncertain). وهذه التدفقات عبارة عن تعويضات يحصل عليها المستثمر بدلاً من استخدام هذه الأموال من قبل مستثمرين آخرين طيلة الفترة التي يتخلى فيها المستثمر عن رأسماله آخذين بالاعتبار تحقيق عوائد تغطي التعويضات المطلوبة علاوة عن المخاطر الناجمة عن عدم التأكد من الحصول على التدفقات المتوقعة في المستقبل تتجاوز معدل التضخم.[3]

---

(1) عبد الغفار حنفي، أساسيات الاستثمار والتمويل(السودان ، د ن، 2000م) ص17.

(2) عثمان إبراهيم السيد، تقويم وإدارة المشروعات، (الخرطوم ،دار القرآن الكريم للنشر، 1998م) ، ص46.

(3) دريد كامل آل الشبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري،(عمان ، دار اليازوري للطباعة والنشر، د ت) ص.15

وهناك دراسات كثيرة تثبت أن الاستثمار بصورته الواسعة هو الإنفاق على تكوين الأصول الثابتة الجديدة وعلى رفع المستويات النوعية لعناصر الإنتاج التي من شأنها الإسهام في زيادة توليد الدخل، ويكون الاستثمار على نوعين: «استثمار عام» و«استثمار خاص». والأخير يمكن أن يكون فردياً أو جماعياً. فالفردي هو ما ينفذه المدخر مباشرة، والجماعي يتم عن طريق مؤسسات استثمارية مساهمة تقوم بقلب رؤوس أموالها النقدية إلى أصول منتجة وغالباً ما تُرفد تلك المبالغ بتمويلات إضافية مستمدة من أرباح سابقة محتجزة أو من قروض متنوعة. أما الاستثمار العام فهو مجمل ما تنفقه الدولة والقطاع العام على تكوين رأس مال حقيقي جديد.

أولاً: تعريف الاستثمار.

1- الاستثمار لغة:

الاستثمار لغةً: مصدر لفعل استثمر يستثمر، وهو مشتق من ثمّر الرجل إذا تموّل، ومن ثمر يقال أثمر الرجل ماله، إذا نمَّاه وكثّره، ويقال استثمر ماله، أي أثمره وثمّره إذا طلب ثمره ونماه وكثّره.[1] ويراد به النماء والزيادة، وإنما سميت الزيادة ثمراً لأنها زائدة عن أصل المال. ويقال: ثمّر الرجل ماله: نمّاه وكثره[2] قال الراغب: يقال لكل نفع يصدر عن شيء ثمرته.[3]

ومعروف أن السين والتاء إذا زيدتا في أول الفعل افادتا الطلب فإذا قيل: استثمر فمعناه طلب الثمر.

وهذا يكون بواسطة التجارة أو بواسطة الزراعة أو بواسطة الصناعة أو بغير ذلك، والاستثمار مأخوذ من الثمر والزيادة، وفيه الثمرة حيث خرجت من الشجرة وزادت على أصلها، فهو حملها ونتاجها الذي خرج منها وزاد عليها وانفصل منها

---

(1) ابن منظور لسان العرب، ، المجلد الرابع، دار صادر، بيروت، 1955م، ج4، ص104. وانظر كذلك الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، المطبعة الخيرية، مصر، ط1، 1306هـ، ج3، ص78.

(2) الفيروز أبادي، القاموس المحيط(لبنان، بيت الأفكار الدولية ، 2004م) ص 232

(3) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن(مصر، مكتبة أنجلو المصرية، د ت) ص 109.

ولم ينقصها، ومن هنا سمي كل ناتج من الشجر الذي يتكرر نتاجه ثمراً، ولا يسمى النتاج ثمراً إلا إذا كان فيه فائدة ومصلحة للإنسان، ولهذا سمي العنب ثمراً والبلح ثمراً وكذا الرمان وكل أنواع الفاكهة، ولهذا أيضاً يقال ثمر العنب وثمر النحل وثمر الدوم لأن الجميع نافع وإن كان بعضه لا يؤكل كما في ثمر الأراك حيث يتخذ للسواك ففيه فائدة للإسنان والفم، فهو متمم لفائدة الطعام. ومن هنا قيل لما لا ينفع من الشجر أو الزرع أو غير ذلك مما لا نفع فيه، "ليس له ثمرة"[1]

مما سبق يمكننا القول بأن الاستثمار لغة يراد به طلب ثمر المال الذي هو نماؤه ونتاجه[2] والجدير بالذكر، أن فقهاء وعلماء اللغة يقولون بأن الألف والسين والتاء إذا زيدت في أول الفعل أفادت الطلب فإذا قيل: أستثمر ماله استثماراً، فمعناه طلب ثمرة المال، أي طلب الزيادة والنماء والتكثير لماله.[3]

2- تعريف الاستثمار اصطلاحاً:

أ- تعريف الاستثمار عند الفقهاء:

لم يقف الباحث عند سؤال مفاده: هل ورد لفظ "استثمار" في كتب الفقه وأصوله؟ من خلال مراجعة الباحث لما كُتب حول موضوع الاستثمار خصوصاً الرسائل الجامعية وقف الباحث على الآتي:

أولاً: إن الباحثة منيرة مقابِلة: في دراستها لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي الموسومة بـــ: صناديق الاستثمار، نفت بشكل مطلق وجود لفظ الاستثمار

---

(1) نصر فريد واصل، السياسة الشرعية في المعاملات المالية والاقتصادية والاستثمارية (القاهرة ، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006م، ص121.

(2) قطب مصطفى سانو، الاستثمار أحكامه وضوابطه في الإسلامي،(الأردن ، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2000م) ص17

(3) حسن بني هان، حوافز الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي، ط1(الأردن، دار الكندي، 2004م) ص40.

في كتب الفقهاء القدامى حيث قالت ما نصه: "لم يظهر لفظ الاستثمار في كتب الفقهاء القدامى"[1].

ثانياً: إن الباحث أحمد حسن في دراسته لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي نفى كذلك استعمال هذا المصطلح في كتب الفقه القديمة حيث قال: "لفظ الاستثمار Investment مصطلح حديث في الدراسات الاقتصادية المعاصرة، لم يستعمله الفقهاء السابقون"[2].

ثالثاً: إن الباحث: قطب سانو يرى أنه من الصعوبة بمكان أن يعثر المرء على لفظ استثمار في كتب الفقه[3].

وقد قمت بتتبع هذا المصطلح في كتب الفقهاء، ومما وقفت عليه:

أولاً: ذهب الإمام الكاساني الحنفي: إلى استعمال لفظ (الاستنماء) في معنى الاستثمار، وذلك عندما همَّ بتحديد المقصود من عقد المضاربة.

حيث قال: (المقصود من عقد المضاربة هو استنماء المال).[4]

ثانياً: قال الإمام الغزالي في المستصفى: "فإن الأحكام ثمرات وكل ثمرة لها صفة حقيقية في نفسها، ولها مُثمِّرٌ ومستثمر وطريق في الاستثمار... وطرق الاستثمار هي وجوه دلالة الأدلة... والمستثمر هو المجتهد"[5].

---

(1) منيرة ، صناديق الاستثمار–دراسة فقهية اقتصادية، حالة الأردن، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2001م، ص30.

(2) أحمد محيي الدين حسن، عمل شركات الاستثمار الإسلامية في السوق العالمية، ط1(البحرين: بنك البركة الإسلامي للاستثمار، 1986م) ص17.

(3) قطب مصطفى سانو، المدخرات، أحكامها، طرق تكوينها، واستثمارها في الفقه الإسلامي، ط1، (عمان: دار النفائس،2001م) ص87–88.

(4) علاء الدين الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج 6 (القاهرة، مطبعة الجمالية، 1327هـ) ص88.

(5) أبو حامد، محمد بن محمد الغزالي ، (ت 505 هـ = 1111م)، المستصفى من علم الأصول، ط1، 2م، تحقيق وتعليق: د. محمد الأشقر، مؤسسة الرسالة–بيروت، 1417هـ–1997م، ج1/ص39.

ثالثاً: قال المرغيناني في الهداية في شرح بداية المبتدي، في معرض حديثه عن المُهايأة[1]: "لو كان نخل أو شجر أو غنم بين اثنين فتهايئا على أن يأخذ كل واحد منهما طائفة يستثمرها أو يرعاها... فلا يجوز"[2].

رابعاً: قال الإمام النووي في مقدمة كتابه المجموع ضمن آداب المعلم: "ويُبين له – أي لطالب العلم– جملاً مما يحتاج إليه ... وكيفية استثمار الأدلة"[3].

خامساً: قال شيخ الإسلام ابن تيمية[4] في معرض حديثه عن تفريق الصفقة "الأصل الثاني أن يقال: إكراء الشجر للاستثمار يجري مجرى إكراء الأرض للازدراع...

سادساً: جاء في المنتقى شرح موطأ الإمام مالك في أول كتاب القِراض :أن يكون لأبي موسى الأشعري النظر في المال بالتثمير والإصلاح.[5]

سابعاً: جاء في تفسير الكشاف عند قوله تعالى :﴿ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما﴾[6]: السفهاء هم المبذرون أموالهم الذين ينفقونها فيما لا ينبغي، ولا يقومون بإصلاحها وتثميرها والتصرف فيها.[7]

---

(1) المُهايأة (بضم الميم): من هايأه على الأمر، أي: اتفق معه عليه، وهي: الاتفاق على قسمة المنافع المشتركة على التعاقب. قعلة جي وقنيبي، معجم لغة الفقهاء، ص466. النسفي، نجم الدين، أبو حفص، عمر بن محمد، (ت 537هـ = 1142م)، طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، ط1، 1م، علق عليه ووضع حواشيه: محمد الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ–1997م، ص230.

(2) المرغيناني، أبو الحسين، علي بن أبي بكر، (ت 593هـ = 1196م)، الهداية في شرح بداية المبتدي، ط1، اعتنى بتصحيحه: طلال يوسف، دار إحياء التراث العربي–لبنان، 1416هـ–1995م، ج3–4/ ص336.

(3) النووي، أبو زكريا، يحيى بن شرف، (ت 676هـ = 1277م)، المجموع شرح المهذب، ط1، 23م، حققه: محمد المطيعي، دار إحياء التراث العربي–بيروت، 1422هـ–2001م، ج1/ ص76.

(4) انظر ترجمته في: ابن رجب الحنبلي، الذيل على طبقات الحنابلة، ج2/ ص320 وما بعدها، ترجمة رقم: 495.

وانظر الموقع الرسمي لولاية سانلي أورفة: www.sanliurfa.gov.

(5) أبو الوليد الباجي، المنتقى في شرح الموطأ، ج3/ 772.

(6) سورة النساء الآية(5)

(7) الزمخشري، الكشاف، ج1، ص471.

وعليه، فإن مصطلح الاستثمار، تم تناوله في بعض كتب الفقه والأصول ضمن معنيين: الأول الاستثمار المعنوي كما ورد في عبارة الإمام الغزالي والإمام النووي، والثاني الاستثمار ضمن المجال الاقتصادي كما ورد في عبارة الإمام المرغيناني والإمام ابن تيمية.

ب- تعريف الاستثمار في الاقتصادي (الإسلامي) المعاصر:

تعريفات للاستثمار في المفهوم الاقتصادي الإسلامي المعاصر، حيث عُرف بعدة تعريفات، منها:

- "توظيف للنقود لأي أجل في أي أصل أو حق ملكية أو ممتلكات أو مشاركات محتفظ بها للمحافظة على المال أو تنميته، سواء بأرباح دورية أو بزيادات في قيمة الأموال في نهاية المدة أو بمنافع غير مادية"[1].

- " الحصول على حقوق ترتبط بأصول مادية أو معنوية (غير مادية) بغية الحصول على دخل عاجل أو آجل كما يتراءى للمستثمر، أو يتلاءم مع حاجته أو رغبته"[2].

- "مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد، نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلاً بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية"[3].

- كما عُرف أيضاً بأنه جهد واع رشيد يبذل في الموارد المالية والقدرات البشرية بهدف تكثيرها، وتنميتها، والحصول على منافعها وثمارها.[4]

---

(1) سيد الهواري، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية-الاستثمار، (مصر: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1982م) ج6/ ص16.

(2) محمد سامي محمد ، مبادئ الاستثمار، المطبعة السلفية، 1966م، ص 17.

(3) صيام، أحمد زكريا، مبادئ الاستثمار، ط1(عمان ، دار المناهج، 1997م، ص19.

(4) شوقي أحمد دنيا، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي، دراسة مقارنة ط 1(بيروت، مؤسسة الرسالة،1404هـ/1984م، ص87.

وقد تبنت الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية المفهوم الواسع للاستثمار، فعرفته بأنه " : توظيف النقود لأي أجل، في أي أصل أو حق ملكية، أو ممتلكات أو مشاركات محتفظ بها للمحافظة على المال أو تنميته سواء بأرباح دورية أو بزيادات الأموال في نهاية المدة، أو بمنافع غير مادية.

وجهة نظر الباحث: -

ويرى الباحث أن الاستثمار من منظور إسلامي يمكن أن يعرف بـــ "توظيف الفرد ماله أو جهده في نشاط اقتصادي مشروع، بهدف الحصول على نفع يعود عليه أو على غيره في الحال والمآل".

وقد قيدتُ التعريف بقيدين، الأول: ألا يتعارض مع قواعد الشريعة فلا استثمار في تجارة محرمة شرعاً كالخمور مثلاً، والثاني: هدف الاستثمار ليس النفع للمستثمر فقط بل لتشغيل ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ج- تعريف الاستثمار في الاقتصاد (الوضعي) المعاصر:

لفظ الاستثمار مصطلح حديث في الدراسات الاقتصادية المختلفة ويستم مفهومه من علم الاقتصاد وهو على صلة وثيقة ومتداخلة بمجموعة من المفاهيم أهمها الدخل والاستهلاك والادخار والاقتراض.

وقد وردت عدة تعريفات للاستثمار، نذكر منها ما يلي:

1- "الاستثمار يعني تأجيل لمنافع أو عوائد فورية لكي تتحقق في المستقبل بصورة مرضية تتسم بالتنظيم وتعظيم الفائدة، ولكي تتأتى تلك الفائدة يتطلب الأمر تخصيص جانب من الموارد المتاحة وإغراقها في استخدام أو استخدامات معينة، ومتى تم إغراق هذه الموارد أصبح من الصعب نسبياً تحويلها إلى استخدامات بديلة دون أن يصاحب عملية التحويل هذه فاقد أو خسارة"[1]

---

(1) إيمان عمر محمد عسكر ، تحديات قانون التمويل العقاري وحل مشكلات الإسكان، دراسة حالة محدودي الدخل، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2005م، ص45.

2- هو عبارة عن الإضافات الجديدة من المنتجات الإنتاجية والرأسمالية إلى رأسمال الدولة المتاحة.[1]

3- تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية.[2]

4- عبارة عن تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية.[3]

5- العملية التي يستجيب عن طريقها جانب من سلع الاستهلاك النهائية المتاحة للمجتمع في وقت معين بحيث تنخرط مرة أخرى في تيار النشاط الانتاجي.[4]

وجهة نظر الباحث: -

يرى الباحث مما سبق من تعريفات للاستثمار أنه نشاط اقتصادي يقوم على استقطاع أو تخصيص جزء من رأس المال المدخر وتوظيفه لإنتاج سلع أو خدمات في فترة زمنية محددة بغرض الحصول على عوائد مادية وغير مادية في المستقبل.

ثانياً: أهمية الاستثمار-:

يعتبر الاستثمار ذو أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي إذ يأتي بعد الاستهلاك من حيث الأهمية ويشكل عنصراً من عناصر الطلب الكلي وهذا يعنى أنه من المحددات الأساسية لمستوى الدخل، ويعتبر الاستثمار الطريقة الوحيدة التي بموجبها ترتفع الطاقة الإنتاجية للمجتمع من خلال الموجودات الرأسمالية مثل المصانع والآلات والأبنية وغيرها.

---

(1) محمد الفاتح محمود المغربي ، تمويل واستثمار الأوقاف الإسلامية، ، ط1(السودان، الشركة العربية للنشر، 2011م) ص39.

(2) محمد بشير علية ، القاموس الاقتصادي، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د ت، 2020م) ص32

(3) علي لطفي، دراسات اقتصادية، ط2 (الجزائر ، د ن ، 1998/1999م) ص216

(4) محمد المبارك حجير، التخطيط الاقتصادي(القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية، 1966م) ص307

وتأتي أهمية الاستثمار بانصرافه إلى تكوين الأصول المالية بالإضافة إلى المحافظة على القائم منها فإذا جاء جيل اقتصر نشاطه على النشاط الاستهلاكي دون إقامة التجهيزات والآلات وغيرها من الأصول التي تثمر على مر الأيام إذ يصعب على كل أهل عصر توفير ما يحتاجونه.

من صور التنمية المستدامة في التشريع الإسلامي العدالة بين الأجيال المختلفة، والتي يصورها الإمام الماوردى بقوله "لولا أن الثاني – الجيل التالي – يرتفق – ينتفع– بما أنشأه الأول حتى يصير مستغنياً لافتقر أهل كل عصر إلى إنشاء ما يحتاجونه من منازل السكنى وأراضي الحرث، وفي ذلك من الإعواز وتعذر الإمكان ما لا خفاء فيه، فلذلك ما أرفق اللّهَ تعالى خلقه باتساع الآمال إلا حتى عمر به الدنيا فعمّ صلاحها وصارت تنتقل بعمرانها إلى قرن بعد قرن، فيُتِمُّ الثاني ما أبقاه الأول من عمارتها، ويرمّم الثالث ما أحدثه الثاني من شعثها لتكون أحوالها على الإعصار ملتئمة، وأمورها على مر الدهور منتظمة.[1]

فالاستثمار من العوامل الأساسية التي تساعد في تحقيق النمو الاقتصادي وهو المحرك له لارتباطه المباشر بالتكوين الرأسمالي وزيادة قدرات الاقتصاد الوطني على الإنتاج والتجويد.[2]

وتعود أهمية الاستثمار أيضاً إلى الدور الأساسي الذي يلعبه على المستوى القومي حيث أنه يعتبر من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على زيادة إجمالي الإنتاج القومي، كما يعتبر مكوناً رئيسياً في نظرية الدخل، إذ يلعب دوراً فاعلاً في قطاع الأعمال حيث يعتبر أنه المؤثر الحقيقي لنشاطات هذا القطاع والعامل الحاسم في انتعاش أو انحسار النشاطات في قطاع الأعمال، أما على مستوى القطاعات فهو يقوم بدور فعال في تطوير قطاعات اقتصادية معينة كما تقوم الاستثمارات الأجنبية بتوفير

---

(1) أبي الحسن الماوردي، أدب الدنيا والدين، ج1(بيروت ، دار أقرا، 450ه) ص179.

(2) عمران عباس يوسف، علي محمد زين، الاستثمارات في السودان والرؤية المستقبلية للإستثمار في ولاية النيل الابيض(السودان، دار عزة للنشر ، 2012م) ص 2.

مورداً إضافياً هاماً لدعم الموارد المحلية كما يعمل الاستثمار على تحريك موارد البلاد عن طريق جلب المشاريع والتكنولوجيا والآلات التي تحرك رأس المال والعمالة والخبرات المحلية.[1]

كما تنبع أهمية الاستثمار في الاقتصاد القومي من حقيقة أنه يقوم بدور أساسي على مستويات ثلاثة:[2]

1- على المستوى القومي: تأتي أهمية هذا المتغير الاقتصادي من أنه أحد أهم المتغيرات الاقتصادية على الإطلاق في هذه العملية.

2- على مستوى قطاع الأعمال: يعتبر الاستثمار هو المؤشر الحقيقي لنشاط هذا القطاع والعامل الحاسم في إنعاش أو انحسار النشاطات في قطاع الأعمال.

3- على مستوى القطاعات الاقتصادية: يقوم الاستثمار بدور فعال في تطوير قطاعات اقتصادية معينة والتي تؤثر بدورها في إنعاش قطاعات أخرى فتمتد الآثار إلى بقية قطاعات الاقتصاد الأخرى.

لذلك يعتبر الاستثمار من أهم العوامل التي تؤثر على نمو إجمالي الناتج القومي وعلى التنمية الاقتصادية على وجه العموم وإن اختلفت أطر الاستثمار على نطاق الاقتصاد القومي وعلى نطاق المشروعات المختلفة من حيث شمول الأهداف والدوافع والأثر المباشر إلا أن مفهوم ومضمون وأهمية الاستثمار على كلا المستويين لا تختلف كثيراً. وغنيٌ عن البيان إن توجيه المصادر الاستثمارية نحو المجالات المختلفة تعني ربط هذه الموارد في هذه المجالات المختارة لمدة قد تطول أو تقصر اعتماداً على طبيعة ونوعية هذه المشروعات الاستثمارية.

---

(1) عثمان إبراهيم السيد، مرجع سابق، ص36.

(2) المرجع السابق، ص36.

واعترافاً بأهمية الاستثمار ودوره البارز في دفع عمليات التنمية فقد دعمت الدول هذا النشاط بإصدار القوانين والتشريعات المنظمة، لتحفيز وتشجيع الاستثمار وحماية حقوق المستثمرين.

ثالثاً: أهداف ومميزات الاستثمار:

إن أهداف ومميزات الاستثمار تختلف باختلاف الظروف والتغيرات المحيطة بالاستثمار أو باختلاف مراحله، وباختلاف أهداف واستراتيجيات المنشأة. وسيعرض الباحث أهداف ومميزات الاستثمار كما يلي:

أ- تعظيم ثروة الملاك:

إن الهدف الأساسي من الاستثمار في منشآت الأعمال هو تعظيم ثروة الملاك والذي يمكن من خلال تعظيم أسعار الأسهم العادية.[1]

أما هدف تعظيم ثروة الملاك في الفكر الإسلامي، فيتمثل في تعظيم ثروة الملاك في ضوء الضوابط الإسلامية الواردة في الأحكام القطعية للشريعة الإسلامية.[2]

ب- تعظيم ثروة الاقتصاد:

إن تعظيم الثروة يزيد من ثروة الأمة ككل حيث يؤدي الاستخدام الأمثل للموارد إلى تراكم الثورة بالنسبة للاقتصاد ككل وبالتالي يتحقق الهدف من الاستثمار المتمثل في تعظيم ثروة الاقتصاد.[3]

ج- توفير فرص العمل:

إن أشد ما يقلق حكومات دول العالم هو توفير العمل، فالبطالة يمكن أن تتسبب في الكثير من المشاكل، وبما أن الدولة لا تستطيع تقديم فرص عمل كافية ضمن مؤسساتها أو أجهزتها فإن الاستثمار يمكن أن يسد هذا النقص، كما يمكن علاج

---

(1) محمد سويلم، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية (القاهرة ، د ن ، 1987م)ص20.

(2) سيد هواري، الإدار المالية (قرارات الأجل وقيمة المنشأة) (القاهرة، مكتبة عين شمس، 1998م) ص41.

(3) علي عباس، الإدارة المالية، (عمان، مؤسسة زاهر للنشر، 1994م) ص32.

البطالة بوضع سياسات تحفيزية لإقامة مشروعات إنتاجية جديدة من قبل القطاع الخاص الوطني أو القطاع الأجنبي.[1]

د- تحقيق النمو الاقتصادي:

لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي مجتمع لابد أن تتوفر ثلاثة مكونات أساسية هي تراكم راس المال مشتملاً على كل من الاستثمارات الجديدة في الأرض، والمعدات المالية، والموارد البشرية.[2] انعكس ضغط منظمات المجتمع في توسع منشآت الأعمال في الدور الاجتماعي بتبنيها أهداف أخرى من الاستثمار لتحقيق رفاهية العاملين وتحقيق صالح المجتمع والبيئة التي تعمل فيها المنشأة.[3]

هـ- التكيف مع المعايير الدولية:

معايير المحاسبة الدولية ومعايير الشفافية والفساد ومعايير الأيزو قد تكون في مرحلة ما هدفاً من أهداف الاستثمار حتى يتسنى للمنشأة الدخول إلى الأسواق العالمية. لقد وضعت معايير جودة ونماذج لبعض المنتجات والخدمات، وأصبحت المنشآت الحكومية والخاصة في معظم دول العالم على معرفة بأهمية تطبيق نماذج الجودة الشاملة.[4]

و- بقاء المنشأة واستمراريتها:

قد يكون الهدف من الاستثمار بقاء واستمرار المنشأة والذي قد تزداد أهميته النسبية مقارناً بهدف الربحية كلما زادت درجة المنافسة أو تعدد التهديدات والأخطار البيئية التي تواجه المنشأة في فترة زمنية معينة.[5]

---

(1) طاهر محسن وصالح مهدي، المسئولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل، (عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2005م) ص21.

(2) التنمية الاقتصادية، ميشيل تودلار، تعريب: محمود حسن حسني(الرياض، دار المريخ للنشر، 2006م) ص63.

(3) محمد سويلم، مرجع سابق، ص21.

(4) طاهر محسن وصالح مهدي التطور التنظيمي "اساسيات ومفاهيم حديثة" (عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2003م) ص233.

(5) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال(الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1996م) ص220.

ز- تحقيق أهداف استراتيجية:

قد يكون الهدف من الاستثمار تحقيق مميزات الاندماج المتمثلة في تحقيق وفورات تشغيلية أو زيادة القوة التسويقية أو شراء أصول بأقل من تكلفتها الاستبدالية أو التنويع.[1]وقد يكون الهدف من الاستثمار فتح أو الدخول في أسواق عالمية جديدة وتحسين المركز التنافسي للدولة المعنية بالإضافة إلى الآثار الإيجابية لخلق علاقات تكامل اقتصادية بين القطاعات الإنتاجية بالدولة وتنمية صناعات أخرى جديدة.[2]

(1) أحمد بسيوني شحاتة وكمال الدين الدهراوي، المحاسبة المتقدمة، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 1999م) ص3-5.

(2) عبد السلام أبو قحف، أقتصاديات الأعمال،(الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1993م) ص430-431

النوع الأول: الاستثمار التجاري: -

التجارة واحدة من أبرز الأنشطة الإنسانيّة الاقتصاديّة قديماً وحديثاً، فهي العمليّة التي يتم من خلالها تلبية احتياجات الأفراد المادية من بضائع ومقتنيات، ومن عصر إلى آخر تطوّرت العمليّة التجاريّة من حيث الشكل بل وحتّى المضمون؛ فنوعيّة البضائع التي يتّجر الناس بها اليوم ليست هي ذات البضائع التي كانت متداولة في العصور القديمة، كما اختلفت طرق ممارسة العمل التجاريّ؛ فلدينا اليوم مفهوم جديد للتجارة يعرف بالتجارة الإلكترونيّة ، وهي التجارة التي تتمّ باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة والتي تعتمد على شبكة الإنترنت كأساسٍ لها، إذ تتمّ كل من عمليّتي البيع والشراء إلكترونيّاً من خلال الشبكة، وقد انتشرت العديد من المواقع الإلكترونيّة التجاريّة التي تعرض ملايين القطع والتي يتميّز بعضها بندرته وعدم توفّره في الأسواق التقليديّة، عدا عن انخفاض أسعار بعض البضائع مقارنة بأسعار البضائع المعروضة في الأسواق التقليديّة، ويأتي هذا الفرق السعريّ نتيجة قلّة تكاليف التجارة الإلكترونيّة مقارنة بتكاليف التجارة التقليديّة المرتفعة، والتجارة بنوعيها الإلكترونيّ والتقليدّي لها أهمية كبيرة.

أولاً: التجارة في اللغة والاصطلاح:

1- التجارة لغةً:

ما يتجر فيه وتقليب المال لغرض الربح والتاجر الحاذق بالأمر والعرب تسمى الخمر تاجراً والتاجرة مؤنث التاجر يقال سلعة تاجرة والجمع تواجر.

تقول: تجر تجراً وتجارة: باع وشرى.[1]

2- التجارة اصطلاحاً: فعرفها القدامى من علماء المسلمين بعدة تعريفات:

---

1) لسان العرب، ابن منظور، ج 1 (مصر، دار المعارف، مصر، 1300ه)، ص420.

مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر عبد القادر، دار الرسالة، الكويت، ط1، 1983م، ص75.

فقد عرفها الجرجاني: (بأنها عبارة عن شراء شيء ليبيع بالربح).[1]

وعرفها بعضهم بقوله: هي الاسترجاع بالبيع.[2]

وعرفها آخر بقوله: هي التصرف في رأس المال طلباً للربح.[3]

وعرفها ابن خلدون بقوله: هي تنمية المال بشراء البضائع ومحاولة بيعها بأغلى من ثمن الشراء إما بانتظار حوالة الأسواق ونقلها إلى بلد هي فيه أنفق وأغلى أو بيعها بالغلاء على الأجل.[4]

أما تعريفات المعاصرين من أساتذة الاقتصاد للتجارة فقد جاءت النحو التالي:

عرفها بعضهم بقوله: (التجارة هي شراء السلع من مناطق الإنتاج ونقلها وعرضها وبيعها للمستهلكين في الأحياء السكنية، ثم اتسع معناها إلى أن أصبحت تشمل البيع والشراء).[5]

وعرفها آخرون بقولهم: (قد يستخدم اللفظ في نطاق العموم، بحيث يشمل صورة من صور التبادل، سواء كان مقايضة أو نقدياً وسواء جرى بين أفراد أو مشروعات أو دول ولكنه يشير إلى القيام بالشراء والبيع بقصد الربح).[6]

---

(1) علي محمد الحسيني الجرجاني ، التعريفات، (لبنان، دار الكتب العلمية، 1983م) ص53.

(2) أبو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الوصابي الحبشي البركة في فضل السعي والحركة، (بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، 1987م) ص194

(3) أبو القاسم الحسين بن محمد ، المفردات في غريب القرآن، ج 4 (بيروت، دار القلم ، الدار الشامية ، 1412ه) ص73.

(4) عبدالرحمن بن محمد بن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب (بيروت ، دار الكتب العلمية ،808هـ) ص395.

(5) زيدان عبد الباقي، العمل والعمال والمهن في الإسلامط 2 (القاهرة ، مكتبة وهبة، ، 1978م) ص38.

(6) جمال الدين محمد بن عبدالرحمن الحبيشي ، البركة في فضل السعي والحركة، (لبنان، دار المنهاج بيروت، 2016م) ص 54.

وجهة نظر الباحث : -

على ضوء ما سبق من تعريفات يمكننا أن نعرف التجارة بأنها عبارة عن: (بيع وشراء السلع بقصد الربح) سوء كان ذلك على صعيد التجارة الداخلية ضمن حدود الدولة الواحدة أو على صعيد التجارة الخارجية بين الدول.

ثانياً: أنواع التجارة:

1/ التجارة الداخلية:

هي عمليات البيع والشراء بين أفراد البلد الواحد وهذه ينطبق عليها أحكام البيع التي ذكرها الفقهاء ولا تحتاج إلى آلية مباشرة من الدولة ولا من إشراف مباشر وإنما تحتاج إلى إشراف عام في إلزام الناس بأحكام الإسلام في البيع والشراء ومعاقبة المخالفين لها كأي عملية من عمليات المعاملات كالإجارة والزواج وغيرها.[1]

2/ التجارة الخارجية(الدولية):[2]

"هي تبادل السلع والخدمات والمنافع وانتقال رؤوس الأموال فيما بين الدول".

وبخلاف تبادل المنافع والسلع بين الدول، ما هي العوامل الأخرى التي تؤدي إلى التبادل أو التجارة الدولية بين الدول:

عنصر دافع "الحاجة" وإشباعها لدى الإنسان يجعله يفكر دائماً في جميع الوسائل المتاحة التي توفر له الاحتياجات التي تساعد على التواجد وعلى الحياة، ولذلك ومنذ الأزل يسعى الإنسان دائماً إلى التواصل مع البلاد المجاورة له سواء كان هذا التعاون اقتصادياً أو اجتماعياً، ويحاول التخاطب معهم ويسهل التنقل الدائم معهم، وبناءً على هذا فهناك عوامل أخرى تساعد على تبادل لمنافع ومنها:

1- وجود الحدود السياسية ودول مختلفة الجوار.

---

(1) تقي الدين النبهاني ، النظام الاقتصادي في الإسلام، (لبنان ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004م) ص244.

(2) أسامة عبد المنعم بسيوني، الاستيراد والتصدير بوسيلة "مستندات تحت التحصيل الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط1(مصر، دار القوافي للنش والتوزيع) ، 2010م، ص20.

2- اختلاف العملات بين الدول .

3- تكاليف النقل .

4- اختلاف اللغة العادات والقيم .

3/ التجارة الالكترونية :-

هي إحدى وسائل التجارة، وهي تعبير يمكن أن نقسمه إلى مقطعين الأول، وهو "التجارة" والتي تشير في مفهومها ومضمونها إلى نشاط اقتصادي يتم من خلال تداول السلع والخدمات بين الحكومات والمؤسسات والأفراد وتحكمه عدة قواعد وأنظمة يمكن القول بأنه معترف بها محلياً ودولياً، أما المقطع الثاني "الالكترونية" فهو يشير إلى مجال أداء التجارة، ويقصد به أداء النشاط باستخدام الوسائط والأساليب الالكترونية والتي يدخل الإنترنت كواحد من أهم هذه الوسائط.[1]

ثالثاً: الأهمية والخصائص:

1- الأهمية:

تعتبر التجارة وسيلة هامّة لتحريك المال وتداوله؛ إذ تعتبر العمليّة التجاريّة مصدر كسب الرزق للعديد من الأشخاص، وتعتبر مكمّلة للعمليّة الصناعيّة، فالصناعة دون التجارة لن تستطيع كسب الأرباح التي تؤهّلها للاستمرار في الإنتاج. كما تعتبر أيضاً من أهمّ وسائل التبادل الثقافيّ، فالتجار عابرون للقارات ممّا جعلهم سفراء حقيقيين لبلدانهم، وثقافتهم، ولعلّ الدليل الأكبر على أهميّة هذه العمليّة والرسالة الإنسانيّة التي تحملها معها ما حصل بين المسلمين وبين الشعوب الآسيويّة التي اعتنقت الإسلام تأثّراً بأخلاق التجار المسلمين. وهي أيضاً تخلق العديد من فرص العمل؛ حيث تحتاج المؤسسات التجاريّة عادةً إلى عددٍ كبيرٍ لا يستهان به من

(1) أحمد عبد الله إبراهيم أحمد ،الاقتصاد الدولي والعولمة الاقتصادية، ، ط1، (السودان ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ، 2013م) ص101

الأيدي العاملة، وتقوّي اقتصاد الدولة وتضع أسمها على قائمة أفضل المصدّرين على مستوى العالم[1].

2- الخصائص:

يتميز العمل التجاري بعدة خصائص هي التي اقتضت استقلاله بقانون خاص به يختلف عن الشريعة العامة اي القانون المدني فيكون قادراً على التلاؤم والاستجابة لخصائص البيئة التجارية . وقد كان من نتائج هذه الخصائص أن أصبح القانون التجاري يتميز عن القانون المدني بعدة مميزات منها:

أ- اعتماد التجارة على السرعة:

على خلاف الأعمال المدنية التي تتسم بالبطء والاستقرار النسبي إذ نادراً ما يجري المتعاملون فيها عمليات مهمة (بيع – شراء) وهم يحتاطون كثيراً في إجرائها فإن العمل التجاري يتسم بالسرعة والتكرار، فكلما تكررت العمليات التجارية كلما تحققت الأرباح أكثر، ومن ثم جاء تزايد اعتماد التجارة على الاشهار والدعاية للمنتجات في الوقت الحالي . ومن مظاهر السرعة أنه في كثير من الاحيان تباع السلع قبل شرائها وعند شرائها تسلم من البائع الاول الى المشتري الثاني.

وضغط السرعة هذا هو الذي جعل التجار يعتمدون في الوقت الحاضر على تقنيات الاتصال السريعة من هاتف وتلكس وفاكس، اذ انه في كثير من الاحيان تبرم الصفقات الكبيرة والمهمة بمجرد مكالمة هاتفية او مراسلة على الفاكس وحالياً بواسطة البريد الالكتروني [2].

لذلك واستجابة لهذه الخاصية تعمل قواعد القانون التجاري على كفالة السرعة عن طريق تبسيط اجراءات انعقاد العقد التجاري الذي لا يشترط فيه أن يرد كتابه – إذ يمكن إثباته بكافة الوسائل – وعن طريق تبسيط تداول الحقوق الذي يتم بكل سهولة

---

(1)هوشيار معروف ، الإستثمارات والأسواق المالية(عمان ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، ، 2003م) ص 34

(2) المرجع السابق ،ص 35.

عن طريق التظهير مثلا – تظهير الكمبيالة أو الشيك – أو بمجرد التسليم – الأسهم لحاملها مثلاً – وعن طريق تبسيط اجراءات حصول الدائن المرتهن على حقه بسرعة وعن طريق تقصير مدد تقادم الالتزامات التجارية.

ب- اعتماد التجارة على الائتمان

الائتمان هو عصب التجارة اذ الغالب ان العمليات التجارية تعقد لأجل . فالبنك يقرض الاموال سواء للتاجر او لغيره على ان تسدد في اجل معين . وتاجر الجملة يبيع لتاجر نصف الجملة على ان يسدد الثمن باجل والمصنع يبيع منتوجاته للموزع او لمصنع اخر وفق نفس المبدأ . وهكذا يرتبط التجار فيما بينهم بعلاقات متشابكة قوامها الثقة المتبادلة فيكون كل واحد منهم دائنا ومدينا في نفس الوقت . وتعدد وسائل وتقنيات الائتمان التجاري، واهمها القروض، والايجار الائتماني، والسندات، وبيع الفاتورات (الفاكتورينغ) والخصم والكمبيالة والسند لأمر واقتراض تضامن المدينين في الميدان التجاري وتضامن المظهرين للكمبيالة ...الخ

وكفالة اطراف العملية التجارية هم في حاجة الى الائتمان لمزاولة نشاطهم . فالمنتجون هم في حاجة للائتمان لتمويل استثماراتهم الصناعية . والتجار هم في حاجة اليه لشراء السلع التي سيعيدون بيعها . والمستهلكون في حاجة اليه للحصول على ما يحتاجون اليه من مواد . واذا كان النوعان الاول والثاني يتميزان بانهما من نوع الائتمان الان الانتاجي لأنه يخصص للإنتاج والتجارة وبالتالي يقوم على تسديد الدين من الارباح التي ستحقق في المستقبل، فإن الثالث يتميز بانه نوع من نوع الائتمان الاستهلاكي لأنه تسديده يتم عن طريق الاقتطاع من المداخيل المستقبلية. وبالنظر الى الاهمية التي يكتسيها الائتمان في الميدان التجاري – إذ لا يخفى مدى الاضطراب والخلل الذي يحدث في السوق في حالة اخلال احد التجار بالتزاماته من هذه الناحية، بحيث ان ذلك يؤدي الى سلسلة متتابعة من الاختلالات في المعاملات التجارية – فان قانون التجارة يقرر جزاءات صارمة توقع على من يخل بهذا

الائتمان تتمثل في قسوة قانون الصرف على من يخل بالثقة الواجب توفرها في السند التجاري، وفي شدة نظام الإفلاس على التاجر الذي يتوقف على اداء ديونه.[1]

رابعاً: الفرق بين التجارة الداخلية والخارجية:

قد جرت العادة عند كثير من الاقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الخارجية على تأكيد الفوارق بينها وبين التجارة الداخلية إستنادا إلى واحد أو أكثر من الفوارق التالية:[2]

1. التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسة في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم.
2. اختلاف العملة المحلية عن اختلاف العملة الأجنبية ، فنجد أن التجارة الخارجية تتم بعملات متعددة ولكن التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط.
3. التجارة الخارجية تتم مع نظم إقتصادية وسياسية مختلفة في حين أن التجارة الداخلية في ظل نظام واحد.
4. وجود عقبات و موانع وتشريعات وقوانين تنظم التجارة الخارجية وتختلف عن تشريعات التجارة الداخلية.
5. اختلاف طرق النقل حيث أن 90% من التجارة الخارجية يتم بواسطة النقل البحري وجزء بسيط منها يتم بواسطة النقل البري على عكس التجارة الداخلية.
6. اختلاف السوق والعوامل المؤثرة فيه في حال التجارة الخارجية، عنها في حالة التجارة الداخلية من خلال طبيعة المستهلكين، الأسعار، والمنافسة، الأنظمة المسيرة للأسواق.

---

1) http://ffesj.forumaroc.net منتديات طلبة كلية العلوم القانونية بفاس 2016/09/19 تاريخ الزيارة

(2) حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية(الأردن، دار النهضة للطباعة والنشر، 2000 م)، ص 14

7. صعوبة انتقال عناصر الإنتاج في حالة التجارة الخارجية مقارنة بالتجارة الداخلية.

8. اختلاف طرق وأساليب التمويل.

ثانياً: الاستثمار الصناعي: -

1-نشأة وتطور الصناعة:

بدأ الإنسان منذ القدم استخدام قواه الفكرية في صنع الأدوات التي تلائم متطلباته باستخدام المواد الخام المتاحة لديه. وقد ظهر أول شكل مبسط للصناعة منذ نحو مليون سنة عندما استطاع الإنسان تشكيل الصخور واستغلالها في إنتاج أداة حجرية مبسطة، وكانت هذه بداية لانتشار صناعة الأدوات الحجرية وتبعها صناعة الأدوات العظمية ثم استغلال الأخشاب والصلصال الذي استخدم في صناعة الأواني الفخارية.

وتمكن الإنسان من صنع ملابسه وطعامه ومسكنه مستغلاً مهارته ومساعدة الحيوان له وذلك بهدف إشباع الحاجات الضرورية له.

وقد تشكلت أولى ملامح التخصص من خلال تفرغ بعض الأفراد وعوائلهم، لمزاولة حرف بعينها بغرض عرض منتجاتهم وبيعها في الأسواق. وقد بدأ الإنتاج في منازل هؤلاء الأفراد أو قريباً، وهكذا استمر الحال حتى العصور الوسطى عندما بداء أصحاب رؤوس الأموال بناء الورش الصغيرة واستئجار الحرفيين للعمل فيها مقابل أجر معين. ومن ثم بدأت هذه الورش تتحول إلى مصانع. واستمر هذا الوضع حتى قيام الثورة الصناعية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر شهدت الصناعة تغيراً جذرياً في طبيعتها وأساليبها ومنتجاتها، فقد اعتمدت الصناعة خلال هذه المرحلة على الطرق الآلية وتقسيم العمل والتخصص والإنتاج الكبير.[1]

(1) فؤاد محمد الصقار، الجغرافيا الصناعية(الكويت،وكالة المطبوعات، 1980م) ص18-20.

ومنذ منتصف القرن العشرين وصلت الصناعة إلى مرحلة متقدمة إلى حد كبير رغم قصر المدة لتزايد معرفة الإنسان وتعدد ابتكاراته واستخدامه للعقول الالكترونية والتكنولوجيات المتقدمة التي ساعدت على تقدم الصناعة من حيث الكم والكيف.

وقد ترتب على الصناعة الحديثة تغييرات جذرية في توزيع السكان، كما ترتب عليها ارتفاع مستوى الدخول، وانتشار الرفاهية، وتوفر الخدمات والمرافق المختلفة، وارتفاع نسبة العاملين في الصناعة، وتغير في موازين المدفوعات للدول إذ أصبحت الصناعة تعد مقياساً لتمييز الدول المتقدمة والدول المتخلفة أو النامية.

2- مفهوم الصناعة:

الصناعة كغيرها من المفاهيم تتميز بتعدد التعاريف التي توضحها، وتتحدث عنها، وذلك بتعدد الباحثين والمهتمين بدراسة وشرح هذا الفرع من العلوم الاجتماعي، حيث يسعى كل فريق إلي إيجاد تعريف معين، انطلاقاً من المدرسة أو الفكر الاقتصادي الذي ينتمي إليها. فقد أقر البعض بعدم وجود طريقة مرنة لفهم ما تعنيه الصناعة إلا من مضمون المناقشة، على اعتبار أن مفهوم الصناعة مفهوم غامض، حيث تعني الصناعة في استعمالاتها العريضة، الصناعة التحويلة والإنشاءات وإنشاء المرافق وأحياناً التعدين.[1]

ويعتبر فريق آخر أن اقتصاديات الصناعة، علم يعنى من الناحية التقليدية بالصناعات التحويلية وصناعات التعدين، كما يمكن تطبيقها على قطاع الخدمات.[2]

وهناك من يرى أن الصناعة عبارة عن نشاط اجتماعي وتعاوني، ينفق في عمليات استخرج الخامات، أو إنتاج جزء كبير منها، أو استيرادها ثم تحويلها إلى مختلف السلع الإنتاجية والاستهلاكية.[3]

---

(1) مالكوم جبلز وآخرون، مرجع سابق، ص845.

(2) روجر كلارك اقتصاديات الصناعة، ، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، د ت، ص27.

(3) حسن الساعاتي ،آثار التصنيع في البيئات الحضرية العربية، (القاهرة ، جامعة الدول العربية، 1967م) ص131.

ويرى آخر بأنها تشمل جميع المشاريع التي تنتج سلعة واحدة متجانسة تجانساً مطلقاً.[1]

فالصناعة هي ذلك الفرع من الإنتاج الذي يستخدم فيه أحدث وسائل أدوات العمل أو الآلة بقصد تحويل جزء من الطبيعة إلى شيء يسد رمقاً أو حاجة من حاجات الإنسان، سواء كانت تلك السلعة تحويلية أو خدمية.

تعرف الصناعة أيضاً بأنها سلسلة من العمليات التي يتم من خلالها تحويل المواد الخام الأولية إلى سلع استهلاكية أو منتجات وسيطة يمكن أن ينتج منها ممارسات خاطئة تؤدي إلى تلوث البيئة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.[2]

قد عرف (B.D.G.Fortman) الصناعة بأنها "مجموعة من المنشآت التي تنتج سلعة واحدة متجانسة تجانساً مطلقاً، إلا أن الشرط الخاص بالسلعة الواحدة المتجانسة قد لا يكون دائماً موجوداً، حيث أن معظم المصانع تنتج عدة منتجات قد تكون أو لا تكون بدائل لبعضها. لذلك تعرض التعريف أعلاه إلى النقد من قبل مختلف الاقتصاديين وذلك لعدم وجود مثل هذا المفهوم في الواقع العملي. إذ لا توجد صناعة ومنشآت تنتج سلع متجانسة بشكل مطلق، وحتى في حالة وجود منشأتين تنتجان سلعة واحدة ولو كانت بسيطة. والطريقة الأفضل لتعريف الصناعة هي أنها مجموعة من المنتجين لسلع هي بدائل قريبة لبعضها ويجهزون بها مجموعة من المشترين. لذلك فقد عرف (Chamberlin) الصناعة بأنها مجموعة من المؤسسات التي تنتج سلعاً من نفس النوع وإن لم تكن متجانسة تجانساً مطلقاً. وعليه فقد تم التخلي عن فكرة التجانس المطلق.[3]

---

(1) حميد جاسم حميد وآخرون، مرجع سابق، ص309.

(2) ورقة عمل مقدمة لورشة دور الرقابة الصناعية في التنمية،بعنوان "مفهوم وأهمية دور الرقابة الصناعية"، عبدالغني عبد الجليل وآخرون، الخرطوم، ديسمبر، 2005م، ص1.

(3) الاقتصادي الصناعي، مرجع سابق، ص25-26.

يمثل التصنيع (Industrialization) طبقاً لتعريف منظمة الأمم المتحدة "أحد جوانب أو عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تخصص نسب متزايدة من الموارد القومية لتنمية وتطوير المستوى الفني، وتنويع هيكل الاقتصاد القومي بحيث يحقق نمو وديناميكية في قطاع الصناعة التحويلية بشقيها، صناعة الإنتاج وصناعة سلع الاستهلاك ومن ثم يصبح هذا القطاع قادر على المساهمة في الوصول إلى معدل مرت

تعريف الباحث:-

عموماً فمن الصعوبة بمكان أن تجد تعريفاً دقيقاً وشاملاً للصناعة، لذلك نجد أن معظم تعريفات الصناعة يعتمد على الغرض من استخدامه، وعليه يعرف الباحث الصناعة بأنها "كافة العمليات والأنشطة الضرورية واللازمة لإنتاج السلع والخدمات باستخدام الوسائط والآليات الملائمة عن طريق تفاعل عوامل الإنتاج الاقتصادية".

3- مفهوم الاستثمار الصناعي:

وفيه يتم تحويل المواد الخام إلى سلع نصف مصنعة أو مصنعة.[1] وقد عُرف بأنه التضحية بالأموال الحالية في سبيل أموال مستقبلية، وبذلك يرتبط التعريف ببعدين هما الزمن والخطر، حيث يأخذ التضحية مكانها في الحاضر وهي بذلك مؤكدة أما العائد فيأتي في المستقبل وهو عادة غير مؤكد.[2]

كما عُرف أيضاً بانه الإنفاق على الأصول المنتجة أو الرأسمالية وهذه هي الاستثمارات المباشرة، وهناك الاستثمارات غير المباشرة وهي الاستثمارات المالية كشراء الأسهم والسندات، وهذه لا تعتبر استثمارات من وجهة نظر المجتمع لأنها لا تضيف أصولاً رأسمالية منتجة فهي فقط انتقال ملكية.

---

(1) زياد رمضان، الاستثمار الالي والحقيقي(الأردن ، دار وائل للنشر، ، 1998م) ص42.

(2) محمد صالح الحناوي، أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية(الاسكندرية، دار التعليم الجامعية، 1997م) ص306.

4- مفهوم المستثمر الصناعي:

إن المستثمر الصناعي هو أحد المحاور الرئيسية – إن لم يكن أهمها – لعملية التنمية الصناعية في أي دولة هو وجود المستثمر الصناعي، سواء كان المستثمر الصناعي هو الدولة على شكل مشروعات عامة أو مشتركة، أو أن يكون المستثمر الصناعي فرداً أو جماعة تؤول إليها ملكية أو إدارة المشروع الصناعي في حالة المشروعات الخاصة. وهناك علاقة طردية بين سرعة عملية التنمية الصناعية ونشاط المستثمرين الصناعيين في أي دولة، والذي يتمثل في عدد هؤلاء المستثمرين، ومدى الوعي الصناعي لديهم، وقيمة الاستثمارات التي يوجهونها إلى القطاع الصناعي.[1]

5- الأهمية والخصائص:

أ- الأهمية:

تمثل الصناعة حجر الزاوية في بناء القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية للأمم، وهي دليل تقدم الأمة. وتحرص الدول النامية حالياً على تنمية الصناعة الذي يعد لبنة أساسية في البناء الاقتصادي، ومحركاً قوياً لعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظراً لأهمية الصناعة في حياة المجتمعات البشرية أثناء السلم والحرب، حيث يعتمد عليها خمس سكان العالم في معيشتهم بالإضافة إلى مساهمتها الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي للدول الصناعية على الأقل ويرى بعض الكتاب أن الصناعة تمثل ركناً أساسياً من أركان الاقتصاد الوطني سواء في البلدان النامية أم المطورة، وتحتل مكان الصدارة بحكم دورها الكبير في تطوير القطاعات الأخرى، وقدرتها على استيعاب القوى العاملة، وإسهامها الواضح في بناء القاعدة المادية التكتيكية لخلق اقتصاد وطني متين بعيداً عن التشويه، فضلاً عن إمكانياتها الكبيرة في توليد الدخل

(1) كمال أحمد عسكر، بيئة الاستثمار الصناعي في الكويت، ط 1 (الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1983م)، ص147.

القومي وتأمين مستلزمات النهوض الاقتصادي الشامل وتوفير العملات الصعبة عن طريق فاعليتها في تنويع هيكل الصادرات، مع ما سيتبع ذلك من تغيير اجتماعي وتطور معرفي ونمو حضري وعمراني، تتوافر له كل مقومات الاستمرار والتنامي من خلال الخدمات التعليمية والصحية والوسائل الترفيهية الأخرى. أما مدحت كاظم القرشي فيرى أن التصنيع يمثل أحد الجوانب الأساسية التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية دون أن يؤدي ذلك في نفس الوقت إلى تطوير القطاع الصناعي.

لهذا فإن التصنيع وعملية التنمية الاقتصادية هما شيئيان متلازمان، ويعتبر التصنيع قمة عمليات التنمية الاقتصادية وتطوير حياة الإنسان عامة، ففيه استغلال للموارد بطريقة أمثل وهو الأسلوب الأسرع في التحول الاقتصادي بالإضافة الكبيرة في القيمة للمنتجات الأولية وخلق فرص العمل وزيادة المعرفة والوعي الاجتماعي بما يساهم في التجانس فتتصهر المجموعات في أعراقها ومفاهيمها في داخل مجموعة العمل الواحدة. إن للاستثمار في القطاع الصناعي دوراً هاماً في تنمية المجتمع، حيث يتميز قطاع الصناعة بامتلاكه للقوى القادرة على التأثير في النظم الاقتصادية، وبالتالي فإن قطاع الصناعة يأخذ على عاتقه دوراً أساسياً في رفع مستوى المعيشة لأبناء المجتمع. كما للاستثمار في القطاع الصناعي دوراً هاماً في توفير فرص العمل والتخفيف من البطالة.[1]

ب- الخصائص:

- تتوفر في الصناعة العديد من المزايا والخصائص التي لا تتوفر في غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى، لما تملكه من قدرة القيام بشكل مستمر بتطوير الأساليب الفنية للإنتاج وتنويع منتجاتها. فالصناعة بالإضافة إلى كونها تنتج وسائل الإنتاج الخاصة بها، فهي أيضاً التي تزود الأنشطة الاقتصادية المختلفة، بوسائل الإنتاج التي تعتمد عليها في مزاولة نشاطها وتحسين مخرجاتها وتطورها.

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد ، مبادئ وسياسات الاستثمار (الإسكندرية ، دار الجامعة ، 2010م) ص 54.

– تتسم الصناعة بقدرتها على النمو والتطور السريع، مقارنة ببقية القطاعات، وذلك نتيجة لتنوع أنشطتها ومنتجاتها. فهي تقوم بإنتاج جزء كبير من المواد الاستهلاكية المختلفة، وتنتج مختلف أنواع الطاقة التي يتم استخدامها سواءً للاستهلاك الشخصي أو الإنتاجي.[1]

– سهولة التحكم في كمية الإنتاج، وكذلك التحكم في نوعية المنتجات بما يتناسب مع رغبات وأذواق المستهلكين المتنوعة، قد جعل الصناعة أكثر قدرة على المنافسة من بقية الأنشطة الاقتصادية وخصوصاً الزراعة. فيلاحظ أن من فوائد الصناعة مقارنة بالزراعة ما يلي:[2]

أ– تتسم الصناعة بسهولة زيادة طاقتها الإنتاجية، وفقاً لما تزود به من مكائن وآلات ومواد خام وأيدي عاملة.

ب– تصنيع المواد الخام الزراعية يزيد من منفعتها وقيمتها الاقتصادية، بدلاً من تصديرها بحالتها الأولية إلى الخارج.

ج– يوفر الدخل المتولد في المناطق الحضرية، المرتفع والمنتعش بسبب التوسع الصناعي، حافزاً دائماً للإنتاج الزراعي والإنتاجية، من خلال زيادة الطلب على الغذاء.

---

(1)حميد جاسم وآخرون، الاقتصاد الصناعي(بغداد، دار الكتب للطباعة والنشر، 1979)، ص309.

(2) اقتصاديات التنمية، مالكوم جبلز وآخرون،(الرياض، دار المريخ، 1995م) ص879.

النوع الثالث: الاستثمار العقاري: -

النشأة والتطور:

ارتبط العقار بالإنسان منذ أن أوجده الله في هذه الدنيا، فمنذ أن أنزل الله آدم إلى الأرض، بحث هو وبنوه ومن بعده عن مكان يكون لهم سكناً، بل وظهرت حاجتهم إلى الاستفادة من الأرض والعقار في معاشهم. فهذه أرض يستصلحونها وأخرى يقيمون عليها تجارتهم ليقتاتوا منها، حتى فيما يخص دينّهم فهم محتاجون لمكان يخصصونه لعبادتهم.

غير أنه يمكن القول بأن العقار في أول العهد البشري لم يكن يقصد بتملكه سوى الانتفاع المباشر، بالسكن أو الاستصلاح أو غيرهما من سبل الانتفاع، ولم يكن ينتقل ليكون مصدراً من مصادر حفظ الأموال، وسبيلاً من سبل التجارة إلا في العصور المتأخرة، بل حتى تلك العصور التي ظهر فيها البذخ وكثر فيها الترف حتى أصبح كبراء القوم يتباهون بتملك القصور والضياع، حتى في هذا العصر لم ينتقل العقار ليكون مجالاً للمتاجرة يمتهن العمل فيه مجموعة من الناس، ولذا قلما نجد في كتب الفقهاء الأقدمين بل وحتى المتأخرين منهم من يتكلم عن تملك العقار بقصد التجارة، إلا في صورة محدودة تتعلق بتأجير العقار على وجه الاستغلال، ويمكن أن يقال: أن بعض هذا الاستغلال إنما حصل بالاستغناء عن العقار، بل ربما لم يدر بخلد صاحبه عند إنشائه قصد الاستغلال بالكراء، وقد يكون من أسباب ذلك أن تملك العقارات يحتاج إلى أموال عظيمة يعجز عنها الأفراد وإنما تتحصل بتجدد التوارث.[1]

في العصر الحديث انتقل العقار من دوره التقليدي كمكان للسكن أو الزرع ليصبح أحد أهم الأنشطة التجارية، بل ويكون أعز الأموال وأفضل ما تحفظ به الثروات. وعليه يمكن تقسيم المراحل التي مر بها العقار إلى ثلاث مراحل:

---

(1) أحمد عبدالعزيز، نوازل العقار، (السعودية ، دار الميمان للنشر والتوزيع ، 2013م) ص59- 60

المرحلة الأولى: وهي تلك المرحلة التي يتملك العقار فيه للسكن والمعاش بقدر لا يتجاوز حاجة الإنسان.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي تحول في تملك العقار لينتقل من حد المعاش إلى الترفه والتكاثر.

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي تحول فيها تملك العقار من قصد الاقتناء سواء كان للمعاش أم للترفه ليكون العقار منشطاً تجارياً، وسبيل للمضاربة وتحصيل الأموال.

أولاً: تعريف العقار في اللغة:

العقار: الضيعة[1] والنخل والأرض ونحو ذلك، يقال: مال له دار ولا عقار.[2]

قال في المصباح المنير: (العقار كل ملك ثابت له أصل كالدار والنخل).[3] ومن أهل اللغة من يخص العقار بالنخل، فيقال للنخل خاصة من بين المال عقارا.[4] وفي الحديث (مَنْ بَاعَ دَارًا وَلَمْ يَجْعَلْ ثَمَنَهَا فِي مِثْلِهَا لَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِيهَا).[5]

وأطلق بعضهم العقار بمعنى اليبس، بكل ما ليس بماء فهو عقار على هذا الإطلاق.

ثانياً: تعريف الاستثمار العقاري في الاصطلاح الاقتصادي:

الاستثمار العقاري هو أحد الأنشطة التجارية التي تختص باستثمار الأموال، وذلك في مجال الإنشاء والتعمير، من أجل تحقيق الربح المادي للمستثمر، وفي الأونة الأخيرة ازداد إقبال الكثيرين من المستثمرين على الاستثمار العقاري نظرا لأنه من

---

(1) الضياع جمع الضيعة، وهي العقار والدور سميت ضياعاً، لانها تضيع إذا ترك تعهدها وعمارتها، انظر: تاج العروس، ج21، ص432، القاموس المحيط، ج1، ص960، تهذيب اللغة، ج3، ص47

(2) انظر تاج العروس، ج13، ص110، ولسان العرب، ج4، ص 497. مختار الصحاح، ص187. والقاموس المحيط، ج1، ص570، المغرب في ترتيب المعرب، ج2، ص421.

(3) المصباح المنير، مرجع سابق، ص421.

(4) لسان العرب، مرجع سابق، ص597.

5) أخرجه بن ماجه في السنن، كتاب الرهون، باب من باع عقاراً ولم يجعل ثمنه في مثله، حديث رقم2491، ج2، ص67. والحديث حسنه الشيخ الألباني رحمه الله في السلسلة الصحيحة (326/5) بمجموع طرقه وشواهده

أقل الأنشطة التجارية الاستثمارية خطورة بالإضافة إلى قدرة الاستثمار العقاري في المساعدة على ازدهار الاقتصاد عند أغلب دول العالم، وظهر هذا جليا في العديد من الدول المتقدمة التي أصبحت مصدر هام لجذب العديد من المستثمرين وخاصة في مجال الاستثمار العقاري.

يعرف الاستثمار العقاري بأنه: أحد الأنشطة الاقتصادية التي يتم من خلاله تدوير المدخلات الأربعة (المال، المعدات، المواد، العمالة)، والأرض لإنتاج سلعة تتمثل في وحدة عقارية (سكنية، إدارية، تجارية، سياحية).

وقد عرف معهد التخطيط القومي المصري الاستثمار العقاري بأنه (الإسكان ــ كمنتج عقاري ــ له مكونات معروفة أرض ــ مواد بناء ــ عمالة ــ تمويل... بهذه المكونات تكتمل الوحدة السكنية بمرافقها).[1]

كما عُرف أيضاً بأنه (تمويل المشروعات التي تختص بتشييد المباني بمختلف أنواعها إن كانت مجمعات سكنية أو شعبية أو تجارية أو مساكن فاخرة وبيع هذه المباني أو تأجيرها والاستفادة من الربح أو الدخل الذي يأتي من بيع هذه المباني، وكذلك شراء الأراضي السكنية أو الزراعية وانتظار زيادة الأسعار وبيع هذه الأراضي بربح معين.[2]

ثالثاً: الأهمية والخصائص:

1- الأهمية:

يعد الاستثمار العقاري ــ خاصة للأغراض السكنية ــ من أهم مكونات إجمالي الاستثمار القومي لأي دولة في العالم، وتلعب المؤسسات المالية (المصرفية وغير المصرفية) دوراً أساسياً في تنشيط الاستثمار العقاري. وقد أشارت دراسة أعدها البنك الدولي بأن كل دولار يستثمر في قطاع الإسكان ينتج عنه دولارين إضافيين في

---

(1) عصام عباس وآخرون، (مصر ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، يوليو1999م) ص ص 202 – 203.

(2) بتول الطيب علي محمد تمويل الاستثمار العقاري بالصيغ الإسلامية، (السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2000م)، ص41.

أنشطة اقتصادية أخرى نظراً لارتباطه بكافة القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتمثل نسبة العمالة في قطاع الإسكان من 1% إلى 3% من مجموع القوى العاملة الموجودة، كما أن كل فرصة عمل جيدة في هذا القطاع ينتج عنها بالضرورة فرصتين عمل في قطاعات إنتاجية وخدمات أخرى.

وبذلك نستطيع القول بأن قطاع الإسكان هو قطاع اقتصادي يساهم بدور فعال في توليد جزء كبير من الدخل وتوظيف العمالة وزيادة الاستثمار سواء عن طريق بناء وحدات سكنية أو الاستثمار في قطاع الصناعة عن طريق بناء العديد من المصانع لإنتاج مستلزمات البناء والتشييد، وهو ما يسمى بآلية الدفع إلى الإمام والدفع إلى الخلف في المشروعات التي يعتمد عليها الاقتصاد القومي في دفع عملية التنمية الاقتصادية الشاملة خاصة في مراحله الأولى، أي أن قطاع الإسكان يعد قطاع إنتاجي يدفع التنمية إلى الإمام من خلال تقديم المنتجات النهائية وهي الوحدات السكنية مستخدماً وسائل انتاج مختلفة من استثمارات وعمالة ومستهلكاً لمواد البناء والتشييد بالإضافة إلى الدخل المتولد من القطاع.

ونظراً لحاجة قطاع الإسكان إلى مواد بناء وتركيبات صحية وكهربائية وميكانيكية فإن ذلك يدفع ويشجع إلى إقامة وحدات صناعية لإنتاج هذه المواد والتركيبات، وبذلك يدفع قطاع الإسكان إلى التوسع في المشروعات الإنتاجية من خلال آلية الدفع إلى الخلف مسبباً في زيادة الاستثمارات والتوظيف والدخل.[1]

ويعتبر الاستثمار العقاري من أنواع الاستثمارات التي لابد وأن يتوافر فيها الخبرة والدراية الكافية حتى يكون الاستثمار العقاري ناجحاً، وعلى الرغم من أن الاستثمار العقاري كان ومازال يُنظر إليه على أنه من أفضل أنواع الاستثمار، ويمكن عن طريقه تحقيق أقصى قدر من الربح، إلا أن بعض الاستثمارات العقارية

---

(1) عبد الحكيم جمعة، دور التمويل العقاري في تنشيط سوق العقارات وحل مشكلة الإسكان(مصر ، مجلة المع هد العالي للدراسات النوعية ،) ص26.

قد تعرضت لكثير من الانهيارات والعقبات، ونتج عن ذلك أضرار كبيرة على المستثمرين نتيجة الاختيارات غير الموفقة للعقارات الخاصة بهم أو لطريقة إدارة تلك الأموال أو وقوعهم في أخطاء خاصة بتقييم الفرص الاستثمارية أدت بهم إلى اتخاذ قرارات خاطئة.[1] وتحتل المتاجرة بالعقار المركز الثاني في عالم الاستثمار بعد الأوراق المالية، ويتم الاستثمار فيها بشكلين، أمّا بشكل مباشر عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي (مبان، أراضي) وإما بشكل غير مباشر عندما يقوم بشراء سند عقاري صادر عن بمك عقاري مثلاً، أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى صناديق الاستثمار العقارية والمعروفة تحت مسمى (Real Estate Investment Trust) واختصارها(REITS).[2] وتصدر هذه المؤسسات أوراقاً مالية غالباً ما تكون سندات تحصل بواسطتها على أموال تستخدمها فيما بعد في تمويل مباني أو شرا العقارات. ويلاقي الاستثمار في العقار اهتماماً كبيراً من قبل المستثمرين سواء في السوق المحلي أو في السوق الأجنبي، وقد تأسست في معظم الدول بنوك عقارية متخصصة في منح القروض العقارية، كما تأسست فيها أيضاً مجموعة من الشركات الاستثمارية المتخصصة بالعقارات.

2- الخصائص:

ويتصف الاستثمار العقاري بالخصائص التالية:

- يوفر الاستثمار في العقار للمستثمر درجة مرتفعة نسبياً من الأمان تفوق تلك المحققة في الاستثمار في الأوراق المالية. ذلك لأن المستثمر في العقار يحوزاً أصلاً حقيقاً له مطلق الحرية بالتصرف فيه سواء بالبيع أو بالتأجير، كما أن حيازة سندات عقارية مضمونة بعقار تهيء لحاملها الاستيلاء على الضمان في حالة توقف المدين عن سداد قيمة السند.

---

(1) محمد مطر؛ مرجع سابق، ص 79.

(2) المرجع سابق، ص67.

– يتمتع المستثمر في العقار في الأقطار التي تستوفي فيها ضريبة الدخل ببعض المزايا الضريبية التي لا يتمتع بها المستثمرون في المجالات الأخرى، فحملة السندات العقارية مثلاً يعفون من ضريبة الدخل المستحقة على فوائد مستنداتهم.

– نظراً لأن مصادر الاستثمار في العقارات، خصوصاً متى كان المستثمر مؤسسة مالية هي من قروض طويلة الأجل، لذا فإن تكلفة تمويل هذه الاستثمارات تكون مرتفعة نسبياً. ومع ذلك يمكن لتلك المؤسسات تحقيق عوائد مرتفعة على استثماراتها في الأمد الطويل إذا استطاعت استغلال مزايا المتاجرة بالملكية Leverage.

– لا يتوفر للاستثمار في العقارات سوق ثانوي منظم كما يتوفر للأوراق المالية. من هنا فإن إمكانية تسويق العقارات ليست مرنة بالقدر الكافي، مما يترتب عليه انخفاض نسبي في درجة سيولة الاستثمارات العقارية.

– تفتقر أدوات الاستثمار في العقارات إلى عنصر التجانس، لذا يلاقي المستثمر فيها مصاعب شتى سوى في عملية تقييمها أو في احتساب معدلات العوائد المحققة منها مما يتطلب من المستثمر في سوق العقار أن يكون متخصصاً وعلى دراية واسعة بمجالات الاستثمار فيه.[1]

(1) محمد مطر؛ مرجع السابق، ص69.

رابعاً: أنواع الاستثمارات العقارية: [1]

1- الاستثمار العقاري التجاري وهو عمل المشروعات الضخمة السكانية وتأجيرها أو بيعها والحصول على ربح معين أو شراء وبيع الأراضي وانتظار ارتفاع الأسعار وبيعها عند زيادة سعرها.

2ـ الاستثمارات العقارية الزراعية وهو الاستثمار في مجال الأراضي الزراعية اي في شراء وبيع هذه الأراضي أو تجهيز هذه الأراضي والاستثمار في الأراضي عن طريق زراعتها والاهتمام بها.

3ـ الاستثمارات العقارية الصناعية وهو بناء المصانع الضخمة بحسب مواصفات المشروع الذي قامت تلك المصانع من أجله ويعتبر من الاستثمارات الناجحة في بلد يحتاج إلى نهوض البنيات الأساسية.

خامساً: العوامل المؤثرة في الاستثمار العقاري:

ـ الإجراءات التي تصدرها الحكومة والقوانين التي تؤثر تأثيراً مباشراً في سبيل تطوير الاستثمار العقاري.

ـ عدم توافر المواد التي تساعد في البناء والتشييد.

ـ عدم توفر الخدمات الحكومية مثل المياه والكهرباء.

ـ الاستثمارات العقارية السياحية وهو بناء وتشييد الفنادق السياحية الضخمة التي تعمل على جذب السياح وذلك بالاهتمام بتطوير الأشكال المعمارية كتلك الفنادق.

ـ الاستثمار في تطوير وبناء المباني الخدمات.[2]

---

1) المرجع السابق، ص42-43.

2) المرجع السابق، ص42.

أولاً: أدوات الاستثمار: -

تُعرف أداة الاستثمار بأنها الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء المبلغ الذي يستثمره ويطلق البعض علي أدوات الاستثمار اصطلاح وسائط وأدوات الاستثمار المتاحة للمستثمر في المجالات المختلفة.[1]

وتبوب أدوات الاستثمار المتاحة للمستثمر من زاوية نوع الأصل محل الاستثمار إلى استثمارات حقيقية وأخرى مالية:

(1)أدوات الاستثمار الحقيقية أو الاقتصادية:

يعتبر الاستثمار حقيقاً أو اقتصادياً عندما يكون للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار، السلع، الذهب....الخ.

وتقسم أدوات الاستثمار الحقيقي إلى عدة أقسام هي:

أ- الاستثمار في المشروعات الاقتصادية:

الهدف من الاستثمار في المشروعات الاقتصادية الإنتاجية أو في الأصول الرأسمالية عموماً هو تحقيق أكبر ربح ممكن للمستثمرين. لذا يهتم المستثمرون عادة بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية قبل إقدامهم على الاستثمار.[2]

يعتبر الاستثمار في المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار انتشاراً.

وتتنوع أنشطته ما بين صناعي وتجاري وزراعي وخدمي. كما يعتبر المشروع الاقتصادي من أدوات الاستثمار الحقيقية لأنه يقوم على أصول حقيقية كالآلات والمعدات ووسائل النقل وغيرها من الأدوات الإنتاجية. كما أن تشغيل هذه الأصول معاً يؤدي إلى إنتاج قيمة مضافة تزيد من ثروة المالك وتنعكس في شكل زيادة على

---

(1) زياد رمضان ، مرجع سابق، ص35 -37.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية ط 1(القاهرة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2003م) ص25

الناتج القومي. وللاستثمار في المشروعات الاقتصادية مجموعة من الخصائص الإيجابية نوجزها فيما يلي.[1]

– يحقق المستثمر في المشروعات الاقتصادية عائداً معقولاً ومستمراً لذا يعتبر المشروع الاقتصادي من أنسب أدوات الاستثمار ذات الدخل المستمر.

– يتوافر لدى المستثمر في المشروعات الاقتصادية هامش من الأمان، لأن أي مستثمر يحوز أصلاً له قيمة بحد ذاتها لذا فإن درجة المخاطرة المرتبطة بحدوث خسارة رأسمالية تكون منخفضة جداً.

– يؤدي الاستثمار في المشروعات الاقتصادية دوراً اجتماعياً أكبر مما هو في أوجه الاستثمارات الأخرى لأن المشروعات الاقتصادية تنتج سلعاً أو خدمات تحقق إشباعاً حقيقياً لأفراد المجتمع. هذا إضافة إلى أن هذه المشروعات توظف الجزء الأكبر من العمالة الوطنية وبالتالي تشكل مصدراً رئيسياً لدخولهم.

فيما يتعلق بعيوب هذا النوع من الاستثمار فتتمثل في انخفاض درجة سيولة رأس المال المستثمر. فالأصول الثابتة في المشروعات خصوصاً الصناعية والزراعية منها تشكل الجانب الرئيسي من رأس مال المستثمر وهي أصول غير قابلة للتسويق السريع فيما لو أراد المستثمر تسييلها.

ب– الاستثمار في الإنشاءات:

يشمل الاستثمار في الإنشاءات العقارية والأبنية السكنية لأنها تدخل ضمن التكوين الرأسمالي ولكونها تعمر طويلاً. ويشكل الاستثمار في الإنشاءات أيضاً المباني الصناعية والمصارف والمباني التجارية ومباني الخدمات العامة وغيرها من الأصول

(1) قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق (الاردن ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2009م) ص 297.

التي تستخدم من أجل الإنتاج طوال سنوات مستقبلية – بعد أن ينتهي العام الذي أنتجت فيه.[1]

ج- الاستثمار في المخزون السلعي:

يقصد بالاستثمار في المخزون السلعي التغيير في قيمة المخزون الصناعي والتجاري سواء تعلق بمواد أولية نصف مصنوعة أو تامة الصنع عن قيمة المخزون من هذه المواد الذي كان موجوداً في أول العام.[2]

فإذا لم يحدث أي تغيير في المخزون السلعي عن الفترة السابقة فلا يمكن اعتبار أن هنالك استثماراً في المخزون لأنه سبق وتم احتسابه ضمن تدفق الإنفاق الاستثماري خلال السنوات السابقة. ويعتبر الاستثمار في المخزون السلعي من أسرع أنواع الاستثمار تأثراً بمستوى الإنتاج والمبيعات وكذلك سعر الفائدة. حيث يقارن المستثمر بين الاحتفاظ بالاستثمار العيني في شكل مخزون وبين سعر الفائدة الذي سيحصل عليه لو أودع أمواله لدى مؤسسة مالية إضافية إلى بعض العوامل المهمة كتكاليف التخزين ومعدل التلف وتكلفة التأمين وغيرها.وتتمتع بعض السلع بمزايا خاصة تجعلها صالحة للاستثمار لدرجة أن تنشأ لها أسواق متخصصة على غرار أسواق الأوراق المالية مثل سوق القطن في نيويورك وآخر للذهب في لندن وثالث للبن في البرازيل ورابع للشاي في سيريلانكا. ويتم التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع عن طريق عقود خاصة تعرف باسم المستقبليات (Futures) وهي عقد بين طرفين هما منتج السلعة ووكيل أو سمسار غالباُ ما يكون مكتب سمسرة يتعهد فيه المنتج للسمسمار بتسليم كمية معينة من قيمة العقد.[3]

---

(1) خالد بن عبد الرحمن المشعل ، الجانب النظري لدالة الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، (الرياض، دار صادر ،1385هـ) ص22.

(2) المرجع سابق، ص29.

3) زياد رمضان، مرجع سابق، ص43.

(2) أدوات الاستثمار المالي: (غير الحقيقي).

يمكن تصنيف أدوات الاستثمار المالي ضمن أشكال ثلاثة إما قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل على النحو التالي:

أ- الاستثمار بالامتلاك:

يمثل شراء الأسهم والمتاجرة بها الصيغة الرئيسية لهذا النوع من الاستثمار.[1] ويمكن التفرقة بين نوعين من الأسهم[2] هما:

1- الأسهم العادية: وهي تمثل أموال ملكية يتمتع حاملها بحقوق حددتها الأعراف وقانون الشركات ومن أهمها الحق في الربح الموزع والتصويت والانتخاب وغيرها من الحقوق.

2- الأسهم الممتازة: الأسهم الممتازة هي أسهم تصدرها الشركة إلى جانب الأسهم العادية. وقد سميت هذه الاسهم أسهماً الممتازة لأنها تختلف عن الأسهم العادية في ان لها حق الأولوية على الأسهم العادية في الحصول على حقوقها حيث يتمتع حملة الأسهم الممتازة بحق الأولوية في الحصول على الأرباح وكذلك الأموال الناتجة عن تصفية أعمال الشركات.

من المعلوم أن لكل سهم سوق مالي تطرح فيه للاكتتاب وأن لكل سوق مالي مؤشراً عاماً يقيس درجة تقدم أو تراجع تلك السوق. ومن المؤشرات المعروفة في هذا المجال مؤشر (Dow Jones) لبورصة نيويورك ومؤشر (Nekkei) لبورصة طوكيو، ومؤشر (Ft100) لبورصة لندن، ومؤشر(Hangseng) لبورصة هونج كونج، ومؤشر (Dax) لبورصة فرانكفورت، ومؤشر (Cas40) لبورصة باريس وهكذا بالنسبة لجميع البورصات. وجميع هذه المؤشرات تستخدم للدلالة على الحركة الإجمالية لسوق الأسهم.[3] وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار في أسواق الأسهم

---

(1) رياض أسعد ، الاستثمار في الأوراق المالية (القاهرة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ، 1991م) ص53.

(2) زياد رمضان، مرجع سابق، ص56-57

(3) رياض أسعد، مرجع سابق ص54.

يتضمن قدراً من المخاطرة كغيره من الاستثمارات وذلك بسبب التقلبات في توقعات المتعاملين في هذه الأسواق بالإضافة إلى تغيير أوضاع السياسات المالية والنقدية لمواجهة أحوال الكساد والتضخم وغيرها من العوامل.

ب- الاستثمار بالإقراض:

يعتبر هذا النوع من الاستثمار أحد أهم أشكال الاستثمارات المالية.[1] وتكمن أهميته في كونه يؤدي عدداً من الوظائف في وقت واحد وعلى نطاق أوسع. فالبناء المالي والاستثماري لأي دولة ولأي اقتصاد يقوم عملياً على الاستفادة من فكرة الإقراض والاقتراض بين مختلف قطاعات التمويل والإنتاج لتحقيق مجمل أهداف التنمية الاقتصادية. فالسند الذي يشتريه المستثمر هو عبارة عن قرض يقدمه لغيره (لشركة أو مصرف أو جهة شبه حكومية أو الدولة نفسها وغيرها من الجهات). وكذلك الأمر بالنسبة لشهادات الإيداع ولهذا فإن دوائر المال والاستثمار تستخدم عبارة أخرى لدلالته على هذا النوع من الاستثمارات حيث تطلق عليه (أدوات الدين)، ويمكن تصنيف أدوات الدين بين آجال وهي الأجل القصير والمتوسط والطويل.[2]

أ- أدوات الأجل القصير:

تمتد آجال أدوات الدين قصير الأجل من يوم إلى سنة. وتختلف هذه الأدوات ذات الأجل القصير بين سوق وآخر من حيث أنواعها ومسمياتها ولهذا فإننا سنقوم باستعراض أشهر الأدوات المستخدمة في الأسواق النقدية وهي:

- أذونات الخزانة Treasury Bills.
- الودائع لأجل Time Deposits.

---

1) المرجع السابق، ص56-57.

2) حمزة الزبيدي الاستثمار في الأوراق المالية ، (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2001م) ، ص 85.

- شهادات الإيداع Certificates of Deposits.
- الأوراق التجارية Commercial Papers.
- القبولات المصرفية 'Bankers of Acceptances.
- اتفاقيات إعادة الشراء Repurchase Agreement(Repo).

ب- أدوات الأجل المتوسط:

أدوات الأجل المتوسط هي الادوات التي يتراوح أجلها بشكل عام بين سنة وثلاث سنوات. وتلقى هذه الأدوات اهتماماً ملموساً لدى مدراء الاستثمار حيث يمثل الأجل المتوسط في محافظهم الاستثمارية منهج الوسطية والاعتدال الذي يراعي بين تحصيل عائد مناسب وتحمل خطر معقول في المقابل. ويلاحظ أن الأدوات المتاحة في الأجل المتوسط تتميز بمراعاتها لتطوير مستويات أسعار الفائدة في المستقبل وأنها مبنية على أساس أخذ ذلك في الاعتبار. ومن أهم أدوات الأجل المتوسط ما يلي[1]:

- إصدارات الخزنة لأجل متوسط Treasury Notes.
- الأوراق أو السندات ذات الفائدة المتغيرةFloating Rate Notes.
- شهادات الإيداع لأجل يزيد عن عامين.
- شهادات الإيداع ذات الفائدة المتغيرة Floating Rate Certificates of Deposits.
- القروض المصرفية وخاصة منها القروض المصرفية الدولية Euro Loans or Euro Credits.
- أية سندات أو برامج دين لأجل متوسط.

ج- أدوات الأجل الطويل:

(1) طاهر حردان ، أساسيات الاستثمار ، (عمان : دار المستقبل للنشر ، 2012م) ، ص ص 16 – 17.

تعتبر السندات Bonds طويلة الأجل بكافة أنواعها العمود الفقري للاستثمار في الأدوات طويلة الأجل. وبالرغم من عدم وجود فاصل قاطع ما بين ما يعد أصلاً متوسطاً وما يعد أصلاً طويلاً في الاستثمارات المالية، إلا أن أدبيات الاستثمار المالي تتفق في معظمها على أن يعتبر الاستثمار طويل الأجل كل استثمار يتراوح أجله بين ثلاثة سنوات وثلاثين سنة. لذا فإن الأوراق ذات الفائدة المتغيرة وكذلك القروض المصرفية طويلة الأجل تعتبر من الأدوات المستخدمة في الأجل الطويل مع ملاحظة أنها لا تتأثر سلباً بارتفاع أسعار الفائدة باعتبارها لا تنطوي في غالبها على كوبون (فائدة) ثابتة حتى الاستحقاق النهائي.

(3) استثمار ينطوي على تحويل الإقراض إلى امتلاك:

تمت الإشارة في الجزء أعلاه إلى أدوات الاستثمار المالي تنقسم إلى أدوات الاستثمار بالامتلاك وأخرى بالإقتراض كما تم توزيع أدوات الاقتراض إلى ثلاثة آجال هي القصير والمتوسط والطويل. غير أن محافظ الاستثمار ما يزال أمامها مجالات للاستثمار في بعض الأدوات التي تتميز بخصوصية يصعب معها اعتبارها بالامتلاك أو الاقتراض، كما يصعب حصرها بأجل دون غيره وهي تشمل بإيجاز الآتي:

- السندات القابلة للتحويل إلى أسهم Convertibles.
- حقوق الامتياز Warrants.
- السندات التي لا تعطي فائدة Zero Coupon Bonds.
- صناديق الاستثمار Investment Funds.
- حصص الاستثمار المباشر Direct Investment Participations.
- الأدوات المالية الجديدة(المشتقات) New Financial Adversatives Investment.
- الذهب Gold.

عموماً تتميز أدوات الاستثمار المالي بعدة مزايا منها[1]:

– للأوراق المالية أسواق على درجة عالية من الكفاءة والتنظيم قلما تتوفر لأدوات الاستثمار الأخرى، فبجانب السوق الأول لها Primary Market يوجد سوق ثانوي Secondary Market.

– بجانب الأسواق المالية المحلية توجد للأوراق المالية أسواق دولية توفر للأوراق المالية مرونة كبيرة في تداولها وبالتالي تزيد من درجة سيولة الأموال المستثمر فيها.

– تكاليف المتاجرة بالأوراق المالية تكون عادة منخفضة بالمقارنة مع تكاليف المتاجرة بالأدوات الأخرى. هذا إضافة إلى أن هذه الأوراق المالية لا تحتاج إلى نفقات تخزين أو صيانة كما هو الحال في الأصول الحقيقية كالعقار والسلع.

– تتمتع الأوراق المالية بخاصية التجانس Homogeneity فأسهم شركة معينة أو سنداتها غالباً ما تكون مدرجة بالبورصة مما يسهل من عملية تقييمها ويسهل أيضاً من عملية احتساب معدل العائد المحقق من كل ورقة مالية.

– يحتاج الاستثمار في الأوراق المالية في غالب الأحوال إلى خبرات متخصصة يتوجب توافرها في المستثمر كتلك المطلوب توافرها في الأدوات الأخرى. ويعود السبب في ذلك لتوفر المختصين والوسطاء والسماسرة بصورة أكثر تنظيماً مما هي عليه في الادوات الاستثمارية الأخرى.

ثانياً: المعوقات: -

قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بتصنيف العناصر المعوقة للاستثمار ضمن مجموعات من حيث ترتيب أهميتها في اتخاذ قرار الاستثمار، ويمكن تعميم

(1) د. محمد مطر، مرجع سابق، ص66–68.

هذه المعوقات على جميع الدول النامية باعتبار الدول العربية جزءا لا يتجزأ من الدول النامية، وذلك على النحو التالي:[1]

المجمـــوعة الأولى:

- عدم الاستقرار السياسي الاقتصادي.
- البيروقراطية الإدارية وصعوبة التسجيل والترخيص.
- عدم وضوح واستقرار قوانين الاستثمار.
- عدم ثبات وتدهور سعر صرف
- العملة المحلية.
- القيود المفروضة على تحويل الأرباح وأصل الاستثمار للخارج.
- عدم توافر الكفاءات الإنتاجية لتشجيع الاستثمار.

المجمـــوعة الثانية:

- عدم توافر مناخ استثماري ملائم.
- عدم توافر النقد الأجنبي.
- صعوبة التعامل مع الأجهزة المعنية بالاستثمار.
- صعوبة التنقل والحصول على تأشيرات الدخول.
- عدم توافر الأيدي العاملة المدبرة.
- عدم وجود جهة واحدة ترعى مصالح المستثمر.
- صعوبة تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار.
- عدم توافر شريك محلي من القطر المضيف.[2]

المجمـــوعة الثالثـــة:

- عدم توافر البنى الهيكلية وعناصر الإنتاج.

---

(1) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD تقرير الاستثمار العالمي 2002م، جنيف، ص163

(2) إيمان محمد محب زكي، مبادئ الاقتصاد الجزئي(القاهرة، مركز الاسكندرية للكتاب ،1995م) ص19

- عدم توافر الاستقرار الأمني.
- ازدواجية الضرائب وارتفاع معدلاتها.
- ارتفاع معدلات التضخم.
- تسلط السلطة الحكومية.
- عدم توافر خرائط استثمارية.

المجمـــوعة الرابعـــة:

- غياب الدعم المادي والمعنوي من قبل القطر المضيف.
- محدودية السوق المحلية وعدم توافر فرص استثمارية.
- احتكار القطاع العام لمعظم الأنشطة الاقتصادية.
- عدم توافر أنظمة مصرفية متطورة.
- تفشي الرشاوي والعمولات.
- غياب التكامل الاقتصادي العربي.

المجموعـــة الخامســـة:

- عدم توافر بنوك للمعلومات.
- عدم توافر التنسيق بين الدوائر الرسمية المعنية والاستثمار.
- عدم تنفيذ التزامات القطر المضيف بالاستثمار.
- عدم وجود سوق مالية متطورة.
- عدم ثبات السياسة الاستثمارية.
- ارتفاع معدلات الفائدة على التسجيلات الائتمانية.
- عدم وجود سوق منظمة للأوراق المالية.
- عدم كفاية الحوافز للاستثمارات الوافرة.

في هذا الصدد هناك وجهات نظر متطورة مرتبطة بالمناخ الاستثماري، منها وجهة نظر المستثمر، والذي يسعى إلى توفير مناخ استثماري مناسب لاستثماراته،

دون دخول في مشاكل مع الدولة المضيفة للاستثمار، وهناك وجهة نظر الدولة المضيفة، حيث تقيس آثار هذا الاستثمار من حيث الفوائد والتكاليف، وهناك وجهات نظر أخرى.[1] ترتبط بالمناخ في الدول المستثمرة، كما أن هناك وجهات نظر الدول المجاورة.

ثالثاً: دوافع الاستثمار: -

إن مضمون ادخار الأموال واستثمارها في المشروعات المختلفة يقوم على أساس الفائدة أو على المردود الذي يتوقع الحصول عليه مستقبلاً عند التضحية بجزء من الاستهلاك في الوقت الحاضر. وبعبارة أخرى فإن التضحية بجزء من الاستهلاك سيؤدي إلى زيادة في الاستهلاك المستقبلي. ولا شك أن عملية الاستثمار عملية مضنية وطويلة، ولكن يعرف المستثمرون أن الاحتفاظ بالنقود لها تكلفة ناجمة عن فرصة بديلة ضائعة. فالاحتفاظ بالنقود دون استثمارها يؤدي إلى فقدان أصحابها لعائد كان يمكن الحصول عليه إذا استثمرت. لذلك لا يأبه المستثمرون بما يعتري ميادين الاستثمارات ومجالاته المختلفة من أمور صعبة وشائكة ويتجهون نحو هذه الميادين لاستثمار أموالهم رغم هذه الظروف لعلمهم بأن فرص الحصول على مردود مجزي من جهودهم الاستثمارية أكبر إذ ما عولجت جوانب المشروعات الاستثمارية المختلفة بحرص وإيجابية وبناء على طرق التحليل العلمي في دراسة واختيار المشروعات.[2]

ونتيجة للتطور العلمي والفني السريع في عصرنا الحديث ولاتساع استخدامات المعارف المكتسبة من هذا التطور الحديث في مجالات الأعمال خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، فإن الطموحات الواسعة لتحقيق مردود مستقبلي يتناسب مع هذه الطموحات جعل الاهتمام بقطاع الاستثمار يتزايد عبر الزمن. وفي إطار التطور

---

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، "مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت،2010م، ص66

(2) عثمان إبراهيم السيد، مرجع سابق، ص37-38.

الاقتصادي العالمي والسعي لتحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية والجهود الفردية لتوسيع نشاطات الأعمال وتحقيق المردود المجزي، لم يعد هناك مجال للمضي في توجيه الاستثمارات، أياً كان نوعها وطبيعتها، بصورة عشوائية أو غير مدروسة. ونظراً لاتجاه المشروعات نحو الكبر نتيجة لعوامل عديدة أفرزتها الظروف الاقتصادية والتكنولوجية المتطورة، فإن الأموال التي بدأت تربط في المجالات الاستثمارية المختلفة قد اتخذت نفس هذا الاتجاه انطلاقاً من هذه الحقيقة التي توضح أن حجم الاستثمارات في المشروعات نفسها بدأت تأخذ تتخذ صورة أكثر جدية وأن الأساليب الفنية التي تفحص جوانب المشروعات نفسها بدأت تتخذ الطابع العلمي. وقد ساعدت هذه الجدية، وإتباع الأساليب الفنية الحديثة في اختيار وتنفيذ المشروعات الاستثمارية على تحقيق نجاحات باهرة في هذا المضمار. وقد شجع هذا النجاح الكثير من المستثمرين لتوسيع وتنويع مجالات استثماراتهم. ولكي يكون المستثمر ناجحاً ينبغي عليه فهم كل إجراء في عملية الاستثمار. وبالإضافة إلى ذلك يجب على المستثمرين التعرف الاستثمارات المتاحة لتوسيع فرص نجاح المشروعات.

وقد أورد محمد مطر دوافع الاستثمار في عدة نقاط هي:[1]

1-توفر درجة عالية من الوعي الاستثماري لدى المواطنين. لأنه بوجود مثل هذا الوعي، يتولد لدى المدخرين حس استثماري بشراء أصول منتجة مما يكسر لدى المدخرين حاجز الرهبة من المستقبل ويحثهم على قبول قدر معقول من المخاطرة سعياً على الحصول على عوائد تزيد من قيمة مدخراتهم.

2-توفر المناخ الاجتماعي والسياسي المناسب للاستثمار وذلك لتوفير حد أدنى من الأمان يشجع المدخرين على تقبل المخاطرة المصاحبة للاستثمار.

(1) محمد مطر، إدارة الاستثمار "الإطار النظري والتطبيقات العملية" مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ص32

3-وجود سوق مال كفء وفعال يوفر المكان والزمان المناسبين للجمع بين رغبات المدخرين الذين يرغبون في استثمار أموالهم وبين رغبات المقترضين.

وهناك عدة عوامل تشجع المستثمرين على الاستثمار ومن أهمها:

- الرغبة في الربح.
- مواجهة احتمالات زيادة الطلب وإتساع الأسواق.
- التقدم العلمي والتكنولوجي.
- الاستثمار بدافع التنمية الاقتصادية.
- توفير الموارد البشرية المتخصصة .
- الاستقرار السياسي والاقتصادي .

الفصل الثالث

تمويل الاستثمار

المبحث الأول : مفهوم التمويل .

المبحث الثانى : أهمية وأهداف والدوافع للتمويل وقرارات الاستثمار

المبحث الثالث : العائد والمخاطر في التمويل والاستثمار

المبحث الأول :مفهوم التمويل

مفاهيم التمويل:

يعتبر التمويل النشاط الرئيسي الذي يرتكز عليه الاستثمار في الشركات والمؤسسات ويتمثل في كيفية الحصول على الموارد المالية من مصادر داخلية وخارجية وتوزيعها على الاستخدامات المختلفة.

أولاً: التمويل من الناحية الاقتصادية: -

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم التمويل من وجهة النظر الاقتصادية، ومنها:

ما قيل بأنّ التمويل هو: تدبير الأموال في المشروع[1].

كما قيل بأنه: مجموع الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع في أي وقت تكون هناك حاجة إليها، ويمكن أن يكون هذا التمويل قصير الأجل أو متوسط الأجل أو طويل الأجل[2].

ومن ذلك أيضاً ما ذهب إليه البعض من أنّ التمويل هو: الإمداد للأصول في أوقات الحاجة إليها[3].

ويلاحظ على هذه التعريفات أنها تتجاهل البعد الاجتماعي للتمويل وتركز فقط على البعد المادي، كما أنها تهمل ذكر مصادر التمويل التي يجب أن تكون مصادر مشروعة، وذلك هو جوهر الاختلاف بين التمويل الإسلامي وغيره. ولذا نتناول فيما يلي مفهوم التمويل الإسلامي.

---

(1) عبد الفتاح دياب حسن ، إدارة التمويل في مشروعات الأعمال سلسلة مطبوعات المجموعة الاستشارية العربية ص31.

(2) جميل محمد سلمان خطاطبة التمويل اللاربوي للمؤسسات الصغيرة في الأردن، ص6، نقلاً عن د. عبد العزيز هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة – بيروت، ط1، 1986م.

(3) المرجع السابق ص38.

ثانياً: مفهوم التمويل الإسلامي:

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم التمويل الإسلامي، ومن هذه التعاريف ما يلي:

ما ذهب إليه البعض من أن التمويل الإسلامي هو: "أن يقوم الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقاً وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري[1].

ومن الملاحظ على هذا التعريف أنه حصر التمويل فقط على أن يكون بين شخصين دون أن يشمل التمويل الذي قد يكون من الدولة أو من المؤسسات المالية والمصرفية.

وذهب جانب آخر إلى تعريفه بأنه: " تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية[2].

ويلاحظ على هذا التعريف أنه اقتصر على التمويل الاستثماري، دون أن يشمل على التمويل التطوعي كالهبة والتبرع كوسائل وعقود تمويل في الإسلام، كما أنه لم يشتمل كذلك على صيغة القرض الحسن.

لذا فإنّ التعريف الأولى بالقبول للتمويل الإسلامي هو: " تقديم ثروة عينية أو نقدية إما على سبيل اللزوم أو التبرع أو التعاون أو الاسترباح من مالكها إلى

(1) فؤاد السرطاوي ، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، ط 1(عمان ، دار المسيرة، 1999م) ص97.
(2) منذر قحف ، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي تحليل فقهي واقتصادي ط 1 (جدة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ،1991م،) ص12.

شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد معنوي أو مادي تحث عليه أو تبيحه الأحكام الشرعية[1].

فهذا التعريف يشمل كآفة أنواع التمويل سواء كان بين شخصين أو بين شخص ومؤسسة مالية أو بينه وبين الدولة، كما يشمل التمويل الاستثماري والتمويل التطوعي.

وجه الخلاف بين التمويل الإسلامي والتمويل الربوي:

توجد بعض الفروق الجوهرية التي تميز التمويل الإسلامي الاستثماري عن التمويل الربوي لاسيما لما يتميز به التمويل الإسلامي من خصائص لا تتوافر في التمويل الربوي، ويتضح ذلك من خلال العناصر التالية:

أ. ملكية رأس المال:

يستمر ملك رأس المال في التمويل الإسلامي للمالك، بينما تنتقل الملكية لرأس المال للطرف الآخر في التمويل الربوي[2].

ب. الربح والخسارة:

1- يشترك الطرفان في الربح – قل أو كثر – حسب اتفاقهما في التمويل الإسلامي، بينما لا ترتبط الزيادة التي يحصل عليها الممول في التمويل الربوي بنتيجة ربحية المشروع ولا بحصة المستفيد من التمويل.

2- الخسارة تقع على رب المال في التمويل الإسلامي، بينما لا يتحمل الممول في التمويل الربوي أي خسارة، أي أن المستفيد في التمويل الإسلامي لا يضمن الخسارة إلا في حال التعدي أو التقصير؛ لأن يده يد أمانة، بينما في التمويل الربوي تعتبر يده يد ضمان.

---

(1) محمد عبد الحميد محمد فرحان ، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة ، دراسة لأهم مصادر التمويل(رسالة ماجستير غير منشورة ، عمان ، 2003م) ص 31.

(2) فؤاد السرطاوي ، مرجع سبق ذكره، ص100.

3- الربح في التمويل الإسلامي ربح حقيقي؛ لأنه ناتج عن زيادة في عناصر الإنتاج، بينما في التمويل الربوي ربح وهمي[1].

ج. طبيعة نشاط الاستثمار:

1- ينحصر التمويل الإسلامي في الأعمال الاستثمارية المتوقع ربحها، بينما يمكن تمويل أي نوع من الأعمال في التمويل الربوي[2].

2- يقتصر التمويل الإسلامي على الأعمال الموافقة للشرع، بينما يمكن تمويل أي نوع من الأعمال في التمويل الربوي " كالمرقص، والبار "ونحوهما.

3- يشترط في التمويل الإسلامي التركيز على المشاريع التي تمتزج فيها عناصر الإنتاج، بينما لا يشترط ذلك في التمويل الربوي، فمثلاً قد يستخدم المستفيد المال في إقراضه بالربا.

تعريف التمويل:

لقد تطور مفهوم التمويل خلال العقدين الأخيرين تطوراً ملحوظاً مما جعلنا نلاحظ تبايناً بين تعاريفه عند الاقتصاديين، فهناك من يعرف التمويل على أنه "الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة فقط، وهو جزء من الإدارة المالية". كما يعرف على أنه "أحد مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال والحكومات"[3].

ويمكن أن نخلص من التعريفين السابقين إلى أنّ المقصود بالتمويل هو توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع والخدمات.

---

(1) الغريب ناصر ، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل(القاهرة ، دار أبو للو للطباعة والنشر ،1996م) ص286.

(2) منذر قحف ، مرجع سبق ذكره ، ص52.

(3) هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحميل المالي(الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر، 2000م) ص77

ويعتبر بعض الكتاب أنّ التمويل يهتم بالنقدية حيث أنّ كل عملية تجارية تتطلب استخدام النقدية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فالتمويل يختص بكل ما يحدث في الشركة.

ويعرف التمويل أيضاً بأنه "البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقييم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المنشأة المالية".

يعتبر التمويل "عملية تجميع لمبالغ مالية ووضعها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة من طرف المساهمين أو المالكين لهذه المؤسسة، وهذا ما يعرف برأس المال الاجتماعي"، فهو إذن تدبير الموارد للمؤسسة في أي وقت تكون هناك حاجة إليه، ويمكن أن يكون التمويل قصير، أومتوسط أو طويل الأجل.

ويعرف التمويل بعدة تعريفات هي:

أنّ التمويل هو عن أو علم أو نظام معالجة القضايا المالية في الدولة أو الشركة وتدبير الأموال والقروض وتنظيم إدارتها[1]. بمعنى أنه أحد العلوم والفنون في النظرية الاقتصادية لأنه يرتكز على وصف وتحليل أساليب التمويل المختلفة وتنظيم استخدامها داخل الشركة.

كما يعني (تدبير الأموال والاهتمام بوجود النقدية في خزائن المنشآت)[2]، بمعنى توفير مصادر الأموال والحصول على الأموال لتغطية مخزون النقدية في المؤسسات وضمان الوفاء بالتزامات الشركة المستحقة للغير ويبدأ ذلك على تركيز التعريف على الاحتياطات المالية للمنشأة سواءً كانت زراعية أو صناعية أو خدمية أو للأفراد.

---

(1) الصديق طلحة محمد رحمة، التمويل الإسلامي في السودان التحديات ورؤى المستقبل، (السودان: المكتبة الوطنية، 2006م)، ص23.

(2) المرجع السابق ذكره، ص23.

كما يعرف بأنه (الحصول على الأموال ثم إدارتها)[1]. ويعنى ذلك البحث في كيفية الحصول على المال واستعماله في أوجه الاستخدام الأمثل له.

وأنه يعني كذلك (تزويد المستثمر بالأموال اللازمة للقيام بالاستثمار[2]، بمعنى إمداد المستثمرين الذين لديهم مشروعات جاهزة ولكنها تفتقد لرأس المال اللازم لقيامها لذلك يتم تمويلها بكل ما تحتاج إليه من مستلزمات.

وكما تم تعريفه بأنه (هو أحد مجالات المعرفة ويتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال والحكومات[3].

كما عرف بصور عامة بأنه (عملية تكوين المخصصات النقدية المتاحة وتوزيعها أو استخدامها لضمان استمرار عملية إعادة الإنتاج على مستوى الاقتصاد الوطني ومستوى المنشأة الإنتاجية أو الخدمية[4].

بمعنى إعداد المخصصات التي يتم بها مواجهة الأحداث المشكوك في حدوثها والتي تكون عندما يراد استخدامها وإعادة توزيعها على مستويات الاستخدام داخل المنشأة في كل الأقسام الإدارية فيها لجعلها قادرة على الاستمرار وتحقيق أهدافها التي ترمي إليها.

وكذلك يعرف بأنه (هو تأمين التمويل اللازم من مصادر متنوعة في صورة قيم نقدية أو عينية ذات قيمة نقدية واستخدامها في تكوين القيم المادية والحفاظ على استمراريتها).

---

(1) عبد الله خبابة، السعيد إبراهيمي، آليات التمويل الإسلامي بديل لطرق التمويل التقليدية، ملتقى دولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الآداب والعموم الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية قسنطينة، 2009، ص5

(2) فردويستون ويوجين برجام، التمويل الإداري، الجزء الثاني، ترجمة عبد الرحمن حالة بلية، عبد الفتاح السيد سعد النعماني، (المملكة العربية السعودية، الرياض، دار المريخ للنشر، 1993م)، ص206.

(3) الصديق طلحة محمد رحمة، مرجع سبق ذكره، ص22.

(4) الموقع الالكتروني: www.arab.ency.com .

بمعنى توفير المال اللازم سواء كان نقداً أو في صورة أصول (ثابتة أو متداولة) يمكن تحويلها إلى سيولة بصورة سريعة واستخدام هذا المال في إعداد المركز المالي للمنشأة واستمرار تغذيته المالية.

وعرف أيضاً بأنه المفهوم الواسع (هو جميع المعاملات والصفقات المالية التي تؤدي إلى تغيرات في تركيب القيم المادية وعلاقات الملكية). بمعنى كل ما تقوم به المنشأة من التزامات تعاقدية من شأنها تغيير في زيادة الأصول النقدية الموجودة في المنشأة وكذلك تغيير في الطبقة المالكة لها وتظهر هذه الالتزامات في ميزانية الشركة.

يرى الباحث أن التمويل هو (الأداة العملية والعلمية التي يتم بواسطتها الحصول على الأموال اللازمة لإدارة المشروعات سواء كانت صناعية أم خدمية وضمان تسديد التزاماتها والحفاظ على قيمتها السوقية وضمان استمراريتها بالقيام بأعمالها الموكلة إليها.

المبحث الثاني: أهمية وأهداف والدوافع للتمويل وقرارات الاستثمار

أهمية التمويل:

التمويل يعتبر مهم جداً في جميع المؤسسات والمنشآت ويرجع ذلك إلى الحاجة الاقتصادية للسلع والخدمات التي يحتاج إليها الناس في حياتهم اليومية حيث يؤدي رأس المال في المجتمعات الحديثة دوراً رئيسياً في اتباع الحاجات وتنوعها.

كما زاد الاهتمام بالتمويل واعتباره علم مستقل بذاته بعد أن ازداد الاهتمام بالتحليل المالي ودراسات التدفقات النقدية والتخطيط المالي وظهور البرمجة الخطية. وامتد من كونه أداة للحصول على الاحتياجات المالية إلى النظام المالي ككل فأصبحت مكونات التمويل متعددة وكثيرة وشملت التنظيم المالي والتخطيط المالي والسيولة النقدية والاستثمار طويل الأجل – ومصادر الحصول على الأموال والمؤسسات المالية وأسواق المال والأساليب الفنية للحصول على الأموال فأصبح علماً لاتخاذ القرارات والأساليب كطريق لنجاح المؤسسات ويتمثل في الحصول على أكبر عائد من الأموال المستخدمة في مختلف الأصول.[1]

ويتمثل التمويل في المهام الآتية:

1- تكييف الوسائل النقدية المتاحة مع العمليات المادية بأنواعها المختلفة الضرورية الاجتماعية.

2- تحقيق أعلى عائد ممكن من خلال الدورة السريعة للمخصصات المالية في عملية تجديد الإنتاج الاجتماعي.

3- تحقيق مبدأ العقلانية والتوفير عند إنفاق هذه المخصصات في العمليات المادية التي تم إنجازها على مستوى المؤسسات.

---

(1) نسرين بوزاهر، تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود وتمويل، كمية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2005_2006ص20

4- الحصول على الأموال التي يتم بواسطتها تشغيل أعمال المنشأة وهي استثمار النقدية وحسابات للقبض والبضاعة والآلات والمعدات وذلك لزيادة الاستثمار في أحد الأصول وتقليله في أصل آخر أو زيادة أحد الخصوم مثل "زيادة الاقتراض.

5- التمويل يقوم بتحديد نوعية الاستمارة من بين عدة بدائل تتنافس مع بعضها "مثل" اقتراح زيادة مخزون بتفضيله على بدائل أخرى مثل شراء الآلات الجيدة أو زيادة مصروفات الإعلان [1].

6- تتمثل أهمية التمويل في إعادة توزيع الدخل والأصول بين مصادر الأموال وتحديد أفضل طريقة للحصول على الأموال من تلك المصادر المتاحة [2].

7- تأثر مصدر معين على تكلفة التمويل من المصادر المختلفة والتغيرات المتوقعة في هذه التكاليف والعلاقات القائمة فيما بينها [3].

وتوضح أي جانب ذلك أنّ مصادر الحصول على الأموال أو الأصول يمكن أن تكون مصادر داخلية "الأرباح المحتجزة " أو خارجية كما ويقوم التمويل بحساب العائد والتكلفة المتوقعة بالنسبة لكل أصل أو استخدام أضافي للأموال. وما هي قيمة الأموال الكلية التي ينبغي على المؤسسات والشركات استخدامها ومعرفة الطريقة التي تستخدمها هذه الشركات للحصول على الأموال. وذلك حسب فرص الاستثمار المتاحة والظروف المؤثرة على مصادر الحصول على الأموال. وذلك يؤدي إلى تحديد حجم الشركات والطريقة التي تنمي بها والشكل الذي يتم به الاحتفاظ بالنقدية والأصول وتركيب الخصوم بالطريقة التي تناسب هذه الشركات. وعلى ذلك فإنّ

---

(1) شوقي حسين عبد الله التمويل والإدارة المالية، (القاهرة، مكتبة النهضة العربية، 1980م)، ص25.

(2) المرجع السابق، ص35.

(3) منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل (مصر ، منشأة المعاصر ، 1998م) ص 5.

التمويل يشمل مجموعة من المهام التي تدل على مقدار أهميته من الحصول على الأموال وإدارتها في نواحي متعددة.

ويرجع هذا الاهتمام إلى الحاجة الماسة للسلع والخدمة في مجال الاقتصاد والمجتمع وفي شتى المجالات ولأنّ رأس المال المعتمد على التمويل في المجتمعات الحديثة يؤدي دوراً أساسياً في إشباع هذه الحاجات في شتى المجالات.

أهداف ودوافع التمويل:

إنّ الهدف الأساسي الذى تهدف إليه كل مؤسسة اقتصادية هو تحقيق أكبر عائد يقوم بتغطية متطلبات الشركات والمؤسسات وتغطية مستلزماتها والتزاماتها وهنالك أهداف أخرى تتمثل في:

1-استخدام الموارد التي تم الحصول عليها الاستخدام الأمثل بشكل يؤدي إلى زيادة فعاليات عمليات وإنجازات المؤسسة إلى الحد الأقصى وذلك بالتوصل إلى قرارات استثمارية سليمة وعمليات فعالة مع وجود مصادر أموال مختلفة يمكن الحصول منها على الأموال واختيار أفضلها.

2-تحقيق أقصى ثروة للمساهمين من خلال تحقيق المنفعة القصوى لهم والتي تقاس بقيمة أسعار الشركة في الأسواق المالية.

3-تحقيق أقصى ربح مقابل تحقيق أقصى ثروة وذلك بزيادة الربح الإجمالي للشركة وزيادة ربحية السهم.

4-توسيع وتضخيم الشركة وتحقيق القيمة القصوى للشركة من ناحية إجمالية.

5-تحقيق رفاهية ومنفعة المجتمع [1].

6-تحقيق وتقييم الخدمات والمقدرة على إبقاء واستمرارية الشركة مع الرضا الشخصي والعام.

---

(1) فردويستون ويوجين برجام، التمويل الإداري، الجزء الثاني، ترجمة عبد الرحمن حالة بلية، عبد الفتاح السيد سعد النعماني، (المملكة العربية السعودية: الرياض: دار المريخ للنشر، 1993م)، ص ص27-29.

7-تحديد المصدر الذي يضيف أقل التكاليف أي التمويل والذي استخدامه يؤدي إلى تحقيق إيراد إضافي. ويكون بالشروط التي تتناسب مع احتياجات الشركة المرتقبة وحسب حالة الشركة في الوقت الحاضر وفي المستقبل.

8-تحقيق أقصى قيمة حالية للمنشأة ولأصحابها أي تعظيم الربح في الأجل الطويل.

9-تحديد نظام سليم وأساس جيد لتوجيه الأموال إلى الشركة واستخدامها فيما يحقق الأهداف طويلة الأجل وذلك: بجمع كل المعلومات اللازمة عن طريقة الاستثمار والتمويل المتاحة وتحليل مزود بالمقاييس العلمية التي تساعد في تحقيق الهدف العام والأهداف العامة للشركة بأفضل طريقة ممكنة من استخدام أمثل للأموال [1].

10- القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق الربط بين سياسات الأنشطة المختلفة كأسلوب دقيق وهادف للاستخدام الأمثل للإمكانيات التمويلية المتاحة في المؤسسات الإنتاجية والخدمية.

كما تشتمل دوافع التمويل في:

1- في اقتصاديات السوق وذلك لوجود الربحية.

2- والمنافسة الحادة بين المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية لتثبيت موقع الشركات في السوق ومواجهة التحديات والمنافسة وتحقيق أقصى إيراد من الاستثمار.

3- تحقيق الاعتماد الذاتي في الإدارة والتمويل وتقليص دور الأجهزة المركزية في مجال تخطيط المنشآت.

4- تطوير النشاط الاقتصادي وفق الأسس المالية والمحاسبية المعتمدة على حساب التكلفة واستخدام الفوائض المالية.

---

(1) شوقي حسين عبد الله، التمويل والإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص39.

5- زيادة مقدرة المنشأة التمويلية التي تدعم إمكانية المنشأة على زيادة طاقتها الإنتاجية ودعم مركزها المالي بحيث تصبح أكثر قدرة على إيجاد موقع ثابت لها في سوق المنافسة مع قابليتها للتطور المستمر [1].

قرارات الاستثمار:

يعتبر قرار الاستثمار أهم وأصعب وأخطر القرارات التي تتخذها الإدارة بالمشروع في ذات تأثير على بقائه واستمراره ونموه، ولا تقتصر هذه الاستثمارات على الأصول الثابتة فقط وإنما أيضاً الزيادة في الأصول المتداولة والمترتبة على الاستثمار، ونفقات البحوث والتطوير وبصفة عامة تشكل الاستثمارات في الأصول والبحوث الجانب الأكبر من الاستثمارات وتستدعي عناية خاصة لثلاثة أسباب:

1. يصعب بعد الشروع في تنفيذ الاستثمارات الثابتة التخلي أو العدول عنها بسبب ضخامة حجم الأموال التي تم إنفاقها في مرحلة الإعداد ويعني التخلي عن الاستثمار تحمل خسائر مالية ضخمة.
2. المخاطر المترتبة عند العزول عن الاستثمار لانعدام المرونة لكثير من الاستثمارات الثابتة، ونعني بالمرونة السرعة في الرجوع إلى الوضع المبدئي (ما قبل الشروع في تنفيذ الاستثمار).
3. تعتبر تكلفة الخطأ المترتبة على الاختيار الخاطئ للاستثمار عالية[2].

وبالرغم من أهمية الاستثمار ودوره في الاقتصاد والتنمية والاقتصاد فإنه عملية تحفها الكثير من الصعاب والمخاطر، فالاستثمار في أي من المجالات الاستثمارية ومن أي جهة من الجهات، في القطاع العام أو الخاص، يتأثر بعوامل عديدة وعوامل متغيرة أثناء فترة الاستثمار هي العوامل الاقتصادية والسياسية[3].

---

(1) الموقع الالكتروني: www.arab.ency.com .

(2) عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2007م)، ص275.

(3) منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، (الإسكندرية: دار المعارف، 2003م)، ص20.

تأثير قرار الاستثمار على قرار التمويل:

تؤثر قرارات الاستثمار تأثيراً مباشراً على قرارات التمويل ممثلاً في:

أنه إذا ترتب على تنفيذ اقتراح استثماري ما، تغيير في تشكيلة الأموال التي يتكون منها هيكل رأس المال بسبب زيادة نسبة حقوق الملكية، فسوف يترتب على ذلك زيادة في الطاقة الاقتراضية ويصبح من المتوقع قيام المنشأة بالتخطيط للحصول على قرض إضافي، عندما تكون هناك حاجة مستقبلية لمزيد من الموارد المالية وتتحدد قيمته بالتكلفة المبدئية للاقتراح (وهي تعادل قيمة الزيادة في حقوق الملكية) مضروبة في نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية.

وغنى عن البيان أن الميزة التي يقدمها الاقتراح الاستثماري إلى الطاقة الاقتراضية سوف ترد إليه، كيف؟ من المعروف أنّ حصول المنشاة على قروض إضافية يزيد من الوفورات الضريبية التي تحصل عليها المنشأة، بما يعادل قيمة العوائد على القروض الإضافية مضروبة في معدل الضريبة ولما كان السبب الأساسي في تحقيق الوفورات الضريبية الإضافية هو الاقتراح الاستثماري، فينبغي – طبقاً لأسلوب صافي القيمة الحالية المعدل – أن تعتبر هذه الوفورات من بين المكاسب التي تؤخذ في الحسبان عن تقييمه[1].

قرارات ومقومات التمويل:

أولاً: قرارات التمويل:

تؤثر قرارات التمويل على قيمة أسهم الشركة من خلال تأثيرها على حجم مكاسب الربحية وعلى درجة مخاطرة الشركة وتؤثر القرارات المتعلقة بسياسة الشركة أي تخضع للقيود الحكومية في الربحية والمخاطرة وهذان العاملان يحددان معاً قيمة المنشأة ويضمن ضرار سياسة الشركة الرئيسي اختيار الصناعة التي فيها

(1) منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الثالثة، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1998م)، ص694.

ستقدم الشركة بعمليات الإنتاج والتسويق وبعد أن يتم هذا الاختيار فإن الربحية والمخاطرة تتحدان من خلال القرارات المتعلقة بحجم الشركة وأنوع المعدات المستعملة وحالات السيولة في الشركة.

وهذه القرارات بشكل عام تؤثر على ربحية ومخاطر الشركة مثل ذلك إذا قررت الشركة تمويل المشروع من خلال قرض إضافي فهذا سيزيد من معدل العائد على رأس المال المساهمين ولكن في الوقت ذاته سيزيد نسبة المخاطرة لأن المخاطرة تتناسب طردياً مع مقدار القرض لذلك فإنّ المدير المالي يسعى إلى أن يتوصل إلى نقطة توازن بين العائد والمخاطرة التي تتحقق أقصى ثروة لمساهمين الشركة وهذا يسمى التوازن بين العائد والمخاطر[1].

كما ترتبط قرارات التمويل بهيكل التمويل ودرجة المتاجرة في الملكية والمخاطرة المالية المرتبطة بهيكل التمويل والعائد الناتج عن طريق التمويل[2].

ومن القرارات الأساسية التي تتخذ في مجال التمويل، القرارات التي تختص بعمليات الحصول على الأموال والاستخدام الاقتصادي للأموال عن طريق المقارنة الرشيدة بين مزايا الاستخدامات المحتملة وبين تكلفة المصادر البديلة المحتملة لتحقيق الأهداف المالية العامة ويفترض في ذلك أنّ الاقتراحات الخاصة باستخدام الأموال معروفة وكذلك الظروف الحالية والمستقبلية للفن الصناعي والأسواق والخدمات ورأس المال ومراقبة القرارات الخاصة باستخدام الأموال أو إعادة الاستثمار بالنسبة لاستخدامات جديدة أو حالية وكذلك يهتم التمويل باتخاذ القرارات الخاصة بزيادة الأصول والاستغناء عنها[3].

---

(1) فردويستون ويوجين برجام، التمويل الإداري، الجزء الأول، ترجمة عدنان داعستاني وأحمد نبيل عبد الهادي، (المملكة العربية السعودية: دار المريخ، 1993م)، ص39.

(2) سيد الهواري، أساسيات الإدارةالمالية، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1992م)، ص27.

(3) شوقي حسين عبد الله، التمويل والإدارة المالية، (القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 1980م)، ص36.

كما زاد الاهتمام بالقرارات المالية في السنوات الأخيرة وزاد الاعتقاد بأنّ الإجراءات الصحيحة الموازنة الرأسمالية تتطلب مقياساً دقيقاً لتكلفة التمويل ومراقبة هذه القرارات للوصول إلى الهدف الأساسي لإدارة المال وهو زيادة قيمة المشروع[1].

كما يجب في اتخاذ قرار التمويل تحقيق التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية واستثمار الأموال المتاحة للمنشأة أو الموجودة تحت تصرفها بكفاءة عالية ولذلك أهمية كبيرة[2].

كما أنّ تحقيق التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية أهمية خاصة لأن هذا التوازن يؤثر على استقلالية المنشأة من ناحية ويؤثر من ناحية أخرى على ربحية المنشأة وهنا تكمن أهمية هذا التوازن وعادة تحصل المنشأة على أموالها من المصادر الداخلية التي تتمثل في استثمار أرباحها المحتجزة واحتياطاتها والخارجي مثل زيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم جديدة بالنسبة للشركة المساهمة أو زيادة نصيب الشركاء في شركات الأشخاص[3].

مما سبق نقصد بالقرار عملية الاختيار بين البدائل المختلفة واختيار البديل الأمثل والأفضل والممكن التنفيذ وهذا الاختيار بناءً على التصور والمبادأة والإيداع والنطق والبعد عن التحيز وبناءً على مقدرة البديل على تحقيق الأهداف في أقصر وقت ممكن وأقل تكلفة ممكنة ويوصف بالقرار الرشيد[4].

---

(1) سليمان أبو صبحا، الإدارة المالية، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008م)، ص24.

(2) محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2008م)، ص21.

(3) المرجع السابق ، ص21.

(4)الموقع الالكتروني: www.broonzah.net .

ثانياً: مقومات التمويل:

وتتمثل مقومات التمويل في الآتي:

- من مقومات الأساسية للتمويل هو ظهور الثورة التكنولوجية وما أفرزته وأنتجته من أجهزة متقدمة أصبحت لا يمكن الاستغناء عنها أو ممارسة النشاط بدونها وإلا كانت نتائجه غير مؤكدة ومشكوك في سلامتها وأدى ذلك إلي توسيع وتنوع الاحتياجات والرغبات.
- ومن المقومات أيضاً الاحتياجات والرغبات الخاصة بالمستهلكين في الأسواق المالية والدولية المختلفة وازدياد قدرة المشروعات المماثلة والمنافسة على إشباع هذه الاحتياجات والرغبات.
- ارتفاع الدخول المستمر في الدخول وسيادة المستهلك وسيادة قوى المنافسة ونظم البيع الالكتروني التي توفر الوقت والجهد والتكلفة.
- ظهور النظام العالمي الجديد بكافة أبعاده وجوانبه الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والإنسانية الذي يعمل على توسيع الأسواق ودمجها جميعاً في سوق عالمي واحد فائق التطور في وسائله وأدواته الإشباعية.
- امتلاك القوة والنفوذ للمشاكل والمحددات والقيود والضوابط التي تحيط بممارسة النشاط وامتدادها من جانب مؤسسات دولية ما يمكنها من فرض احترام وتطبيق[1].
- الإمكانيات والمواد والقدرات المتوفرة والتي يوفرها المشروع وتعداد الخيارات أمامه.
- توفير الآمال والأهداف والطموحات التي يسعى المشروع إلي الوصول إليها سوءاً لذاته أو للعاملين فيه أو للمتعاملين معه.

---

(1) الموقع الالكتروني: www.broonzah.net .

وهذه المقومات والعوامل السابقة هي الحاكم والمتحكم في رؤية وفكر وتوازنات متخذ القرار وبالتالي فإنّ وجودها يمثل ضابطاً ويؤثر على وجود القرار والقرار هو وليد هذا كله بل نتاج تفاعله فإذا كان القرار الإداري أداة فعالة لابد له من كل هذه المقومات.

ثالثاً: تأثير قرار التمويل على قرار الاستثمار:

يؤثر قرار التمويل على نوعية الاستثمار في الشركات والمؤسسات في التفضيل بين البدائل المختلفة، كما أنّ التفاوت في مصادر التمويل من حيث التدفقات النقدية الإضافية المترتبة على استخدامها، فبينما لا يصاحب التمويل بالأرباح المحتجزة أي تدفقات نقدية (المثال) فإنّ التمويل بالأسهم العادية يترتب عليه تدفقات نقدية خارجية تتمثل في تكلفة الإصدار والخصومات التي قد يحصل عليها من اشتروا تلك الأسهم وعلى العكس من ذلك يتولد عن الأموال المقترضة وفورات ضريبية يمكن اعتبارها في حكم التدفقات النقدية الداخلة.

مثال: فالنفرض أن الشركة العربية للكنات تفكر في تنفيذ اقتراح استثماري تبلغ تكلفته المبدئية 10 مليون جنيه، وسوف يتم تمويله بالكامل من أرباح محتجزة ولا يوجد قيمة للثروة أما العمر الافتراضي للاقتراح فيبلغ 10 سنوات، ومن المتوقع أن تتولد تدفقات نقدية سنوية قدرها 2 مليون جنيه، في ظل عائد يطلبه الملاك على الأرباح المحتجزة معدل 14%، الآن سنقوم بتطبيق المعادلة التالية لإيجاد صافي القيمة الحالية على فرض أن هيكل رأسمال المنشأة يتكون فقط من حقوق ملكية وأن الاقتراح سوف يتم تمويله من أرباح محتجزة.

ص ق ح المعدل = 2000000 × 5.126 – 1000000 + صفر = 432000 جنيه

ولأنّ صافي القيمة الحالية المعدلة عدداً موجباً فينبغي قبول الاقتراح الاستثماري هذا مع ملاحظة أنّ القيمة 5.216 تمثل القيمة الحالية لدفعة سنوية قدرها جنيهاً واحداً ومئتا قرشاً لمدة عشر سنوات، مخصومة بمعدل قدره 14%. ومن الملاحظ أنّ صافي القيمة الحالية المعدل يساوي تماماً صافي القيمة الحالية الأساسية حيث لم يتولد عن طريق أي تدفقات داخلية أو خارجية، طالما أن الاقتراح ممول من أرباح محتجزة ونقترض أيضاً أنّ الاقتراح الاستثماري المشار إليه سوف يتم تمويله بإصدار أسهم عادية جديدة حيث تمثل تكلفة إصدار تلك الأسهم من قيمة متحصلاتها[1].

قرارات الاستثمار:

يعتبر قرار الاستثمار أهم وأصعب وأخطر القرارات التي تتخذها الإدارة بالمشروع فهي ذات تأثير على بقائه واستمراره ونموه، ولا تقتصر هذه الاستثمارات على الأصول الثابتة فقط وإنما تمتد أيضاً في الأصول المتداولة والمترتبة على الاستثمار، ونفقات البحوث والتطوير وبصفة عامة تشكل الاستثمارات في الأصول والبحوث الجانب الأكبر من الاستثمارات وتستدعي عناية خاصة لثلاثة أسباب:

1. يصعب بعد الشروع في تنفيذ الاستثمارات الثابتة التخلي أو العدول عنها بسبب ضخامة حجم الأموال التي تم إنفاقها في مرحلة الإعداد ويعني التخلي عن الاستثمار تحمل خسائر مالية ضخمة.

2. المخاطر المترتبة عند العدول عن الاستثمار لانعدام المرونة لكثير من الاستثمارات الثابتة، ونعني بالمرونة السرعة في الرجوع إلى الوضع المبدئي (ما قبل الشروع في تنفيذ الاستثمار).

(1) منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص406.

3. تعتبر تكلفة الخطأ المترتبة على الاختيار الخاطئ للاستثمار عالية[1].

وبالرغم من أهمية الاستثمار ودوره في الاقتصاد والتنمية فإنه عملية تحفها الكثير من الصعاب والمخاطر، فالاستثمار في أي من المجالات الاستثمارية ومن أي جهة من الجهات، في القطاع العام أو الخاص، يتأثر بعوامل عديدة وعوامل متغيرة أثناء فترة الاستثمار هي العوامل الاقتصادية والسياسية[2].

صعوبات قرار الاستثمار:

يعتبر قرار الاستثمار من أصعب القرارات التي تتخذ لسببين رئيسيين:

1. إنه يعتمد كلياً على التنبؤات.
2. مراعاة أن يكون الاستثمار الجديد متمشياً مع أنشطة الشركة وأهدافها وسياساتها[3].

إنّ اتخاذ القرار سواء كان صاحبه مديراً أو رئيساً أم مواطناً صغيراً يحتاج إلى الشخص سبق تدريبه على هذه العملية وقد نجد أن كثرة من أكتسب هذه المهارة فأصبح قادراً على اتخاذ القرار الذي هو محور العملية الإدارية بل أنه قلب الإدارة طبقاً لرأي هويات سيمون الذي اعتبر أن القرارات ما هي إلا سلسلة متصلة من الحلقات فكل قرار يسبق قرار ويتبعه قرار إلى أن يتم تنفيذ وتحقيق الأهداف، مثال تلك القرارات التي تصدر من ديوان الوزارة يكون قد سبقها قرار من رئاسة مجلس الوزراء ثم تبعها قرارات أخرى من المديرية التعليمية ثم قرارات تليها على مستوى المدرسة[4].

فمن الضروري أن تحدد الإدارة العليا بطريقة واضحة، الأهداف والسياسات العامة والتي على ضوئها تشكل سياسة الاستثمار بما يتفق مع هذه السياسات لابد من معرفة العناصر المؤثرة في قرار الاستثمار سواء تلك التي يمكن التعبير عنها في شكل كمي أو

---

(1) عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص275.

(2) منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، (الإسكندرية: دار المعارف، 2003م)، ص20.

(3) عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص270.

(4) الموقع الالكتروني: www.sis.gov.eg/ar/economy .

نوعي، فقد يترتب على هذه العناصر تدفقات نقدية أو تدفقات مالية فإغفال الاستثمار في نهاية مدة الاستثمار، سواء بالنسبة للأصل الثابت أو المتداول، يؤدي إلى اتخاذ قرار خاطئ، فهذه القيمة لها تأثير ملموس من الناحية المالية وعلى العائد[1].فإغفال عنصر معين قد يكون له تأثير على القرار وأيضاً أخذ عنصر معين ليس له علاقة بالقرار قد يؤدي إلى اتخاذ قرار مخالف للواقع.

(1) عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص221.

المبحث الثالث: العائد والمخاطر في التمويل والاستثمار

مقدمة:

يرتبط مفهوم العائد بمفهوم الاستثمار، فالاستثمار يعبر عن التضحية بمبالغ مالية مؤكدة على أمل الحصول على مبالغ أكبر مستقبلاً أو ما يطلق عليها بالعوائد ، ومن هنا يتحدد لنا مفهوم العائد أو يمكن التمييز بين عدة أنواع منه وذلك حسب التصنيف.

تعريفات العائد:

هناك عدة تعريفات للعائد ونتناول أهم التعريفات في ما يلي:

1. العائد هو (ما يعود إلى الشيء) ونقول عائد العمل نعني بها الأجور ونقول عائد الاستثمار نعني به الأموال الإضافية التي تعود إلى المستثمر زيادة عما أنفقه كما أنّ الربح الذي يظهر في قائمة الدخل هو عائد المشروع عن الفترة التي غطتها قائمة الدخل[1].

من ذلك التعريف السابق يعرف عائد الاستثمار (هو الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة أو الفرق بين المنافع والتكاليف)[2].

2. أما في الاقتصاد فالعائد له تسمية أخرى للكفاية الحدية لرأس المال، فالعائد له دور أساسي في توجيه الأموال بين المشاريع القريبة والقطاعات الاقتصادية المختلفة[3].

ففي نظام السوق تتجه الاستثمارات نحو المشاريع الأكثر ربحاً وإلى القطاعات المجزية وإحجامها على المشاريع والقطاعات ذات العائد المنخفض.

---

(1) محمد البشي، مبروك محصول النعمان، إدارة محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية(عمان: ملتقى دولي ثالث حول: إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الواقع والآفاق، 2008)ص:4

(2) المرجع السابق ، ص ص44-50.

(3) عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التمويل والإدارة المالية في منشآت الأعمال(السودان ، جامعة السودان المفتوحة ، 2004م) ص99.

إنّ الربح الذي تسعى إليه المنشأة هو الربح المحاسبي الذي يعبر عنه بزيادة قيمة مبيعات المنشأة من السلع والخدمات وتخزينها وتسويقها[1] وتحمل الربحية في المنشأة أكثر من مفهوم ومعنى فقد تعني بالربحية طويلة الأجل والربحية قصيرة الأجل، فالربحية في المدى القصير (هي عبارة عن الإيرادات مطروحاً منها النفقات)[2].

أما الربح في المدى الطويل فله عدة مدلولات فهو: (نصيب السهم من الأرباح المنخفضة أو العائد على الاستثمار أو العائد على حقوق الملكية) [3].

3. العائد أيضاً هو: (المقابل الذي يطمح المستثمر بالحصول عليه مستقبلاً نظير استثماره لأصوله بهدف تنمية ثروته وتعظيم أملاكه) [4].
4. هو المكافأة التي يتمنى المستثمر الحصول عليها مقابل تخليه عن منفعة أو إشباع حاضر عن أمل الحصول على منفعة أو إشباع في المستقبل [5].

مما سبق يتضح أن التعريف الشامل هو التعريف رقم (1) وذلك للآتي:

لأنه أضاف إلى العائد بشكل عام أنه يشمل جميع ما يعود على الأفراد من دخول والمؤسسات من وفورات وشمل أيضاً تحديد نوعية التدفقات والمظاهر التي يخرج بها العائد والفترة المحددة التي يغطيها هذا المقدار من العائد ومقدرته على غطاء تكاليف ومستلزمات المنشأة.

ومن مما سبق يرى الباحثون أنّ مفهوم العائد هو ما يعود على المنشأة من أرباح بغض النظر على مصدر تلك الأرباح فقد تكون أرباح من ناتج طرح التدفقات

---

(1) خالد بن عبد العزيز السهلاوي وعبد القادر محمد أحمد عبد الله، ، أساسيات الإدارة المالية، (المملكة العربية السعودية ، الشامل للطباعة والنشر، 2012م)، ص12.

(2) عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، مرجع سبق ذكره، ص100.

(3)المرجع السابق، ص100.

(4) محمد مطر، إدارة الاستثمار، الإطار النظري والتطبيقات العلمية، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2004م) ص22.

(5) المرجع سبق ، ص23.

النقدية الخارجة وذلك على مدى فترة محددة أو من الاستثمار في الأسهم والسندات وذلك من الأرباح المنفقة أو المحتجزة أو من العائد على رأس المال أو من مصادر أخرى.

إذاً العائد له المقدرة الكبيرة في تسيير المشاريع أو عدم تسيرها ووضعها في مستوى عالي من الأمان.

طرق قياس العوائد:

العائد على حقوق الملكية:

يستخدم كتاب الإدارة المالية تسميات أخرى تعطي نفس المضمون مثل العائد على القيمة الصافية أو العائد على أموال أصحاب المشروع وهو مقياس لمدى كفاءة العاملين في استغلال أموال حملة الأسهم وتوليد الأرباح التي يرضون بها، ويتم حساب العائد على حقوق الملكية بالمعادلة التالية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد دفع الضرائب}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100\%$$

ويقصد بصافي الربح هو ذلك الجزء من الأرباح المحاسبية الخاصة بحملة الأسهم العادية.

العائد على رأس المال:

وله تسميات مختلفة مثل العائد على الاستثمار أو العائد على إجمالي الأصول وهو مقياس آخر لمدى كفاءة الشركة والعاملين فيها على استغلال الموجودات لتوليد الأرباح، ويمكن إيجاد العائد على رأس المال باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{العائد على رأس المال} = \frac{\text{صافي الربح بعد دفع الضرائب}}{\text{صافي الأصول}} \times 100\%$$

ويقصد بصافي الأصول، إجمالي الأصول مخصوماً منها الاستهلاك المتراكم، حيث يعبر الجواب عن قدرة الجنيه الواحد المستثمر في موجودات الشركة على تحقيق الربح الصافي (المحاسبي)[1].

العائد على السهم:

يقاس العائد على السهم بأحد المقاييس التالية:

1/ نصيب السهم العائد من الأرباح المحققة:

ويرمز له بالرمز "EPS" اختصاراً "Earning Per Share" وهو مقياس مهم لأنه يعطي مؤشراً على عوائد السهم بشكل عام، وتبذل الشركات جهدها لزيادته حيث أنه من العوامل التي يركز عليها حملة الأسهم عندما يفكرون بشراء الأسهم، ويمكن استخراج نصيب السهم من الأرباح المحققة (قبل توزيعها) باستخدام المعادلة التالية[2]:

$$\text{نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة} = \frac{\text{صافي الربح الخاص بحملة الأسهم العادية}}{\text{عدد الأسهم}} \times 100\%$$

2/ نصيب السهم العادي من الأرباح الموزعة: (DPS)

ويرمز له بالرمز (DPS) وهو اختصار للكلمات " Dividends Per Share " ويعتبر مقياساً آخر من مقاييس السوق، يقيس ما سوف يحصل عليه المساهم من نقود (أرباح) لقاء وجود هذا السهم في محفظته ويمكن استخراجه كما يلي[3]:

$$\text{نصيب السهم العادي من الأرباح الموزعة} = \frac{\text{الأرباح المعدة للتوزيع على المساهمين}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

(1) خالد رهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، (عمان: دار الميسرة، 1999م) ص ص378-379.

(2) سيد الهواري، الاستثمار والتمويل، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1982م)، ص ص46-47-48.

(3) علي عباس، الإدارة المالية، (الأردن ، مؤسسة زهران للطباعة والنشر، 1994م) ص ص136-137.

الربح الجاري للسهم:

يعتبر هذا المقياس عن وجهة نظر المستثمر نحو تقيم السهم أن يقيس قدرة الدينار الذي سيدفقه المستثمر ثمناً للسهم في حالة شرائه على توليد الربح، ويمكن استخراجه بالمعادلة التالية[1]:

$$\text{الربح الجاري للسهم} = \frac{\text{نصيب السهم العادي من الأرباح الموزعة}}{\text{القيمة السوقية للسهم العادي}} \times 100\%$$

وهناك علاقة عكسية بين الربح الجاري للسهم والقيمة السوقية، فإذا زادت القيمة السوقية للسهم هبط الربح الجاري له، والعكس من ذلك صحيح، والسبب هو أن القيمة السوقية يحددها عامل السوق (العرض والطلب) وتتميز هذه القيمة بعدم الاستقرار، فهي متقلبة خلال التعامل اليومي مما يؤدي إلى ما يلي:

1. إعادة تقييم سمعة الشركة ومركزها المالي، من خلال توقعات المستثمرين لنتائج الأعمال التشغيلية، والأرباح التي ستوزعها، ونظراً لاختلاف النفقات التي تخدم مصالح بعضهم، مما يؤدي إلى التأثير على ارتفاع أسعار أو نقصانها بصورة مبالغاً فيها.
2. تتأثر القيمة السوقية بالحالة الاقتصادية التي يمر بها السوق ففي حالة الكساد يؤثر التضخم على أسعار الأسهم[2].

الربح لفترة الاقتناء:

عندما يقتني المستثمر سهماً كان قد إشتراه بثمن معين يبيعه بعد ذلك فإنّ العائد لفترة الاقتناء لهذا السهم هو:

$$\text{سعر البيع} - \text{سعر الشراء} + \frac{\text{مايكون قد قبضه من أرباح أو فوائد}}{\text{سعر الشراء}} \times 100\%$$

وهذا المقياس أكثر العائد واقعية.

---

(1) المرجع السابق، ص138.

(2) سيد الهواري، مرجع سبق ذكره، ص48.

ومن مما سبق يرى الباحثون أنّ مفهوم العائد هو ما يعود على المنشاة من أرباح بصرف النظر عن مصدر تلك الأرباح فقد تكون أرباح من ناتج طرح التدفقات النقدية الخارجة وذلك على مدى فترة محددة أو من الاستثمار في الأسهم في السندات وذلك من الأرباح المتفق أو المحتجزة أو من العائد على رأس المال أو من مصادر أخرى.

إذاً العائد له المقدرة الكبيرة في تسيير المشاريع أو عدم تسيرها ووضعها في مستوى عالي من الأمان.

أهمية العائد:

تمثِّل العوائد الهدف الأساسي للمنشآت التى تسعى إلى تحقيق أرباح تزيد عن تكاليفها والتزاماتها المطلوبة منها ومن ناحية المساهمين، فإنّ العوائد تمثل لديهم كل ما يوزع على المساهمين من أرباح ثانوية بالإضافة إلى الربح الرأسمالي الناتج عن الزيادة في القيمة السوقية بسعر السهم.

أما من جهة منشآت الأعمال فإنّ الربح يمثل لهم أهمية كبيرة لأنّ الهدف الأساسي الذي قامت عليه هذه المنشآت هو تحقيق أكبر قدر من العوائد، يعني أن تزيد المخرجات عن المدخلات وهو ما يعبر عن الكفاءة الاقتصادية وهنا يجب على الإدارة اتخاذ القرارات التي تعمل على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة حتى تتمكن من زيادة الأرباح الكلية للمنشأة[1].

أنّ للعائد أهمية كبير في تحديد قيمة المنشآت السوقية، كما له المقدرة على ضمان سير عمليات المنشآت في المسار الصحيح وذلك لقدرته على ضمان تسديد التزامات المنشأة مع وجود فائض يغطي كل الأرباح المتفق على تسديدها للمساهمين.

(1) عبد القادر محمد أحمد عبد الله، خالد عبد العزيز السهلاوي، أساسيات الإدارة المالية، (القاهرة: الشامل للطباعة والنشر، 2009م)، ص12.

وللعائد أهمية كبيرة أيضاً لأنه الأساس الذي يرتكز عليه تحديد الأنشطة المراد الاستثمار فيها فيتم اختيار الأرباح لزيادة الربحية الاقتصادية للوحدة أو المنشأة [1].

للعوائد أيضاً أهمية كبيرة بالنسبة لكل مراحل النشاط الإنتاجي والخدمي وذلك لأن الدائنين يهمهم معرفة كيفية استعمال الشركة مصادر الربحية لتستطيع في المستقبل دفع الفوائد وأصل القرض.

كما أنّ الملاك يهتمون أيضاً بمقدار العوائد المحققة في الوحدة الاقتصادية ومقدار ربحيتها الاقتصادية حتى تصبح قيمة الأسهم أكثر ارتفاعاً مما يعود عليهم بالمنفعة.

لذلك يتوجب على الإدارة أن تظهر أنها قادرة على إدارة أصول الشركة وتحقيق أهدافهم ومطالبهم، لأنّ الإدارة الفعالة هي القادرة على مقابلة تنبؤات الربحية لمالك الوحدة الاقتصادية وكل الجهات التي يهمها هذا الأمر ويتم تعميمها على كل أرجاء الشركة وذلك لأنّ المدراء يسعون دائماً لتحقيق هذه الأهداف وتحقيق سقف الأمان من الربحية لضمان بقاء الشركة واستمرارية أعمالها [2].

كما يعتبر العائد مقياس واحد للنجاح، بحيث له المقدرة على المقارنة والحكم وذلك في تحديد النتيجة من بيان علاقة الربح والأصول المستخدمة [3].

أهداف العوائد:

أحد أهم أهداف المحاسبة هو تحديد نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية من ربح أو خسارة وذلك بمقارنة الإيرادات بالنفقات والمصروفات والأعباء التي تحملتها

---

(1) الموقع الالكتروني: www.islamfin.go.forum.net.

(2) الموقع الالكتروني: www.islamfin.go.forum.net .

(3) شوقي حسين عبد الله، التمويل الإدارة مدخل حديث، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1971م)، ص ص51-52.

الوحدة وذلك لأنّ العاملان الأساسيات في تحديد العائد هما الإيراد والمصروف لابد من أخذهما في الاعتبار عند تحديده [1].

وتتمثل أهدافه في الآتي:

أولاً: قياس أداء الإدارة فمقياس العائد يعتبر أداة مقبولة ومتزايدة الاستخدام وذلك لأنّ هدف العائد على الاستثمار يعترف بقيمة رأس المال لأصحاب المشروع واستخدامه بفائدة في نواحي أنشطة مختلفة ولأنّ رأس المال قلما يكون متاحاً للمشروع بكميات غير محدودة، وأيضاً لأنه يحدد ربحاً على الاستخدام الاقتصادي لرأس المال في المشروع، كما أن استخدام العائد كمقياس للأداء يشير إلى طرق فسيحة لتحسين الأداء ولأنّ فكرة العائد على الاستثمار تتمتع بدرجة كبيرة من الفعالية الإدارية لوضوحها ويمكن تطبيقها في جميع عمليات وأقسام الإدارة الداخلية بالمشروع.

ثانياً: تحقيق أكبر قدر من الأرباح إلى رأس المال وذلك لاستبعاد التوسع غير السليم من جانب المديرين وذلك عندما يتأكد المديرين أنه يتوقع معدل معين من كل توسع لذلك يكونون أكثر حذراً.

ثالثاً: يعتبر العائد أداة للرقابة وأداة أيضاً للتخطيط لذلك يهدف من استخدامه إلى التوصل لقرار سليم عند اتخاذ القرار بخصوص التوسع في الأصول وتحديد معدل عائد مناسبة لها [2].

رابعاً: الزيادة في تحقيق الأرباح بهدف إظهار كفاءات الإنتاجية.

خامساً: يهدف أيضاً إلى تحديد السوق التي تعمل فيها المنشأة من مجموعة أسواق وذلك لأنّ العمل في سوق احتكارية يحقق ربح أكبر من العمل في سوق المنافسة بعد دراسة وافية لمجموعة الأسواق.

---

(1) عبد الفاتح الصحن، عمر حنين، دراسات في المحاسبة المالية، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1981م)، ص22.

(2) شوقي حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص42-44.

سادساً: المحافظة على استقرار الإنتاج إذا كان هدف الإنتاج هو الهدف الرئيسي الذي تقوم عليه المنشآت.

سابعاً: المحافظة على التعهدات التي التزمت بها الشركة على الغير وقضاء التزاماتها الواجبة عليها.

ثامناً: يعمل العائد على استمرارية الشركة في القيام بأعمالها وهذا من شأنه أن يوسع من أعمال الشركة ويؤدي ذلك إلى توفير أكبر لفرص العمل وتقليص معدلات البطالة وخاصة في منشآت القطاع العام.

تاسعاً: رفع معدلات نمو المبيعات والأصول والقيمة المضافة للشركة في المدى الطويل والمحافظة على نصيب الشركة النسبي في السوق وزيادة قدرتها على تحقيق الأرباح في الأجل الطويل وبالتالي زيادة مقدرتها الاحتكارية في السوق وزيادة مقدرتها على رفع الأسعار دون أن يؤثر ذلك على حجم المبيعات، وبالتالي يؤدي ذلك لزيادة الاستقرار في عوائد المنشآت وزيادة تنويع أنشطتها.

عاشراً: ضمان تعظيم الربح الاجتماعي وتدنى التكلفة الاجتماعية للمشروعات[1].

تعريفات المخاطر:

وردت عدة تعريفات للمخاطر وسنتناول أهمها فيما يلي:

تعرف المخاطر على أساس أنها (حالة عدم التأكد التي يمكن قياسها) [2]. وهذا التعريف على الرغم من أنه يعطي أوضح عدم التأكد عند الفرد أساساً لتحديد الخطر إلا أنه يشترط ضرورة قياس هذه الحالة والتي ليس في جميع الحالات يمكن ذلك لأن المتغيرات المحددة كحالة عدم التأكد تحكمها في كثير من الأحيان أمور معنوية.

1- الموقع الالكتروني: www.palstar.net .

(2) مختار محمود الهانسين، إبراهيم عبد الغني حمودة، مبادئ الخطر والتأمين، (القاهرة: الدار الجامعية للنشر، 2001م)، ص10.

كما تعرف المخاطر بأنها (حالة أو وضع يكون فيه احتمال الخسارة وكلما كانت الخسارة المحتملة حدوثها كبيرة الحجم كلما زاد عنصر المخاطرة) [1].

وتعتبر المخاطرة إحصائياً (احتمال حدوث خطأ ما ويقاس بمقدار الانحراف عن المعدل أو الفائدة ويعرف بأنه حالة عدم التأكد بحصول الربح أو الخسارة) [2].

كما تعرف أيضاً بأنها (احتمال حدوث نتائج غير مرضية إلا أنّ المخاطر لها معاني كثيرة تختلف باختلاف مجال التطبيق) [3].

وتعرف المخاطر بأنها (الشك الموضوعي فيما يتعلق بنتيجة موقف معين أي أن الخطر حالة من عدم التأكد) [4].

وهو نفس التعريف الذي أشار إليه البروفيسور الاقتصادي المعروف نايت Knight وهو أن الخطر (حالة عدم التأكد الممكن قياسها تعريفه فإنه يوجد فرق بين عدم التأكد والخطر) [5]. تحدث المخاطر عندما يكون هناك احتمال حدوث لأكثر من نتيجة والمحصلة النهائية غير معروفة.

تعرف المخاطر بأنها (حالة تهدر الأشياء وإذا حدثت تؤدي إلى خسارة، هذا المفهوم العام أما في مجال العمل المصرفي تعرف على أنها احتمال تتمكن من تحقيق الأهداف الخاصة بالبنك من خلال الموارد المتاحة، ومعظم المخاطر يغلب عليها

---

(1) الصديق طلحة محمد رحمة، التمويل الإسلامي في السودان التحديات ورؤى المستقبل، (الخرطوم: مطابع السودان للعملة المحدودة، 2006م)، ص47.

(2) مختار محمود الهناسين، وإبراهيم عبد الغني حمودة، مرجع سبق ذكره، ص47.

(3) فرد ويستون برجام، التمويل والإدارة، ترجمة عبد الرحمن دعالة بيلة وعبد الفتاح السيد النعماني، (الرياض: دار المريخ، د ت)، ص35.

(4) محمد توفيق البلقيني، جمال عبد الباقي واصف، مبادئ الخطر والتأمين، (القاهرة: دار الكتب الأكاديمية لنشر والتوزيع، 2004م)، ص12.

(5) المرجع السابق، ص12.

الطابع النوعي مما يجعل أثرها قابل للقياس مما يستدعي تحويله إلى كمي قابل للقياس)[1].

وببساطة شديدة يمكن تعريف المخاطر (Risk) على أنها إمكانية أو احتمال حدوث خسارة (Chance of Loss) وكلما كانت هناك إمكانية للخسارة كلما وصفت الأصول أنها أصول تتضمن على مستوى أعلى من المخاطر.

وبطريقة أكثر تحديداً فإنّ مفهوم المخاطر يمكن استخدامه بطريقة متبادلة مع مفهوم عدم التأكد وكلا المفهومين يشير إلى التغيير أو الاختلاف العائد الذي يمكن أن يحققه أي أصل[2].

نذكر تعريف آخر للمخاطر وهو (الخسائر والأضرار التي تصيب المستثمر نتيجة عدم التأكد والتنبؤ بعوائد الأداء الاستثمارية كالأسهم العادية مثلاً) [3]. والتي يختلف مردودها من عام لآخر تبعاً لعدة ظروف ناهيك عن تحمل الأسهم خسائر في كثير من الأحيان في الوقت الذي تعتبر فيه السندات والأسهم الممتازة خالية من المخاطر إلى حد كبير كونها تحمل عوائد ثابتة رغم تأثيرها بمعدلات التضخم.

يرى الباحثون أن أشتمل وأفضل تعريف من التعريفات السابقة هو التعريف الثامن وذلك لأنه اشتمل على أن المخاطر هي الخطر وهي أيضاً عدم التأكد المتعلقة بالعائد على الإدارة الاستثمارية.

ومن خلال التعريفات السابقة يرى الباحثون أن المخاطر هي احتمال وقوع خسارة والتي قد تكون بدرجات مختلفة حسب طبيعة كل نوع من الاستثمار.

---

(1) عثمان بابكر، العناصر الأساسية لنظم إدارة المخاطر (الخرطوم: المعهد العالي للدراسات المصرفية، 2002م)، ص10

(2) عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، أساسيات الإدارة المالية – الجزء الأول (القاهرة: د ن، د ت)، ص135.

(3) ناظم محمد نوري، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، الطبعة الأولى (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 1999م)، ص316.

تصنيفات المخاطر وأنواعها:

إن مفهوم المخاطر مرتبط بحالة عدم التأكد والتنبؤ الدقيق بما يستجد من أحداث وتطورات مستقبلية على ضوء المتغيرات وعدم دقة البيانات والمعلومات الإحصائية المتاحة ولذلك ارتبط مفهوم الاستثمار والعائد بالمخاطر بشقيها النظامية وغير النظامية أي المنتظمة وغير المنتظمة على حد سواء وذلك تبعاً للتصنيف التالي:

أولاً: المخاطر المنتظمة:

ويعتبرها بعض المحللين مخاطر كلية لكونها تنشأ عن البيئة والمحيط وتتعلق بالنظام المالي العام، وليس المشروع الاستثماري بحد ذاته دور رئيسي فيها، فهي تؤثر على المستثمرين كافة دونما استثناء والتنوع الاستثماري حيالها ليس حلاً جذرياً وإنما يخفف من حدتها بقياسها ببعض المعاملات والمعايير.

وتعد التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مسببات لهذه المخاطرة المنتظمة ويكون دورها إحداث تحرك في أسعار معظم الأوراق المالية (الأسهم والسندات) ويكون هذا التحرك بالاتجاه نفسه لذلك تكون مبيعات الشركات ذات مستوى المخاطرة المنتظمة المرتفع وأرباحها وأسعارها مرتبطة ارتباطاً كبيراً مع تحركات السوق[1].

وتتمثل في الآتي:

1/ مخاطر أسعار الفائدة: لتقلبات أسعار الفائدة أثرها على أرباح المستثمر، فلو فرضنا أنّ شخصاً وظف أمواله في مشروع استثماري وبعد فترة معينة ارتفعت أسعار الفائدة، فإن ذلك سوف يؤثر سلباً على حجم العائد. ومن هنا فكثرة التذبذب في أسعار الفائدة يعمل على زيادة الفجوة والفرق في العوائد التي سيحققها المستثمر بين

(1) حسين علي خربوش وعبد المعطي رضا الرشيد، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، (عمان – الأردن: دار زهران للنشر، 1999م)، ص ص316-317.

انخفاض وارتفاع لسعر الفائدة، مما ينصح بثبات سعر الفائدة أو عدم تذبذبها بشكل كبير حتى يستثمر وضع المستثمر أي أنها مخاطر تعترض الموقف المالي للصرف لمتغيرات في أسعار الفائدة.

ونلاحظ أنه كلما ارتفعت أسعار الفائدة كلما اتجه أو توجه المستثمرين نحو الودائع والحسابات البنكية نظراً لضمان الفائدة دون مخاطرة مما يسبب خسارة في تعاملات الأوراق المالية وهذه الخسارة هي مقدار المخاطرة، ذلك الأمر الذي ارتفعت أسعار الفائدة على السندات سيتوجه المستثمرين للتعامل بها على حساب الأسهم مما يعظم مخاطرة الأسهم بانخفاض أسعارها في السوق نظراً للإقبال على التعامل بالسندات[1].

2/ مخاطر السوق: إنّ تعرض السوق للهزات والانهيارات المفاجئة وتقلب أسعاره فجأة بالانخفاض سيؤثر على المتعاملين نتيجة عمليات المضاربة التي تعمل على عدم الاستقرار وتؤثر على إحجام التداول تبعاً لسلوكيات المستثمرين التي ستنعكس على السوق، فمخاطر السوق العامة تكون في الأسعار وفي السياسات على المستوى الاقتصادي ككل، أما مخاطر السوق الخاصة فتنشأ عندما يكون هناك تغير في أسعار أصول أو أدوات متداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة بها.

تعكس مخاطر السوق إدراك المستثمرين واستيعابهم لمعلومات معينة قد تكون خاصة بحوادث ملموسة، كتوقع انخفاض الأرباح للشركات أو توقع انخفاض سعر العملة أو توقع حدوث كساد، بالمقابل تتعلق الحوادث غير الملموسة بسيكولوجية التي تتعلق بردود الفعل غير المبنية على أساس منطقي من طرق المستثمرين، أو أحياناً ردود الفعل المبالغ فيها لحوادث معينة[2].

---

(1)مروان شموط وكنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوزيع، 2008م)، ص318.

(2) طارق الله خان وحبيب أحمد، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية (د ن – 1423هـ – 2003م)، ص ص26-27.

3/ مخاطر التضخم والائتمان: إنّ التضخم وما يعنيه من انخفاض للقوة الشرائية للنقود سيؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للموجودات والأصول الاستثمارية، الأمر الذي يؤدي إلى مأزق مالي وربما عسر مالي كذلك لصاحب المشروع جراء عدم تمكنه من سداد ما عليه من التزامات مالية نتيجة الاقتراض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة، نظراً لتغير القوة الشرائية للنقود، لأن كل ارتفاع في معدلات التضخم يعني انخفاض في القوة الشرائية مما يدفع المستثمرين للتنازل عن أسهمهم وسنداتهم خوفاً من انخفاض أكبر قد يتحقق يكبده خسائر أكبر هي المخاطرة المتوقعة[1].

4/ مخاطر السيولة: تنشأ هذه المخاطر من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية وتقليل مقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته التي حانت آجالها.

ومن ذلك نصل إلى أنّ المخاطر المنتظمة تتسم بالخصائص التالية:

أ. تنشأ بفعل عوامل مشتركة تشمل النظام الاقتصادي كله.

ب. تؤثر في جميع الشركات لذلك فإنها تصيب كل الاستثمارات ومن ضمنها الاستثمار في الأوراق المالية.

ج. لا يمكن تجنبها بالتنويع.

د. يمكن قياسها بمعامل بيتا[2].

ثانياً: المخاطر غير المنتظمة:

هي المخاطر التي تنشأ من طبيعة ونوع الاستثمار وليس من طبيعة النظام المالي العام مما يجعلها خاصة بالمشروع وتأتي نتيجة بعض التعاملات الاستثمارية فتؤثر على مستثمر معين أو مشروع محدد دون غيره، ولذلك يمكن تجنب هذه المخاطر وتفاديها من خلال التنوع الاستثماري وحسابها بالانحراف المعياري.

---

(1) مروان شموط وكنجو عبود كنجو، مرجع سبق ذكره، ص311.

(2) حسين علي خربوش، عبد المعطي رضا الرشيد، مرجع سبق ذكره، ص45.

وذلك إذا كانت المخاطر المنتظمة مخاطر عامة فإنّ المخاطر غير المنتظمة مخاطر خاصة تختص باستثمار معين دون غيره فتؤثر على سعر سهم المشروع، ومن هنا يجب تنويع الاستثمارات وإدارة قدر كبير من المخاطر غير المنتظمة والتي تتمثل أساساً في:

1/ مخاطر النشاط الصناعي:

قد يتعرض نوع من الصناعة لمخاطر تنعكس على المتعاملين فيه من خلال الأسهم الخاصة بذلك المشروع الصناعي، ومثال لذلك التطور العلمي وظهور أنواع منافسة والمعدات المستعملة مما يؤثر على المشروع وإنتاجيته بالمقارنة مع غيره من المشاريع في ذات المجال[1].

2/ مخاطر قانونية واجتماعية:

كثيراً ما تلجأ بعض الدول لعملية التأميم فتقوم بتأميم بعض المشاريع مما يؤثر على مصلحة المستثمرين، ناهيك عن بعض العادات الاجتماعية والقوانين السائدة في الكثير من الدول كطبيعة الاستهلاك والميول والرغبات وأذواق الناس لها دور كبير كذلك.

3/ مخاطر إدارية ومالية:

غالباً ما تكون نتيجة سوء التخطيط والتنبؤ لعدم كفاءة القائمين على إدارة المشروعات واتخاذ القرارات السليمة، يؤثر ذلك سلباً على نسبة السيولة فتتضاءل مما لا يمكن الشركة من الالتزام بما عليها من واجبات.

يمكن تحديد مستوى المخاطر المالية بالنظر مباشرة إلى هيكل رأس المال الذي يعني مباشرة إظهار مستويات الدين لدى الشركة ودرجة استخدامها للأموال المفترضة في عملياتها[2].

---

(1) ناظم محمد نوري، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، الطبعة الأولى، (عمان: دار وائل لنشر، 1999م)، ص320.

(2) طارق الله خان وحبيب أحمد، مرجع سبق ذكره، ص47.

4/ المخاطر التشغيلية:

هي مخاطر تشغيلية ناجمة عن البيئة التشغيلية للشركة وهي مخاطر ناتجة عن عوامل داخلية أو خارجية، ويمكن أن تعزى المخاطر التشغيلية لعوامل داخلية تنعكس في درجة الكفاءة التشغيلية للشركة في استخدام الموارد المتاحة، وهذه العوامل الداخلية تكون غالباً ضمن سيطرة الإدارة.

أما المخاطر التشغيلية الخارجية فهي تعزى في الغالب لعوامل خارجة عن سيطرة الإدارة وتمثل هذه العوامل غالباً بالأوضاع الاقتصادية العامة، لذلك نجد أن خصائص المخاطر غير المنتظمة:

- تنشأ بفعل عوامل تخص المنشأة ذاتها.
- تؤثر أن وجدت على المنشأة المعينة.
- يمكن تجنبها بالتنويع وتخفيضها إلى الصفر تقريباً.
- مقياسها المطلب التباين والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف[1].

ثالثاً: المخاطر المختلطة:

هي التي تجمع بين مظاهر وأسس المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة وتتكون من:

1/ مخاطر الدفع التشغيلي:

وهي مدى استخدام التكاليف الثابتة كالاستهلاكات ومرتبات الإدارة وغيرها في عمليات الشركة.

2/ مخاطر الدفع المالي:

وهي نسبة التكاليف الثابتة كفوائد الديون إلى التكاليف الكلية فإذا كانت درجة الدفع المالي في شركة ما مرتفعة فإنّ أي انخفاض بسيط في إيرادات الشركة يؤدي إلى انخفاض أكبر في صافي أرباحها[1].

---

(1) حسين علي خربوش، عبد المعطي رضا الرشيد، مرجع سبق ذكره، ص ص50-51.

أهمية إدارة المخاطر:

إنّ إدارة المخاطر باتت من أهم الموضوعات الساخنة بالنسبة للشركات التي فرضت الأزمة المالية العالمية وجودها على جدول أعمال الشركات، والمخاطر قد تكون دورية أحياناً نتيجة تبني سياسات وإستراتيجيات تعتمد على معدلات عالية من المخاطر.

إنّ إدارة المخاطر لم تعد تقتصر على جدول أعمال الشركات فقط بل باتت سنداً أساسياً في تقييمات شركات التصنيف العالمية التي تعتمد بشكل أكبر في تصنيفاتها على إدارة المخاطر وتعتبرها متطلبات أساسية ينبغي تحقيقها، وإنّ غياب إدارة المخاطر في الفترة السابقة عن الشركات دفع أكبر ألف شركة عالمية إلى خسارة 20% من قيمة أسهمها خلال الأزمة الأخيرة، لذلك على الشركات الاستعداد للمخاطر الداخلية التي قد تواجه أي شركة إضافة إلى المخاطر الخارجية التي يكون لها تأثير أكبر في أغلب الأحيان[2].

والمخاطر ليست دائماً سيئة، بل في الكثير من الأحيان تتحقق عوائد مرتفعة للشركات، لكن يجب النظر إليها على أنها شيء يمكن التعامل معه وحماية الشركات منه وأنه من المهم جداً أن تراعي الشركات مسألة القدرة على الانتفاع من الفرص والاستعداد على تحمل خسائرها[3].

جاءت أهمية إدارة المخاطر من أن نشاطات إدارة الأعمال دائماً ما تتعرض للمخاطر لذلك فإن اختيار المحفظة ما هو إلا لتعظيم العائد المتوقع الكبير (يقاس بالوسط الحسابي) فقط بالدخول في مزيد من المخاطر وعلى ذلك فإنّ المعضلة التي تواجه المستثمرين هي إيجاد التوليفة المثلى بين المخاطر والعائد.

---

(1) ناظم محمد نودي، مرجع سبق ذكره، ص321.

(2) عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2007م)، ص337.

(3) الموقع الالكتروني: www.islamfin.go.forum.net .

كما يمكن تخفيض أثر المكون الخاص للمخاطر من خلال تنويع محفظة الأصول، بينما يتحمل المستثمر العنصر العام في المخاطر ولكن يواجه منهج (Markowitz) مشكلات عملية في حالة استثمار المحفظة الاستثمارية على أصول كثيرة[1].

كما أنّ العنصر المهم في إدارة المخاطر هو فهم المفاضلة بين المخاطر والعائد لأنّ العائد يزداد مع ازدياد المخاطر، طالما أنّ الهدف من المؤسسات المالية هو زيادة صافي العائد من أسهم المساهمين، فإن إدارة المخاطر المرتبطة بتعظيم العائد هي الوظائف المهمة لهذه المؤسسات وتقوم بهذا الدور من خلال التنويع الأفضل للمخاطر الخاصة واختزال وتحويل المخاطر العامة.

وتتمثل أهمية إدارة المخاطر في تحديد مدى استعداد الشركة للتعامل مع المخاطر خصوصاً في مدى جودة تقييم المخاطر، إن لم تكن على دراية بكيفية التعامل، كما على الشركات أن تحدد حدود المخاطر في إستراتيجية عملها والتي تكون مؤهلة من حيث الإمكانيات والموجودات للتعامل معها لتحمل الخسائر التي قد تنتج عنها وإنّ إدارة المخاطرة عبارة عن عمل جماعي يشترك فيه العاملون كلهم في الشركة ويجب أن لا يتم حصره في شخص معين[2].

---

(1) الموقع الالكتروني www.kuwait5020.amedia.gov.kw .

(2) طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2007م)، ص60.

طرق قياس المخاطر:

تقاس مخاطر الاقتراح الاستثماري أي مدى تقلب تدفقاته النقدية بطريقتين: الأولى بيانية والأخرى كمية.

أولاً: الأسلوب البياني لقياس المخاطر:

من الممكن وضع البيانات في صورة رسم بياني باستخدام جداول، حيث يمثل المحور الرأسي احتمالات حدوث الظروف الاقتصادية، بينما يمثل المحور الأفقي التدفقات النقدية في ظل كل احتمال.

كقاعدة عامة تزداد المخاطر كلما زادت درجة تشتت (تقلب) التدفقات النقدية المصاحبة للتغيرات في ظروف الاقتصادية. يطلق على التوزيع الاحتمالي للتدفقات النقدية المشار إليها بالتوزيع الاحتمالي المنفصل حيث فصلنا ثلاثة احتمالات من بين عدد لا نهائي من الاحتمالات وقمنا بتمثيلها بيانياً.

وكقاعدة عامة تزداد المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار كلما زاد تشتت النقط الممثلة على المنحنى، أي كلما اتسع منحنى التوزيع الاحتمالي للتدفقات النقدية كلما كانت درجة تشتت المنحنى الممثل للتدفقات النقدية للاقتراح أقل من درجة تشتت التدفق النقدي لباقي الاقتراحات[1].

ثانياً: الأسلوب الكمي لقياس المخاطر:

يعطي أسلوب الرسم البيانات فكرة عن حجم المخاطر التي ينطوي عليها التدفق النقدي للاقتراح الاستثماري، غير أنه يفشل في تزويدنا بقياس دقيق لحجم هذه المخاطر، لذا نقترح استخدم أسلوب كمي حتى نتمكن من إجراء قياس دقيق لحجم المخاطر التي ينطوي عليها كل اقتراح[2].

---

(1) هشام جبر، إدارة المصارف، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008م)، ص23.

(2) زياد رمضان، الإدارة المالية في الشركات المساهمة، الطبعة الأولى، (عمان: دار الصفاء للنشر، 1998م)، ص400.

يمكن أن نميز في هذا الصدد الأساليب الكمية التي تقيس المخاطر الكلية (المخاطر العامة والمخاطر الخاصة والمخاطر المنتظمة والمخاطر غير المنتظمة) وبين الأساليب الكمية التي تقيس المخاطر المنتظمة فقط.

أساليب قياس المخاطر الكلية:

المدى والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف من أهم الأدوات التي تقيس المخاطر الكلية وفيما يلي عرض مختصر لكل منها.

1/ المدى:

يعتبر المدى أبسط مقياس كمي لقياس التشتت (المخاطر) وهو يمثل الفرق بين القيمة الكبرى والقيمة الصغرى للتدفقات النقدية المتوقعة، فكلما زاد الفرق بين هاتين القيمتين، كلما كان ذلك إشارة إلى زيادة تشتت التوزيع الاحتمالي[1].

2/ الانحراف المعياري:

لا يعتبر المدى مقياس دقيق للمخاطر، إذ أنه لا يستخدم جميع المستويات المتاحة عن التدفق النقدي، بل يركز فقط على قيمتين فقط هما القيمة الكبرى والقيمة الصغرى للتدفقات النقدية ويتجاهل ما عدا ذلك.

لذا من المقترح استخدام أسلوب كمي بديل لتلافي هذا العيب وهو الانحراف المعياري، ويأخذ الانحراف المعياري في الحسبان كافة التدفقات النقدية وكذلك احتمال حدوثها ويقيس انحراف القيم عن وسطها الحسابي أي انحراف كل مفردة من مفردات التدفقات النقدية عن القيمة المتوقعة للتدفقات.

يمكن تعريف الانحراف المعياري بأنه الجذر التربيعي على مربعات انحراف القيم[2].

---

(1) منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الثالثة، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1997م)، ص411.

(2) هشام جبر، مرجع سبق ذكره، ص ص30-31.

كيفية إيجاد الانحراف المعياري:

$$\sigma = \sqrt{\text{مجـــ}_{س=1}^{ن} \frac{(ق_س - \bar{ق})^2}{ن}}$$

حيث (σ) يمثل الانحراف المعياري، ($\bar{ق}$) تمثل المتوسط الحسابي للتدفقات النقدية، أما ($ق_س$) فتمثل التدفق النقدي خلال الفترة س، وعلى هذا الأساس فكلما قلت قيمة الانحراف المعياري كان ذلك معناه انخفاض درجة خطورة المشروع والعكس صحيح.

ولكن هل يعتبر الانحراف المعياري للتدفقات النقدية مقياساً ملائماً لمخاطر في كل الظروف؟ إنّ استخدام الانحراف المعياري كمقياس للمخاطر يمكن أن يكون مقبولاً في حالة واحدة، وهي عندما تكون القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية للاقتراحات المعروضة متساوية، أما عندما تختلف القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية، فإنه يكون من الصعب في بعض الأحيان الادعاء بأنّ الاقتراح الذي يتميز بصغر حجم انحرافه المعياري بالمقارنة مع اقتراحات أخرى هو أقلها تعرضاً للمخاطر[1].

3/ معامل الاختلاف:

إنّ معامل الاختلاف يزودنا بحجم المخاطر لكل القيم المتوقعة للتدفقات النقدية، ولذا فإنه يأخذ في الحسبان القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية لكل اقتراح عند تقدير حجم المخاطر التي تنطوي على كل منهم ويتم حساب معامل الاختلاف ويرمز له بالرمز (ف) عن طريق قسمة الانحراف المعياري (σ) على الوسط الحسابي (القيمة المتوقعة) بالصورة التالية[2]:

$$ف = \frac{\sigma}{ر}$$

(1) محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، (الإسكندرية: الدار الجامعية الإبراهيمية، 1999م)، ص241.

(2) الموقع الالكتروني: www.usere.EZ.documents .

وإذا كنا غير مهتمين بتقلبات الأسعار في المدى القصير وفي توزيع الأرباح، وهدفنا هو ارتفاع الأسعار فعلينا بالاستثمار في الشركات التي تنمو فوق المعدل مثل شركات المشروعات الترويجية.

الفصـــــــل الرابـــع

الدراســـــــة الميـــــدانية

المبحث الأول : إجراءات الدراسة الميدانية

المبحث الثاني : عرض وتحليل عبارات استبانة الدراسة الميدانية

المبحث الثالث : تحليل فرضيات الدراسة

المبحث الاول : إجراءات الدراسة الميدانية

أولاً: مجتمع الدراسة :

يُقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعي الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة حيث يتمثل مجتمع الدراسة في عينة من العاملين بولاية نهر النيل أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها من بعض الأفراد بطريقة تتناسب والمسميات الوظيفية حيث قام الباحث بتوزيع عدد(150) استبانه علي المستهدفين واستجابة (150) فرداً وتؤدي إلي قبول نتائج الدراسة وبالتالي تعميمها علي مجتمع الدراسة.

تصميم أداة البحث:

من اجل الحصول علي المعلومات والبيانات الاولية لهذه الدراسة تم تصميم الاستبانه لدراسة (**تمويل الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية)** بالتطبيق علي عينه من العاملين بولاية نهر النيل والاستبانه هي من الوسائل المعروفة لجمع المعلومات الميدانية وتتميز بإمكانية جمع المعلومات من مفردات متعددة من عينة الدراسة ويتم تحليلها للوصول للنتائج المحددة، وقد حاول الباحث في صياغة عبارات الاستبانه ومراعاة الحيادية الممكنة بالابتعاد عن المعاني التي يصعب فهمها أو يلتبس معناها.

ثانياً: أداة الدراسة:

أعتمد الباحث علي الاستبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة، حيث أن للاستبانه مزايا منها:

1-يمكن تطبيقها للحصول علي معلومات عن عدد من الأفراد.

2-قلة تكلفتها وسهولة تطبيقها.

3-سهولة وضع أسئلة الاستبانة وترسيم ألفاظها وعباراتها.

4-توفر الاستبانة وقت المستجيب وتعطيه فرصة التفكير.

ثالثاً: تقييم أدوات القياس:

1. **اختبارات صدق محتوي المقياس الظاهري :**

تم إجراء اختبار صدق المحتوي لعبارات المقاييس من خلال تقييم صلاحية المفهوم وصلاحية أسئلته من حيث الصياغة والوضوح والتي قد ترجع إما إلي اختلاف المعاني وفقا" لثقافة المجتمع أو نتيجة لترجمة المقاييس من لغة إلي أخري حيث قام الباحث بعرض الاستبيان علي عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة ومن مختلف المواقع الوظيفية والتخصصات العلمية لتحليل مضامين عبارات المقاييس ولتحديد مدي التوافق بين عبارات كل مقياس ثم قبول وتعديل بعض العبارات، وبعد استعادة الاستبيان من المحكمين تم إجراء التعديلات التي اقترحت عليه، فيما أشار العدد الآخر من المحكمين أن الاستبيان بشكله الحالي مستوفياً لشروط الدراسة.

2. **الثبات والصدق الذاتي:**

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما علي مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه علي المجموعة نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً. كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدي الدقة

والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار. ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

أ. طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان- بروان.

ب. معادلة ألفا- كرونباخ.

ج. طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

د. طريقة الصور المتكافئة.

ه. معادلة جوتمان.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم علي مقياس معين، وبحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات. وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح، وتم إيجاد معامل ألفا- كرونباخ. لكل المحاور التي يتضمنها هذا الاستبيان، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الإجراء:

جدول رقم (1/1/4)

قيمة معامل ألفا كرونباخ للاستبانة

عدد عبارات الاستبانة	قيمة معامل الثبات	قيمة معامل الصدق
32	0.8104	0.9002

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2024**م**.

يتضح من الجدول رقم (1/2/4) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ للثبات هي (0.8104) وهي أكبر من (0.5) مما يعني أن عبارات الإستبانة تمتاز بدرجة ثبات عالية جداً، أي أن النتائج التي تم الحصول عليها تظل كما هي أو قريبة جداً إذا ما أُعيد تطبيق الإستبانة على نفس أفراد العينة، كما نلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرونباخ للصدق 0.9002 وهي عبارة عن الجزر التربيعي لمعامل الثبات أيضاً هي أكبر من (0.5) مما يعني أن عبارات الاستبيان تمتاز بدرجة صدق عالية، أي أن عبارات الدراسة تقيس ما يفترض البحث قياسه بالفعل

جدول رقم (2/1/4)

قيمة معامل ألفا كرونباخ لاختبار الثبات والصدق لمحاور الدراسة

م	الفرضيات	عدد العبارات	الثبات	الصدق
1	الفرضية الاولى	8	0.40	0.63
2	الفرضية الثانية	8	0.80	0.89
3	الفرضية الثالثة	8	0.75	0.86
4	الفرضية الرابعة	8	0.77	0.87
المجموع		40	0.81	0.90

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2024م

يلاحظ من الجدول رقم(2/1/4) أن جميع قيم الثبات والصدق لفرضيات الاستبانة تتميز بدرجة ثبات وصدق عالية جدا وأكبرها درجة الفرضية الثانية حيث بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ للثبات فيه (0.80) وقيمة ألفا كرونباخ للصدق(0.89).

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة :

لتحقيق أهداف الدراسة و للتحقق من فرضياتها ، تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية :

1. الأشكال البيانية .
2. التوزيع التكراري للإجابات.
3. النسب المئوية.
4. الوسيط .
5. اختبار مربع كأي لدلالة الفروق بين الإجابات.
6. الانحراف المعياري(Standard Deviation) ، وفي العادة يتم اختصار اسمه علي النحو التالي (SD) :أو(S) ، كما يرمز له بالرمز التالي(σ) :، وهذا الرمز هو أحد الرموز أو الحروف المستخدمة في اللغة اليونانية أو الإغريقية، ويسمي هذا الحرف بـــ (سيجما)، أو بالإنجليزية .(Sigma) ويمكن تعريف الانحراف المعياري علي النحو التالي: الانحراف

المعياري هو مقياس من مقاييس التشتت، يتم استخدامه لقياس مدي تشتت البيانات عن وسطها الحسابي، ويتم حسابه عن طريق أخذ الجذر التربيعي من التباين المحسوب مسبقًا لتلك البيانات.

للحصول علي نتائج دقيقة قدر الإمكان ، تم استخدام البرنامج SPSS،2020م الإحصائي **SPSS** و الذي يشير اختصارا إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **Statistical Package for Social Sciences.**

خامساً: وصف الاستبانة:

هنالك عدة وسائل تستخدم في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، وقد اعتمدت هذه الدراسة على الإستبيان كأداة رئيسية في جمع المعلومات من عينة الدراسة، وقد اشتملت الإستبانة على البيانات الشخصية المتعلقة بوصف عينة الدراسة كالنوع، الحالة الاجتماعية ، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة في المجال. كما اشتملت الدراسة على أربعة فرضيات رئيسية وفي هذه الفرضيات(32) عبارة. وقد طلب من أفراد العينة أن يحددوا استجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفقاً لمقياس ليكارت الخماسي المتدرج والذي يتكون من خمسة مستويات(أوافق بشدة، أوافق، محايد ــ لا أوافق، لا أوافق بشدة).

جدول رقم (3/1/4)

أوزان مقياس ليكارت الخماسي

الوزن	الرأي
1	لا أوافق بشدة
2	لا أوافق
3	محايد
4	أوافق
5	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2024م

جدول رقم (4/1/4) المتوسط المرجح

المتوسط المرجح	المستوى/ الاتجاه
من 1 – 1.79	لا أوافق بشدة
من 1.80 – 2.59	لا أوافق
من 2.60 – 3.39	محايد
من 3.40 – 4.19	أوافق
من 4.20 – 5	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2024م

المبحث الثاني : عرض وتحليل عبارات استبانة الدراسة الميدانية

أولاً : عرض ووصف البيانات الشخصية :

جدول رقم (1/2/4) تحليل البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة

خصائص العينة	الفئات	التكرار	النسبة المئوية٪
1 -النوع	ذكر	38	25.3
	أنثى	112	74.7
2/ الحالة الاجتماعية	أعزب	43	28.7
	متزوج	88	58.7
	أرمل	6	4.0
	مطلق	13	8.7
	أخرى	43	28.7
3/ الفئة العمرية	20 وأقل من 30 سنة	17	11.3
	30 وأقل من40 سنة	58	38.7
	40 وأقل من 50 سنة	50	33.3
	50 سنة فأكثر	25	16.7
4/المؤهل العلمي	ثانوي	21	14.0
	جامعي	100	66.7
	فوق الجامعي	21	14.0
	أخرى	8	5.3
5/ المسمى الوظيفي	موظف	81	54.0
	محاسب	26	17.3
	مدير إدارة	29	19.4

خصائص العينة	الفئات	التكرار	النسبة المئوية٪
	رئيس قسم	11	7.3
	أخرى	3	2.0
6/سنوات الخبرة في المجال	أقل من 5 سنوات	25	16.7
	5 سنوات وأقل من 15 سنة	57	38.0
	15 سنة وأقل من 25 سنة	42	28.0
	25 سنة فأكثر	26	17.3

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2024م

يتضح من الجدول(1/2/4) أن غالبية أفراد عينة الدراسة من فئة الاناث حيث بلغت نسبتهم 74.7%، وأن النسبة العظمى للحالة الاجتماعية متزوج حيث بلغت 58.7%،

وأن النسبة العظمى للفئة العمرية (من 30 وأقل من 40 سنة) بلغت نسبتهم 38.7% ، وأن النسبة العظمى منهم من المؤهل العلمي جامعي حيث بلغت نسبتهم 66.7% ، كما أن غالبية العينة مسماهم الوظيفي موظف حيث بلغت نسبتهم 54.0% ، بالإضافة إلى أن النسبة العظمى تتراوح سنوات خبرتهم في مجال العمل ما بين (5 سنوات وأقل من 15 سنة) بنسبة 38.0%.

ثانياً: عرض ووصف عبارات الاستبانة

الفرضية الاولى: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم (2/2/4) الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الاولى

م	العـــبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب العبارة
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد					
		%	%	%	%	%					
1	زيادة تمويل الاستثمار يساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي	98	46	2	2	2	**150**	4.57	0.717	أوافق بشدة	1
		65.3	3.07	1.3	1.3	1.3	%100				
2	تسهيل الحصول على التمويل يزيد من أجمالي الاستثمار	72	70	6	0	2	**150**	4.40	0.695	أوافق بشدة	4
		48.0	46.7	4.0	0	1.3	%100				
3	وجود سياسات تمويلية ناجحة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية	88	56	4	2	0	**150**	4.53	0.620	أوافق بشدة	2
		58.7	37.3	2.7	1.3	0	%100				
4	زيادة تمويل الاستثمار يؤدي الى تحسين القدرة الإنتاجية للاقتصاد	77	53	13	5	0	**150**	4.36	0.780	أوافق بشدة	6
		51.3	36.7	8.7	3.3	0	%100				
5	يساهم تمويل الاستثمار في زيادة الانفاق الكلي في الدولة	48	72	18	12	0	**150**	4.04	0.874	أوافق	8
		32.0	48.0	12.0	8.0	0	%100				
6	عوائق الاستثمار التنظيمية والإدارية تؤثر سلباً على الناتج المحلي الاجمالي	61	67	11	11	0	**150**	4.19	0.862	أوافق	7
		40.7	44.7	7.3	7.3	0	%100				
7	تمويل الاستثمار يعتبر عاملا مؤثرًا في زيادة الناتج المحلي و تحفيز النمو الاقتصادي	83	62	3	2	0	**150**	4.51	0.610	أوافق بشدة	3
		55.3	41.3	2.0	1.3	0	%100				
8	التركيز على السياسات الداعمة للاستثمار يساعد في زيادة الناتج المحلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي	78	56	11	5	0	**150**	4.38	0.766	أوافق بشدة	5
		52.0	37.3	7.3	3.3	0	%100				

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2024م

من الجدول رقم(2/2/4) يتضح الأتي:

1. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن لعبارة الاولى (4.57) بانحراف معياري (0.717) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن زيادة تمويل الاستثمار يساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 65.3% وترتيبها العبارة الاولى من جملة عبارات الفرضية الاولى.
2. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية (4.40) بانحراف معياري (0.695) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على ان تسهيل الحصول على التمويل يزيد من أجمالي الاستثمار ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 48.0% وترتيبها العبارة الرابعة من جملة عبارات الفرضية الاولى .
3. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة (4.53) بانحراف معياري (0.620) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على ان وجود سياسات تمويلية ناجحة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 58.7% وترتيبها العبارة الثانية من جملة عبارات الفرضية الاولى .
4. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة (4.36) بانحراف معياري (0.780) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن زيادة تمويل الاستثمار يؤدي الى تحسين القدرة الإنتاجية للاقتصاد ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 51.3% وترتيبها العبارة السادسة من جملة عبارات الفرضية الاولى .

5. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة (4.04) بانحراف معياري (0.874) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون على انه يساهم تمويل الاستثمار في زيادة الانفاق الكلي في الدولة ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 48.0% وترتيبها العبارة الثامنة من جملة عبارات الفرضية الاولى .
6. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة (4.19) بانحراف معياري (0.862) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون على ان عوائق الاستثمار التنظيمية والإدارية تؤثر سلباً على الناتج المحلي الاجمالي ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 44.7% وترتيبها العبارة السابعة من جملة عبارات الفرضية الاولى.
7. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة (4.51) بانحراف معياري (0.610) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على ان تمويل الاستثمار يعتبر عاملاً مؤثرًا في زيادة الناتج المحلي و تحفيز النمو الاقتصادي ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 55.3% وترتيبها العبارة الثالثة من جملة عبارات الفرضية الاولى.
8. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة (4.38) بانحراف معياري (0.766) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن التركيز على السياسات الداعمة للاستثمار يساعد في زيادة الناتج المحلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 52.0% وترتيبها العبارة الخامسة من جملة عبارات الفرضية الاولى.

الفرضية الثانية : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل الإستثمار ومؤشر أسعار المستهلك.

جدول رقم (3/2/4) الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية

م	العـــبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب العبارة
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد					
		%	%	%	%	%					
1	زيادة تمويل الاستثمار تؤثر إيجابا في أسعار السلع والخدمات	73	60	7	8	2	**150**	4.29	0.886	أوافق بشدة	2
		48.7	40.0	4.7	5.3	1.3	%100				
2	تمويل الاستثمار يؤثر على زيادة الطلب والعرض في السوق	63	69	8	10	0	**150**	4.23	0.831	أوافق بشدة	5
		42.0	46.0	5.3	6.7	0	**100 %**				
3	زيادة حجم تمويل الاستثمار يسهم في خفض معدل التضخم	63	63	17	7	0	**150**	4.21	0.824	أوافق بشدة	7
		42.0	42.0	11.3	4.7	0	%100				
4	زيادة تمويل الاستثمار تؤثر على توزيع الدخل والثروة.	50	73	22	5	0	**150**	4.12	0.777	أوافق	8
		33.3	48.7	14.7	3.3	0	%100				
5	ضعف تمويل الاستثمار يقلل من مستوى دخل الفرد	68	58	15	9	0	**150**	4.23	0.862	أوافق بشدة	6
		45.3	38.7	10.0	6.0	0	%100				
6	استقرار سوق الاستثمار يساهم في استقرار أسعار السلع والخدمات.	69	63	16	2	0	**150**	4.23	0.719	أوافق بشدة	1
		46.0	42.0	10.7	1.3	0	%100				
7	متابعة مؤشر أسعار المستهلك يزيد من فعالية القرارات الاستثمارية	68	61	14	7	0	**150**	4.27	0.816	أوافق بشدة	3
		45.3	40.0	9.3	4.7	0	%100				
8	يساهم تمويل الاستثمار في توفير الحاجات الاساسية للافراد	70	59	13	8	0	**150**	4.27	0.835	أوافق بشدة	4
		46.7	39.3	8.7	5.3	0	%100				

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2024م

من الجدول رقم (3/2/4) يتضح الأتي:

1. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الاولى (4.29) بانحراف معياري (0.886) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على ان زيادة تمويل الاستثمار تؤثر إيجاباً في أسعار السلع والخدمات ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 48.7% وترتيبها العبارة الثانية من جملة عبارات الفرضية الثانية.
2. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية (4.23) بانحراف معياري (0.831) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تمويل الاستثمار يؤثر على زيادة الطلب والعرض في السوق ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 46.0% وترتيبها العبارة الخامسة من جملة عبارات الفرضية الثانية .
3. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة (4.21) بانحراف معياري (0.824) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن زيادة حجم تمويل الاستثمار يسهم في خفض معدل التضخم ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 42.0% وترتيبها العبارة السابعة من جملة عبارات الفرضية الثانية .
4. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة (4.12) بانحراف معياري (0.777) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن زيادة تمويل الاستثمار تؤثر على توزيع الدخل والثروة ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 48.7% وترتيبها العبارة الثامنة من جملة عبارات الفرضية الثانية.
5. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة (4.23) بانحراف معياري (0.862) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على ان ضعف تمويل الاستثمار يقلل من مستوى دخل الفرد ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 45.3% وترتيبها العبارة السادسة من جملة عبارات الفرضية الثانية .
6. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة (4.33) بانحراف معياري (0.719) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي

فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن استقرار سوق الاستثمار يساهم في استقرار أسعار السلع والخدمات ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 46.0% وترتيبها العبارة الاولى من جملة عبارات الفرضية الثانية.

7. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة (4.27) بانحراف معياري (0.816) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على ان متابعة مؤشر أسعار المستهلك يزيد من فعالية القرارات الاستثمارية ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 45.3% وترتيبها العبارة الثالثة من جملة عبارات الفرضية الثانية.

8. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة (4.27) بانحراف معياري (0.835) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على انه يساهم تمويل الاستثمار في توفير الحاجات الاساسية للافراد ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 46.7% وترتيبها العبارة الرابعة من جملة عبارات الفرضية الثانية .

الفرضية الثالثة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل الإستثمار ومؤشر جودة الحياة المادية والتنمية البشرية.

جدول رقم (4/2/4) الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة

م	العـــبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب العبارة
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد					
		%	%	%	%	%					
1	توفر التمويل للاستثمار يسهم في تحسين الخدمات الاجتماعية .	89	57	2	1	1	**150**	4.58	0.630	أوافق بشدة	1
		59.3	38.0	1.3	0.7	0.7	%100				
2	زيادة التمويل الاستثماري يحسن من مستوى التعليم	36	83	24	6	1	**150**	3.98	0.790	أوافق	8
		24.0	55.3	16.0	4.0	0.7	%100				
3	توفر تمويل الاستثمار يحسن من جودة الخدمات الصحية	59	74	11	5	1	**150**	4.23	0.781	أوافق بشدة	6
		39.3	49.3	7.3	3.3	0.7	%100				
4	زيادة معدلات الاستثمار يؤدي الى تحقيق التنمية البشرية.	73	69	3	3	2	**150**	4.39	0.749	أوافق بشدة	2
		48.7	46.0	2.0	2.0	1.3	%100				
5	زيادة تمويل الاستثمار يزيد من جودة حياة الفرد والاسرة.	67	69	11	3	0	**150**	4.33	0.702	أوافق بشدة	5
		44.7	46.0	7.3	2.0	0	%100				
6	يساعد تمويل الاستثمار على استقرار الكفاءات والخبرات	60	68	15	5	2	**150**	4.19	0.849	أوافق	7
		40.0	45.3	10.0	3.3	1.3	%100				
7	تحسين جودة الحياة يرتبط بشكل مباشر بزيادة الاستثمارات في البنية التحتية.	73	63	7	7	0	**150**	4.35	0.777	أوافق بشدة	4
		48.7	42.0	4.7	4.7	0	%100				
8	يؤثر تمويل الاستثمار على توفير فرص تدريب وتأهيل الموارد البشرية	76	58	12	4	0	**150**	4.37	0.747	أوافق بشدة	3
		50.7	38.7	8.0	2.7	0	%100				

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2024م

من الجدول رقم(4/2/4) يتضح الأتي:

1. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الاولى (4.55) بانحراف معياري (0.630) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن توفر التمويل للاستثمار يسهم في تحسين الخدمات الاجتماعية ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 59.3% وترتيبها العبارة الاولى من جملة عبارات الفرضية الثالثة.
2. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية (3.98) بانحراف معياري (0.790) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون على ان زيادة التمويل الاستثماري يحسن من مستوى التعليم ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 55.3% وترتيبها العبارة الثامنة من جملة عبارات الفرضية الثالثة .
3. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة بالنسبة (4.23) بانحراف معياري (0.781) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على ان توفر تمويل الاستثمار يحسن من جودة الخدمات الصحية ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 49.3% وترتيبها العبارة السادسة من جملة عبارات الفرضية الثالثة.
4. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة (4.39) بانحراف معياري (0.749) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على ان زيادة معدلات الاستثمار يؤدي الى تحقيق التنمية البشرية ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 48.7% وترتيبها العبارة الثانية من جملة عبارات الفرضية الثالثة .

5. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات افراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة (4.33) بانحراف معياري (0.702) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن زيادة تمويل الاستثمار يزيد من جودة حياة الفرد والاسرة ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 46.0% وترتيبها العبارة الخامسة من جملة عبارات الفرضية الثالثة .
6. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة (4.19) بانحراف معياري (0.849) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون على انه يساعد تمويل الاستثمار على استقرار الكفاءات والخبرات ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 45.3% وترتيبها العبارة السابعة من جملة عبارات الفرضية الثالثة .
7. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة (4.35) بانحراف معياري (0.777) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على ان تحسين جودة الحياة يرتبط بشكل مباشر بزيادة الاستثمارات في البنية التحتية ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 48.7% وترتيبها العبارة الرابعة من جملة عبارات الفرضية الثالثة .
8. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة (4.37) بانحراف معياري (0.747) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على انه يؤثر تمويل الاستثمار على توفير فرص تدريب وتأهيل الموارد البشرية ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 50.7% وترتيبها العبارة الثالثة من جملة عبارات الفرضية الثالثة .

الفرضية الرابعة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل الاستثمار والميزان التجاري

جدول رقم (5/2/4) الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الرابعة

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب العبارة
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد					
		%	%	%	%	%					
1	ضعف تمويل الاستثمار يؤدي الى زيادة العجز في الميزان التجاري	68	67	10	5	0	**150**	4.32	0.745	أوافق بشدة	5
		45.3	44.7	6.7	3.3	0	%100				
2	تمويل الاستثمار يؤثر إيجابا على السياسات التجارية في الدولة .	61	82	7	0	0	**150**	4.36	0.571	أوافق بشدة	2
		40.7	54.7	4.7	0	0	%100				
3	زيادة تمويل الاستثمار تساعد في زيادة الصادرات من السلع والخدمات.	92	44	6	8	0	**150**	4.47	0.808	أوافق بشدة	1
		61.3	29.3	4.0	5.3	0	%100				
4	ارتفاع نسبة تمويل الاستثمار تقلل من الاعتماد على الواردات.	62	74	7	7	0	**150**	4.27	0.759	أوافق بشدة	6
		41.3	49.3	4.7	4.7	0	%100				
5	زيادة الاستثمار في الصناعات المحلية يعزز الميزان التجاري.	77	57	11	3	2	**150**	4.36	0.813	أوافق بشدة	3
		51.3	38.0	7.3	2.0	1.3	%100				
6	الإعفاءات الحكومية للمستثمرين تؤثر إيجاباً في توفير السلع والخدمات	72	55	13	10	0	**150**	4.26	0.878	أوافق بشدة	7
		48.0	36.7	8.7	6.7	0	%100				
7	ارتفاع تكلفة تمويل الاستثمار يسهم في زيادة عجز الميزان التجاري	55	65	19	9	2	**150**	4.08	0.923	أوافق	8
		36.7	43.3	12.7	6.0	1.3	%100				
8	زيادة تمويل الاستثمار يزيد من عوائد الاستثمارات الخارجية	74	58	11	6	1	**150**	4.32	0.830	أوافق بشدة	4
		49.3	38.7	7.3	4.0	1.7	%100				

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2024م

من الجدول رقم(5/2/4) يتضح الأتي:

1. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الاولى (4.32) بانحراف معياري (0.745) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن ضعف تمويل الاستثمار يؤدي الى زيادة العجز في الميزان التجاري ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 45.3% وترتيبها العبارة الخامسة من جملة عبارات الفرضية الرابعة.
2. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية (4.36) بانحراف معياري (0.571) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على ان تمويل الاستثمار يؤثر إيجاباً على السياسات التجارية في الدولة ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 54.7% وترتيبها العبارة الثانية من جملة عبارات الفرضية الرابعة.
3. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة بالنسبة (4.47) بانحراف معياري (0.808) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على ان زيادة تمويل الاستثمار تساعد في زيادة الصادرات من السلع والخدمات ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 61.3% وترتيبها العبارة الاولى من جملة عبارات الفرضية الرابعة.
4. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة (4.27) بانحراف معياري (0.759) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على ان ارتفاع نسبة تمويل الاستثمار تقلل من الاعتماد على الواردات ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 49.3% وترتيبها العبارة السادسة من جملة عبارات الفرضية الرابعة.
5. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة (4.36) بانحراف معياري (0.813) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن زيادة الاستثمار في

الصناعات المحلية يعزز الميزان التجاري ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 51.3% وترتيبها العبارة الثالثة من جملة عبارات الفرضية الرابعة.

6. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة (4.27) بانحراف معياري (0.878) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على ان الإعفاءات الحكومية للمستثمرين تؤثر إيجاباً في توفير السلع والخدمات ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 48.0% وترتيبها العبارة السابعة من جملة عبارات الفرضية الرابعة.

7. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة (4.08) بانحراف معياري (1.127) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون على ارتفاع تكلفة تمويل الاستثمار يسهم في زيادة عجز الميزان التجاري ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 43.3% وترتيبها العبارة الثامنة من جملة عبارات الفرضية الرابعة.

8. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة (4.32) بانحراف معياري (0.830) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على زيادة تمويل الاستثمار يزيد من عوائد الاستثمارات الخارجية ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 49.3% وترتيبها العبارة الرابعة من جملة عبارات الفرضية الرابعة.

المبحث الثالث : إختبار الفروض

تحليل الفرضية الاولى :

تنص الفرضية الاولى على انه : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل الإستثمار والناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (1/3/4) تحليل الفرضية الاولى

م	العبارة	قيمة كاي2 المحسوبة	القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي (sig)	التفسير
1	زيادة تمويل الاستثمار يساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي	241.067	0.001	يوجد فرق معنوي بين إجابات المبحوثين على العبارة
2	تسهيل الحصول على التمويل يزيد من أجمالي الاستثمار	119.973	0.000	يوجد فرق معنوي بين إجابات المبحوثين على العبارة
3	وجود سياسات تمويلية ناجحة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية	140.667	0.000	يوجد فرق معنوي بين إجابات المبحوثين على العبارة
4	زيادة تمويل الاستثمار يؤدي الى تحسين القدرة الإنتاجية للاقتصاد	93.947	0.005	يوجد فرق معنوي بين إجابات المبحوثين على العبارة
5	يساهم تمويل الاستثمار في زيادة الانفاق الكلي في الدولة	62.160	0.000	يوجد فرق معنوي بين إجابات المبحوثين على العبارة
6	عوائق الاستثمار التنظيمية والإدارية تؤثر سلباً على الناتج المحلي الاجمالي	75.387	0.002	يوجد فرق معنوي بين إجابات المبحوثين على العبارة
7	تمويل الاستثمار يعتبر عاملاً مؤثرًا في زيادة الناتج المحلي و تحفيز النمو الاقتصادي	136.560	0.000	يوجد فرق معنوي بين إجابات المبحوثين على العبارة
8	التركيز على السياسات الداعمة للاستثمار يساعد في زيادة الناتج المحلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي	99.760	0.000	يوجد فرق معنوي بين إجابات المبحوثين على العبارة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2024م

يتضح من الجدول رقم(1/3/4) أن جميع عبارات الفرضية الاولى قيمتها الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني بأنه توجد بها فروق معنوية بين إجابات المبحوثين لكل عبارات الفرضية المذكورة أعلاه وهذه الفروق تميل لصالح الموافقين من خلال قيمة الوسط الحسابي لعبارات الفرضية أي أن الفرضية الاولى والتي تنص على انه **(هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل الإستثمار والناتج المحلي الإجمالي)** متحققة ولصالح الموافقين.

تحليل الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على انه توجد هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل الاستثمار ومؤشر أسعار المستهلك

جدول رقم (2/3/4) تحليل الفرضية الثانية

م	العبارة	قيمة كاي2 المحسوبة	القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي (sig)	التفسير
1	زيادة تمويل الاستثمار تؤثر إيجاباً في أسعار السلع والخدمات	151.533	0.000	يوجد فرق معنوي بين إجابات المبحوثين على العبارة
2	تمويل الاستثمار يؤثر على زيادة الطلب والعرض في السوق	87.173	0.000	يوجد فرق معنوي بين إجابات المبحوثين على العبارة
3	زيادة حجم تمويل الاستثمار يسهم في خفض معدل التضخم	70.693	0.000	يوجد فرق معنوي بين إجابات المبحوثين على العبارة
4	زيادة تمويل الاستثمار تؤثر على توزيع الدخل والثروة.	72.340	0.000	يوجد فرق معنوي بين إجابات المبحوثين على العبارة
5	ضعف تمويل الاستثمار يقلل من مستوى دخل الفرد	71.173	0.000	يوجد فرق معنوي بين إجابات المبحوثين على العبارة
6	استقرار سوق الاستثمار يساهم في استقرارأسعار السلع والخدمات.	89.733	0.000	يوجد فرق معنوي بين إجابات المبحوثين على العبارة
7	متابعة مؤشر أسعار المستهلك يزيد من فعالية القرارات الاستثمارية	79.067	0.000	يوجد فرق معنوي بين إجابات المبحوثين على العبارة
8	يساهم تمويل الاستثمار في توفير الحاجات الاساسية للافراد	79.707	0.000	يوجد فرق معنوي بين إجابات المبحوثين على العبارة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2024م

يتضح من الجدول رقم(2/3/4) أن جميع عبارات الفرضية الثانية قيمتها الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني بأنه توجد بها فروق معنوية بين إجابات المبحوثين لكل عبارات الفرضية المذكورة أعلاه وهذه الفروق تميل لصالح الموافقين من خلال قيمة الوسط الحسابي لعبارات الفرضية أي أن الفرضية الثانية والتي تنص على انه **(هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل الإستثمار ومؤشر أسعار المستهلك)** متحققة ولصالح الموافقين.

تحليل الفرضية الثالثة :

تنص الفرضية الثالثة على ان هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل الاستثمار ومؤشر جودة الحياة المادية والتنمية البشرية

جدول رقم (3/3/4)تحليل الفرضية الثالثة

م	العبارة	قيمة كاي2 المحسوبة	القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي (sig)	التفسير
1	توفر التمويل للاستثمار يسهم في تحسين الخدمات الاجتماعية .	222.533	0.000	يوجد فرق معنوي بين إجابات المبحوثين على العبارة
2	زيادة التمويل الاستثماري يحسن من مستوى التعليم	143.267	0.000	يوجد فرق معنوي بين إجابات المبحوثين على العبارة
3	توفر تمويل الاستثمار يحسن من جودة الخدمات الصحية	153.467	0.000	يوجد فرق معنوي بين إجابات المبحوثين على العبارة
4	زيادة معدلات الاستثمار يؤدي الى تحقيق التنمية البشرية.	187.067	0.000	يوجد فرق معنوي بين إجابات المبحوثين على العبارة
5	زيادة تمويل الاستثمار يزيد من جودة حياة الفرد والاسرة.	100.133	0.000	يوجد فرق معنوي بين إجابات المبحوثين على العبارة
6	يساعد تمويل الاستثمار على استقرار الكفاءات والخبرات	132.600	0.000	يوجد فرق معنوي بين إجابات المبحوثين على العبارة
7	تحسين جودة الحياة يرتبط بشكل مباشر بزيادة الاستثمارات في البنية التحتية.	100.560	0.000	يوجد فرق معنوي بين إجابات المبحوثين على العبارة
8	يؤثر تمويل الاستثمار على توفير فرص تدريب وتأهيل الموارد البشرية	98.000	0.000	يوجد فرق معنوي بين إجابات المبحوثين على العبارة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2024م

يتضح من الجدول رقم(3/3/4) أن جميع عبارات الفرضية الثالثة قيمتها الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني بأنه توجد بها فروق معنوية بين إجابات المبحوثين لكل عبارات الفرضية المذكورة أعلاه وهذه الفروق تميل لصالح الموافقين من خلال قيمة الوسط الحسابي لعبارات الفرضية أي أن الفرضية الثالثة والتي تنص على انه **(هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل الإستثمار ومؤشر جودة الحياة المادية والتنمية البشرية)** متحققة ولصالح الموافقين.

تحليل الفرضية الرابعة:

تنص الفرضية الرابعة على ان هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل الإستثمار والميزان التجاري

جدول رقم (4/3/4) تحليل الفرضية الرابعة

م	العبارة	قيمة كاي2 المحسوبة	القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي (sig)	التفسير
1	ضعف تمويل الاستثمار يؤدي الى زيادة العجز في الميزان التجاري	96.347	0.000	يوجد فرق معنوي بين إجابات المبحوثين على العبارة
2	تمويل الاستثمار يؤثر إيجاباً على السياسات التجارية في الدولة .	59.880	0.000	يوجد فرق معنوي بين إجابات المبحوثين على العبارة
3	زيادة تمويل الاستثمار تساعد في زيادة الصادرات من السلع والخدمات.	130.000	0.000	يوجد فرق معنوي بين إجابات المبحوثين على العبارة
4	ارتفاع نسبة تمويل الاستثمار تقلل من الاعتماد على الواردات.	101.147	0.000	يوجد فرق معنوي بين إجابات المبحوثين على العبارة
5	زيادة الاستثمار في الصناعات المحلية يعزز الميزان التجاري.	160.400	0.000	يوجد فرق معنوي بين إجابات المبحوثين على العبارة
6	الإعفاءات الحكومية للمستثمرين تؤثر إيجاباً في توفير السلع والخدمات	76.080	0.000	يوجد فرق معنوي بين إجابات المبحوثين على العبارة
7	ارتفاع تكلفة تمويل الاستثمار يسهم في زيادة عجز الميزان التجاري	106.533	0.000	يوجد فرق معنوي بين إجابات المبحوثين على العبارة
8	زيادة تمويل الاستثمار يزيد من عوائد الاستثمارات الخارجية	149.933	0.000	يوجد فرق معنوي بين إجابات المبحوثين على العبارة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2024م

يتضح من الجدول رقم(4/3/4) أن جميع عبارات الفرضية الرابعة قيمتها الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني بأنه توجد بها فروق معنوية بين إجابات المبحوثين لكل عبارات الفرضية المذكورة أعلاه وهذه الفروق تميل لصالح الموافقين من خلال قيمة الوسط الحسابي لعبارات الفرضية أي أن الفرضية الرابعة والتي تنص على انه **(هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل الإستثمار والميزان التجاري)** متحققة ولصالح الموافقين.

الخاتمـــــة

- ❖ أولاً : النتـــــائج
- ❖ ثانياً : التوصيـــــات
- ❖ ثالثاً : المصادر والمراجع

النتائج:

من خلال دراسة تمويل الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية في ولاية نهر النيل توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أدت الزيادة في تمويل الاستثمار إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي.
2. يساهم تمويل الاستثمار في استقرار اسعار المستهلك.
3. توفر تمويل الاستثمار يسهم في تحسين جودة الحياة المادية والتنمية البشرية.
4. زيادة تمويل الاستثمار يعزز الميزان التجاري.
5. وجود سياسات تمويلية ناجحة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.
6. تمويل الاستثمار يعتبر عاملاً مؤثرًا في زيادة الناتج المحلي و تحفيز النمو الاقتصادي.
7. استقرار سوق الاستثمار يساهم في استقرار أسعار السلع والخدمات.
8. توفر التمويل للاستثمار يسهم في تحسين الخدمات الاجتماعية .
9. يؤثر تمويل الاستثمار على توفير فرص تدريب وتأهيل الموارد البشرية.
10. تمويل الاستثمار يؤثر إيجاباً على السياسات التجارية في الدولة .
11. زيادة تمويل الاستثمار تساعد في زيادة الصادرات من السلع والخدمات.
12. تسهيل الحصول على التمويل يزيد من أجمالي الاستثمار.

التوصيات

بناءً على النتائج السابقة أوصت الدراسة بالاتي:-

1. لا بد من متابعة مؤشر أسعار المستهلك لأن ذلك يزيد من فعالية القرارات الاستثمارية.
2. ضرورة العمل على زيادة تمويل الاستثمار لان ذلك يساعد في زيادة الصادرات من السلع والخدمات.
3. ضرورة تمويل الاستثمار حتى يعمل على استقرار الكفاءات والخبرات.
4. يجب العمل على زيادة الاستثمار في الصناعات المحلية لتعزيز الميزان التجاري
5. من الضروري المساهمة في تمويل الاستثمار حتى يزيد الانفاق الكلي في الدولة.
6. يجب زيادة حجم تمويل الاستثمار حتى يسهم في خفض معدل التضخم.
7. ضرورة زيادة تمويل الاستثمار لان ذلك يؤثر على توزيع الدخل والثروة.
8. العمل على زيادة التمويل الاستثماري لان ذلك يحسن من مستوى التعليم.
9. زيادة تكلفة تمويل الاستثمار حتى يساهم في زيادة عجز الميزان التجاري.

قائمــة المصــادر والمراجــع

القرآن الكريم

أولاً: المراجع العربية

1. إبراهيم حسين العسل، **التنمية في الفكر الإسلامي:** مفاهيم عطاءات معوقات أساليب، ط1(بيروت، دار مجد للطباعة والنشر، 2006م).
2. ابن منظور، لسان العرب، ج 1 (مصر، دار المعارف، مصر، 1300ه).
3. أبو القاسم الحسين بن محمد ، **المفردات في غريب القرآن**، ج 4 (بيروت، دار القلم ، الدار الشامية ، 1412ه) .
4. أبو الوليد الباجي، **المنتقى في شرح الموطأ**، ج3/ 772.
5. أبو حامد، محمد بن محمد الغزالي ، (ت 505 هـ = 1111م)، **المستصفى من علم الأصول**، ط1، 2م، تحقيق وتعليق: د. محمد الأشقر، مؤسسة الرسالة- بيروت، 1417هـ-1997م، ج1/.
6. أبو زكريا، يحيى بن شرف، **النووي**، (ت 676هـ = 1277م)، المجموع شرح المهذب، ط1، 23م، حققه: محمد المطيعي، دار إحياء التراث العربي- بيروت، 1422هـ-2001م، ج1/ .
7. أبو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الوصابي الحبشي، **البركة في فضل السعي والحركة**، (بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، 1987م).
8. أبي الحسن الماوردي، **أدب الدنيا والدين**، ج1(بيروت ، دار أقرا، 450ه) .
9. أجير الدمايسس؛ روبرت يولدون؛ **التنمية الاقتصادية**؛ الجزء الأول، ترجمة: يوسف صياغ؛ (بيروت مكتبة لبنان، 2007م) .
10. أحمد بسيوني شحاتة وكمال الدين الدهراوي، **المحاسبة المتقدمة**، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 1999م) .
11. احمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية**، ط1، (القاهرة: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، 2014م).

12. أحمد عبد الله إبراهيم أحمد ، **الاقتصاد الدولي والعولمة الاقتصادية** ، ط1، (السودان ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ، 2013م).
13. أحمد محيي الدين حسن، **عمل شركات الاستثمار الإسلامية في السوق العالمية**، ط1(البحرين: بنك البركة الإسلامي للاستثمار، 1986م) .
14. أسامة احمد محمد وسحر عبدالرؤوف القفاش، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها**،(الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2015م).
15. أسامة عبد المنعم بسيوني، **الاستيراد والتصدير بوسيلة "مستندات تحت التحصيل الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات**، ط1(مصر، دار القوافي للنش والتوزيع ، 2010م).
16. إيمان محمد محب زكي، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**(القاهرة، مركز الاسكندرية للكتاب ،1995م) .
17. تشلسوفورتادو؛ ترجمة د. أنوغ الصائغ؛ **النمو والتخلف**؛(منشورات وزارة الثقافة؛ دمشق؛ 1972) .
18. تقي الدين النبهاني ، **النظام الاقتصادي في الإسلام**، (لبنان ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004م) .
19. جمال الدين محمد بن عبدالرحمن الحبيشي ، **البركة في فضل السعي والحركة**، (لبنان، دار المنهاج بيروت، 2016م).
20. جميل محمد سلمان خطاطية، **التمـــويل اللاربـــوي للمؤسسات الصغيرة في الأردن**، ص6، نقلاً عن د. عبد العزيز هيكل، موســـوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة – بيروت، ط1، 1986م.
21. جيرالد ماير – روبرت بولدون، **التنمية الاقتصادية** (بيروت، مكتبة لبنان ، الجز الأول ، 1989) .
22. حسن الساعاتي ،**آثار التصنيع في البيئات الحضرية العربية**، (القاهرة ، جامعة الدول العربية، 1967م).
23. حسن بني هان، **حوافز الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي**، ط1(الأردن، دار الكندي، 2004م).

24. حسين علي خربوش وعبد المعطي رضا الرشيد، **الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق**، (عمان ، دار زهران للنشر، 1999م).
25. حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**(الأردن، دار النهضة للطباعة والنشر، 2000م).
26. حمزة الزبيدي، **الاستثمار في الأوراق المالية** ، (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2001م) .
27. حميد جاسم وآخرون، **الاقتصاد الصناعي**(بغداد، دار الكتب للطباعة والنشر، 1979).
28. خالد احمد فرحان المشهداني ،**التمويل الدولي**، (عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2012م).
29. خالد بن عبد الرحمن المشعل ، **الجانب النظري لدالة الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي**، (الرياض، دار صادر ،1385هـ) .
30. خالد بن عبد العزيز السهلاوي وعبد القادر محمد أحمد عبد الله، ، **أساسيات الإدارة المالية**، (المملكة العربية السعودية ، الشامل للطباعة والنشر، 2012م).
31. خالد رهيب الراوي، **إدارة المخاطر المالية**، (عمان: دار الميسرة، 1999م) .
32. دريد كامل آل الشبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**،(عمان ، دار اليازوري للطباعة والنشر، د ت) .
33. ذو النون بابكر، **تخطيط التنمية في السودان**، السودان، 1995م، .
34. الراغب الأصفهاني، **المفردات في غريب القرآن**(مصر، مكتبة أنجلو المصرية، د ت) .
35. رمزي علي إبراهيم، **اقتصاديات التنمية**(الإسكندرية: منشاة المعارف، 1991م).
36. روجر كلارك ، **اقتصاديات الصناعة** ، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، د ت.

37. رياض أسعد ، **الاستثمار في الأوراق المالية** (القاهرة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ، 1991م).
38. زياد رمضان، **الإدارة المالية في الشركات المساهمة**، الطبعة الأولى، (عمان: دار الصفاء للنشر، 1998م).
39. زياد رمضان، **الاستثمار الالي والحقيقي**(الأردن ، دار وائل للنشر، ، 1998م) .
40. زيدان عبد الباقي، **العمل والعمال والمهن في الإسلام** ط 2 (القاهرة ، مكتبة وهبة، ، 1978م) .
41. سامر على عبد الهادي، **التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية**، (عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2016م).
42. سليمان أبو صبحا، **الإدارة المالية**، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008م).
43. سيد الهواري، **أساسيات الإدارة المالية**، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1992م).
44. سيد الهواري، **الاستثمار والتمويل**، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1982م).
45. سيد الهواري، **الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية–الاستثمار**، (مصر: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1982م) ج6.
46. سيد هواري، **الإدارة المالية** (قرارات الأجل وقيمة المنشأة) (القاهرة، مكتبة عين شمس، 1998م) .
47. الشاطبي أبو إسحاق، **الموافقات في أصول الشريعة** ط 1 (بيروت، ، دار المعرفة للطباعة والنشر،2010م) .
48. شوقي أحمد دنيا، **تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي**، دراسة مقارنة ط 1(بيروت، مؤسسة الرسالة،1404هـ/1984م .
49. شوقي حسين عبد الله، **التمويل والإدارة المالية**، (القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 1980م).

50. شوقي حسين عبد الله، **تمويل الإدارة مدخل حديث**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1971م).
51. الصديق طلحة محمد رحمة، **التمويل الإسلامي في السودان التحديات ورؤى المستقبل**، (السودان: المكتبة الوطنية، 2006م).
52. صيام، أحمد زكريا، **مبادئ الاستثمار**، ط1(عمان ، دار المناهج، 1997م).
53. طارق الله خان وحبيب أحمد، **إدارة المخاطر**: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية (د ن – 1423هـ – 2003م).
54. طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2007م).
55. طارق فاروق الحصري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، نظرة معاصرة، (المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2007م).
56. طاهر حردان ، **أساسيات الاستثمار** ، (عمان : دار المستقبل للنشر ، 2012م) .
57. طاهر محسن وصالح مهدي **التطور التنظيمي** "**اساسيات ومفاهيم حديثة**" (عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2003م).
58. طاهر محسن وصالح مهدي، **المسئولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل**، (عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2005م) .
59. طه محمد بامكار، **التخطيط والتنمية الاقتصادية في السودان**، ط1، (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، 2012م).
60. عبد الحكيم جمعة، **دور التمويل العقاري في تنشيط سوق العقارات وحل مشكلة الإسكان**(مصر ، مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية) .
61. عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، **أساسيات الإدارة المالية** – الجزء الأول (القاهرة: د ن، د ت).
62. عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال**(الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1996م) .

63. عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، **التمويل والإدارة المالية في منشآت الأعمال**(السودان ، جامعة السودان المفتوحة ، 2004م).
64. عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2011م).
65. عبد الغفار حنفي، **أساسيات الاستثمار والتمويل**(السودان ، د ن، 2000م)
66. عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2007م).
67. عبد الفاتح الصحن، عمر حنين، **دراسات في المحاسبة المالية**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1981م).
68. عبد الفتاح دياب حسن ، **إدارة التمويل في مشروعات الأعمال** سلسلة مطبوعات المجموعة الاستشارية العربية .
69. عبد القادر محمد أحمد عبد الله، خالد عبد العزيز السهلاوي، **أساسيات الإدارة المالية**، (القاهرة: الشامل للطباعة والنشر، 2009م).
70. عبد القادر محمد عبد القادر،**اتجاهات حديثة في التنمية**،(الإسكندرية:الدار الجامعية،2003/2002م).
71. عبد المطلب عبد الحميد ، **مبادئ وسياسات الاستثمار** (الإسكندرية ، دار الجامعة ، 2010م) .
72. عبد المطلب عبد الحميد، **دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية** ط 1(القاهرة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2003م) .
73. عثمان إبراهيم السيد، **تقويم وإدارة المشروعات**، (الخرطوم ،دار القرآن الكريم للنشر، 1998م).
74. عثمان بابكر، **العناصر الأساسية لنظم إدارة المخاطر** (الخرطوم: المعهد العالي للدراسات المصرفية، 2002م).
75. عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، ط1،(عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010م).

76. عدنان وديع، مفهوم التنمية(الكويت ، مجلة المعهد العربي للتخطيط، ، يناير 2002م) .
77. عرفان تقي الحسيني، **التمويل الدولي**، (عمان: دار مجدلاوي للنشر، 1999م).
78. عصام عمر مندور ، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية** ،(الاسكندرية ، دار التعليم الجامعي ، 2011م) .
79. علي عباس، **الإدارة المالية**، (الأردن ، مؤسسة زهران للطباعة والنشر، 1994م) .
80. علي لطفي، **دراسات اقتصادية**، ط2 (الجزائر ، د ن ، 1999/1998م) .
81. عمران عباس يوسف، علي محمد زين، **الاستثمارات في السودان والرؤية المستقبلية للإستثمار في ولاية النيل الابيض**(السودان، دار عزة للنشر ، 2012م) .
82. عيد حسن، **دراسات في التنمية والتخطيط**(الإسكندرية ، دار المعارف الجامعية، 1977م) .
83. الغريب ناصر ، **أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل**(القاهرة ، دار أبو للو للطباعة والنشر ،1996م) .
84. غلام الدين عثمان ادم، **قضايا الإسكان والتنمية في السودان**(الخرطوم ، دار جامعة امدرمان الإسلامية للطباعة والنشر، 2017م) .
85. غنيم عثمان محمد، أبو زنط، ماجدة احمد، **التنمية المستديمة**(عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2007م).
86. فرد ويستون برجام، **التمويل والإدارة**، ترجمة عبد الرحمن دعالة بيلة وعبد الفتاح السيد النعماني، (الرياض: دار المريخ، د ت).
87. فردويستون ويوجين برجام، **التمويل الإداري**، الجزء الأول، ترجمة عدنان داعستاني وأحمد نبيل عبد الهادي، (المملكة العربية السعودية: دار المريخ، 1993م).

88. فردويستون ويوجين برجام، **التمويل الإداري**، الجزء الثاني، ترجمة عبد الرحمن حالة بلية، عبد الفتاح السيد سعد النعماني، (المملكة العربية السعودية، الرياض، دار المريخ للنشر، 1993م).
89. فليح حسن خلف ،**التنمية والتخطيط الاقتصادي** ،ط1 (الأردن ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، 2006م)
90. فؤاد السرطاوي ، **التمـــويل الإسلامي ودور القطاع الخاص**، ط 1(عمان ، دار المسيرة، 1999م).
91. فؤاد محمد الصقار،**الجغرافيا الصناعية**(الكويت، وكالة المطبوعات، 1980م).
92. قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق** (الاردن ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2009م) .
93. قطب مصطفى سانو، **الاستثمار أحكامه وضوابطه في الإسلامي**،(الأردن ، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2000م) .
94. قطب مصطفى سانو، **المدخرات**، أحكامها، طرق تكوينها، واستثمارها في الفقه الإسلامي، ط1، (عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع،2001م) .
95. كاظم حبيب، **مفهوم التنمية الاقتصادية** ، ط2 (السعودية ، دار المريخ للنشر ، 2003م) .
96. كمال أحمد عسكر، **بيئة الاستثمار الصناعي في الكويت**، ط 1 (الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1983م).
97. مالكم جليز وآخرون، **اقتصاديات التنمية**(الرياض، دار المريخ ، 1995م) .
98. مالكولم جيلسس واخرون، **اقتصاديات التنمية**، دط، (الرياض، دار المريخ، د س،) .
99. مالكوم جبلز وآخرون، **اقتصاديات التنمية**، (الرياض، دار المريخ، 1995م).
100. محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2008م).

101. محمد البشي، مبروك محصول النعمان، **إدارة محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية**(عمان: ملتقى دولي ثالث حول: إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الواقع والآفاق، 2008).
102. محمد الفاتح محمود المغربي ، **تمويل واستثمار الأوقاف الإسلامية** ، ط1(السودان، الشركة العربية للنشر، 2011م) .
103. محمد المبارك حجير، **التخطيط الاقتصادي**(القاهرة ،مكتبة الأنجلو المصرية، 1966م) .
104. محمد بشير علية ، **القاموس الاقتصادي**، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د ت، 2020م).
105. محمد بن أبي بكر عبد القادر، مختار الصحاح، (دار الرسالة، الكويت، ط1، 1983م)
106. محمد توفيق البلقيني، جمال عبد الباقي واصف، **مبادئ الخطر والتأمين**، (القاهرة: دار الكتب الأكاديمية لنشر والتوزيع، 2004م).
107. محمد سامي محمد ، **مبادئ الاستثمار**، المطبعة السلفية، 1966م .
108. محمد سويلم، **إدارة المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية** (القاهرة ، د ن ، 1987م).
109. محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، **الإدارة المالية والتمويل**، (الإسكندرية: الدار الجامعية الإبراهيمية، 1999م).
110. محمد صالح الحناوي، **أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية**(الاسكندرية، دار التعليم الجامعية، 1997م).
111. محمد صفوت قابل ، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية** (الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع ، 2008 م).
112. محمد عبدالعزيز عجيمة ، **التنمية الاقتصادية والدراسات النظرية التطبيقية** ، (مصر ، جامعة الاسكندرية، 2008م) .
113. محمد قيلي عبد الرزاق، **السودان سلة غذاء العالم**(دمشق، دار سوريا للنشر، 2006م) .

114. محمد كمال التابعى، **التنمية البشرية المستدامة** (السودان، المفهوم والمكونات، المركز الدولى للدراسات الإستراتيجية، 2006م).
115. محمد محروس إسماعيل، **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**(الإسكندرية، مؤسسة شهاب للنشر، 1997م).
116. محمد مطر، **إدارة الاستثمار، الإطار النظري والتطبيقات العلمية**، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2004م) .
117. مختار محمود ، إبراهيم عبد الغني حمودة، **مبادئ الخطر والتأمين**، (القاهرة: الدار الجامعية للنشر، 2001م)
118. مدحت قريشي، **التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى(الأردن ، دار وائل للنشر ،2007م) .
119. مرسي فؤاد، **التخلف والتنمية**(بيروت،دار الوحدة للطباعة والنشر، 1982م).
120. مروان شموط وكنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار** (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوزيع، 2008م).
121. مصطفى يوسف كافي، **التخطيط والتنمية من منظور(اقتصادي، بيئي، إعلامي)**، ط1، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017م).
122. منذر قحف ، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي تحليل فقهي واقتصادي** ط 1 (جدة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ،1991م)
123. منير إبراهيم هندي ، **الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل** (مصر ، منشأة المعاصر ، 1998م) .
124. منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، الطبعة الثالثة، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1998م).
125. منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات**، (الإسكندرية: دار المعارف، 2003م).
126. ميشيل تودلار، **التنمية الاقتصادية**، تعريب: محمود حسن حسني(الرياض، دار المريخ للنشر، 2006م) .

127. ناظم محمد نوري، **أساسيات الاستثمار العيني والمالي**، الطبعة الأولى، (عمان: دار وائل لنشر، 1999م).
128. نبيل رمزي أسكندر ، عدلي علي أبو الطاحون، **التنمية من المفهوم وآليات وقضايا النظرية وبحوث الميزانية**"، ط 2 (مصر، الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي ، 2004م).
129. نصر فريد واصل، **السياسة الشرعية في المعاملات المالية والاقتصادية والاستثمارية** (القاهرة ، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006م)
130. هشام جبر، **إدارة المصارف**، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008م).
131. هوشيار معروف ، **الإستثمارات والأسواق المالية**(عمان ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 2003م) .
132. هوشيار معروف، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، ط1، (عمان: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2005م).
133. هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحميل المالي**(الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر، 2000م)
134. وسام درويش مصطفى، **إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، ط1، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2016م).
135. يونس احمد البطريق، **السياسات الدولية في المالية العامة** (مصر، جامعة الإسكندرية، 2000م) .

ثانياً: الرسائل العلمية:

1. ابراهيم الشيخ إدريس الحاج ، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة علي التنمية الاقتصادية في السودان** ، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوره في الاقتصاد(منشور) ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2008م .
2. أزهرى الطيب الفكى أحمد سليمان ، **دورالصكوك الاسلامية فى تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان** : شركة السودان للخدمات المالية

المحدوده ، الخرطوم:جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية،2012م.، رسالة دكتوراه غير منشورة.

3. إياس جعفر عبدالرحيم ، **قدرة المصارف على تمويل الاستثمار في السودان في الفترة 1980 – 2006م** الخرطوم: جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية،2008.، رسالة دكتوراه غير منشورة.
4. إيمان عمر محمد عسكر ، **تحديات قانون التمويل العقاري وحل مشكلات الإسكان**، دراسة حالة محدودي الدخل، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2005م.
5. بتول الطيب علي محمد **تمويل الاستثمار العقاري بالصيغ الإسلامية**، (السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2000م)، ص41.
6. الحافظ هارون حامد ، **دور التمويل الأجنبى فى التنمية الإقتصادية في السودان** : دراسة حالة الإستثمار الأجنبى المباشر خلال الفترة 1996 – 2004 ،الخرطوم:جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، 2007م.، رسالة ماجستير غير منشورة.
7. حمدية زهران، **مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة**، رسالة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1970م.
8. خالد احمد جمعة، **اثر التخطيط الاستراتيجي على التنمية الاقتصادية في التجربتين الأسيوية والعربية**، رسالة دكتوراه غير منشورة في التنمية الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي، جامعة الزعيم الأزهري، 2010م.
9. زكريا الأمين محمد احمد، **أزمة الحكم والتنمية في السودان(1956-2000م)**، رسالة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد، جامعة النيلين، 2003م.
10. الزين محمد مصطفى محمد نور ، **دور مؤسسات الوساطة المالية في تمويل الاستثمار الحقيقي في السودان 2000 – 2017م**، الخرطوم:جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا،كلية الدراسات العليا،2020.، رسالة ماجستير غير منشورة.

11. السر سالم عبدالله أحمد ، **التنمية الاقتصادية في الدول النامية المعوقات دراسة حالة السودان 2011-2015م**، رسالة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2017م .
12. عادل عبد العزيز الفكي، **مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في السودان**، رسالة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد، جامعة الزعيم الأزهري، 2004م
13. عبد الكريم احمد صالح، **تحليل اتجاهات التنمية الاقتصادية على المستوى المركزي والمحلي في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 1995- 2005م**، رسالة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد، جامعة النيلين، 2011م.
14. عمران عباس يوسف ، **أثر النمو الاقتصادي في التنمية البشرية في السودان (1991 – 2007)** ، (مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ، العدد الثاني مارس 2011 ، شركة مطابع السودان للعملة.
15. محمد عبد الحميد محمد فرحان ، **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة** ، دراسة لأهم مصادر التمويل(رسالة ماجستير غير منشورة ، عمان ، 2003م) .
16. محمد عبد الله محمد، **دور التخطيط الإقليمي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية** (دراسة حالة مشاريع السكر بولاية النيل الأبيض 1980-2009م)، رسالة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2011م.
17. محمد موسى صديق ، **دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية** دراسة تطبيقية علي منظمات المجتمع المدني في السودان في الفترة من 2005م- 2015، رسالة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد، جامعة شندي، 2016م.
18. المعتز مصطفى عثمان ، **التخطيط الاقتصادي ودوره في التنمية الاقتصادية** بولاية نهر النيل دراسة على القطاع الزراعي خلال الفترة من(2007-2020م)، السودان :جامعة شندي ،كلية الدراسات العليا،2022م ، رسالة دكتوراه غير منشورة.

19. منيرة ، **صناديق الاستثمار–دراسة فقهية اقتصادية**، حالة الأردن، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2001م، .
20. نسرين بوزاهر، **تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود وتمويل، كمية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005_2006 .
21. هيثم محمد فتحي متولي ،**الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية واثرها علي التنمية الاقتصادية** ، دراسة حالة الاستثمارات العربية في السودان،بحث ماجستير غير منشور ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2000م .
22. وجدان بلة عوض السيد محمد سعد ، **أثر المنظمات العالمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بولاية نهر النيل – السودان** (دراسة حالة منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في منطقة أدنى نهر عطبرة ، رسالة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد، جامعة شندي، 2013م.
23. Daly , S.& Frikha,M.2015, Islamic Finance A Support to Development and Economic Growth : the Principle of Zakat as an Example journal of Behavioural Economics , Finance , Entrepreneurship, Accounting and Transport, 3(1). 1-11.

ثالثاً : الأوراق العلمية والمقالات والمؤتمرات :

1. البشير توفيق الطيب، مقال: التنمية الاقتصادية في الإسلام شمولية وتوازن، 2008/10/29م.
2. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD تقرير الاستثمار العالمي 2002م، جنيف.
3. عبد الله خبابة، السعيد إبراهيمي، آليات التمويل الإسلامي بديل لطرق التمويل التقليدية، ملتقى دولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الآداب والعموم الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية قسنطينة، 2009،

4. ورقة عمل مقدمة لورشة دور الرقابة الصناعية في التنمية، بعنوان "مفهوم وأهمية دور الرقابة الصناعية"، عبدالغني عبد الجليل وآخرون، الخرطوم، ديسمبر، 2005م.

رابعاً : المواقع الالكترونية :

5. الموقع الالكتروني: www.usere.EZ.documents .
1. الموقع الالكتروني www.kuwait5020.amedia.gov.kw ..
2. الموقع الالكتروني: www.islamfin.go.forum.net .
3. الموقع الالكتروني: www.broonzah.net .
4. الموقع الالكتروني:www.sis.gov.eg/ar/economy .
5. الموقع الالكتروني: www.arab.ency.com .

الملاحـــــق

ملحق رقم (1) الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا

السيد /السيدة:..... المحترم/المحترمة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الموضوع : استبانه

يقوم الباحث بأعداد دراسة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد بعنوان:

تـــمويل الاستـثمار وأثره على التـنمية الاقتصادية

دراسة حالة ولاية نهر النيل

ولكي يتم ربط الدراسة العلمية بالدراسة التطبيقية أفرد الباحث استمارة لجمع البيانات تتضمن مجموعة من العبارات ، علماً بان هذه البيانات سوف تحاط بالسرية التامة ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

نشكر سيادتكم علي تعاونكم الصادق واستجابتكم الكريمة للعمل علي خدمة البحث العلمي.

داعياً الله عز وجل أن يجزيكم خير الجزاء ، ، ، ، ، ،

الباحث/ أشرف عمر علي عمر

القسم الاول: المعلومات الشخصية: -

ضع علامة (✓) امام الخيار المناسب :

1 -**النوع :.**

أ. ذكر ☐ ب. أنثى ☐

2 - **الحالة الاجتماعية :.**

أ. أعزب ☐ ب. متزوج ☐

ج. أرمل ☐ د. مطلق ☐

ه. أخرى أذكرها.....

3 - **الفئة العمرية :**

أ. 20 وأقل من 30 سنة ☐ ب. 30 وأقل من 40 سنة ☐

ج. 40 وأقل من 50 سنة ☐ د. 50 سنة فأكثر ☐

4 - **المؤهل العلمي:**

أ. ثانوي ☐ ب. جامعي ☐

ج. فوق الجامعي ☐ د د. أخرى.....

5 -**المسمى الوظيفي : -**

أ. موظف ☐ ب. محاسب ☐

ج. مدير إدارة ☐ د. رئيس قسم ☐

د. أخرى أذكرها .....

6 - **سنوات الخبرة:**

أ. اقل من 5 سنوات ☐ ب. من 5 وأقل من 15 سنة ☐

ج. 15 وأقل من 25 سنة ☐ د. 25 سنة فأكثر ☐

القسم الثاني : -فرضيات الدراسة

الرجاء وضع علامة (✓) امام الاختيار الذى توافقه

الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل الإستثمار والناتج المحلي الإجمالي.

م	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	زيادة تمويل الاستثمار يساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي					
2	تسهيل الحصول على التمويل يزيد من أجمالي الاستثمار					
3	وجود سياسات تمويلية ناجحة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية					
4	زيادة تمويل الاستثمار يؤدي الى تحسين القدرة الإنتاجية للاقتصاد					
5	يساهم تمويل الاستثمار في زيادة الانفاق الكلي في الدولة					
6	عوائق الاستثمار التنظيمية والإدارية تؤثر سلباً على الناتج المحلي الاجمالي					
7	تمويل الاستثمار يعتبر عاملاً مؤثرًا في زيادة الناتج المحلي و تحفيز النمو الاقتصادي					
8	التركيز على السياسات الداعمة للاستثمار يساعد في زيادة الناتج المحلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي					

الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل الإستثمار ومؤشر أسعار المستهلك.

م	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	زيادة تمويل الاستثمار تؤثر إيجاباً في أسعار السلع والخدمات					
2	تمويل الاستثمار يؤثر على زيادة الطلب والعرض في السوق					
3	زيادة حجم تمويل الاستثمار يسهم في خفض معدل التضخم					
4	زيادة تمويل الاستثمار تؤثر على توزيع الدخل والثروة.					
5	ضعف تمويل الاستثمار يقلل من مستوى دخل الفرد					
6	استقرار سوق الاستثمار يساهم في استقرارأسعار السلع والخدمات.					
7	متابعة مؤشر أسعار المستهلك يزيد من فعالية القرارات الاستثمارية					
8	يساهم تمويل الاستثمار في توفير الحاجات الاساسية للافراد					

الفرضية الثالثة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل الإستثمار ومؤشر جودة الحياة المادية والتنمية البشرية.

م	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	توفر التمويل للاستثمار يسهم في تحسين الخدمات الاجتماعية .					
2	زيادة التمويل الاستثماري يحسن من مستوى التعليم					
3	توفر تمويل الاستثمار يحسن من جودة الخدمات الصحية					
4	زيادة معدلات الاستثمار يؤدي الى تحقيق التنمية البشرية.					
5	زيادة تمويل الاستثمار يزيد من جودة حياة الفرد والاسرة.					
6	يساعد تمويل الاستثمار على استقرار الكفاءات والخبرات					
7	تحسين جودة الحياة يرتبط بشكل مباشر بزيادة الاستثمارات في البنية التحتية.					
8	يؤثر تمويل الاستثمار على توفير فرص تدريب وتأهيل الموارد البشرية					

الفرضية الرابعة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل الإستثمار والميزان التجاري

م	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	ضعف تمويل الاستثمار يؤدي الى زيادة العجز في الميزان التجاري					
2	تمويل الاستثمار يؤثر إيجاباً على السياسات التجارية في الدولة .					
3	زيادة تمويل الاستثمار تساعد في زيادة الصادرات من السلع والخدمات.					
4	ارتفاع نسبة تمويل الاستثمار تقلل من الاعتماد على الواردات.					
5	زيادة الاستثمار في الصناعات المحلية يعزز الميزان التجاري.					
6	الإعفاءات الحكومية للمستثمرين تؤثر إيجاباً في توفير السلع والخدمات					
7	ارتفاع تكلفة تمويل الاستثمار يسهم في زيادة عجز الميزان التجاري					
8	زيادة تمويل الاستثمار يزيد من عوائد الاستثمارات الخارجية					

ملحق رقم (2)

قائمة المحـــكمين

الاسم	الدرجة العلمية	الجامعة
د. واثق عباس عبدالرحمن	أ.مشارك	جامعة وادي النيل
د. سليمى سعد محمد مساعد	أ.مساعد	جامعة شندي
د. وجدان مهدي أحمد	أ.مشارك	جامعة شندي
د. ليلى علي القشاط	أ.مشارك	جامعة شندي
أ.أمير عبدالله محمد أحمد	أ.مساعد	جامعة شندي
د. محمد زروق محمد إبراهيم	أ.مشارك	جامعة شندي
د.محمد محجوب سليمان فضيل	أ.مساعد	جامعة شندي
د.شرف الدين سليمان أحمد	أ.مساعد	جامعة شندي